الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة في الجزائر

(دراسة تحليلية للفترة 2010 م – 2019 م)

من إعداد:

بن عمرة حفيظة

تحت إشراف:

د.عايد لمين

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بن عبد الرحمان إلياس		جامعة المسيلة	رئيسا
د.عايد لمين		جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
زيتوني كمال		جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2019–2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص

الملخص:

إن الهدف من هذه الدراسة هو البحث عن كيفية تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة، عرضنا فيه دراسة حول النفط وأسعاره والأسواق النفطية، ثم عرضنا دراسة حول الميزانية العامة للدولة وتقسيماتها إلى إيرادات الذي يمثل الجزء منها الجباية البترولية لعلاقتها المباشرة بأسعار النفط، وصندوق ضبط الإيرادات الذي له علاقة طردية بأسعار النفط والهدف منه تمويل عجز الميزانية ودرسنا أيضا النفقات العامة.

أما في الجانب التطبيقي درسنا تطورات أسعار النفط حسب فترة الدراسة وتطورات الايرادات والنفقات العامة للدولة وتطورات الجباية البترولية وصندوق ضبط الايرادات ثم حللنا النتائج لإيجاد العلاقة بين هذه المتغيرات.

الكلمات المفتاحية: النفط، أسعار النفط، الميزانية العامة، الجباية البترولية، صندوق ضبط الايرادات.

Abstract:

This study aims to look at how the fluctuations of oil prices affect the general budget of the State. Whereas, we presented a study on oil, its prices and markets, then we presented a study on the State's general budget and its divisions into revenues, the part of which represents the petroleum taxation of its direct link to oil prices, and a control fund Revenue, which has a direct link to oil prices, and is intended to finance the budget deficit. We have also studied public expenditures.

On the practical part, we examined oil price developments according to the study period, developments in revenues and general expenditures of the State, developments in the petroleum taxation and revenue control fund, and then we analyzed the results to find the link between these variables.

Key words: oil, oil prices, general budget, petroleum taxation, revenue control fund

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الملخص	I
فهرس المحتويات	III
فهرس الجداول	VII
شكر وعرفان	VIII
الإهداء	IX
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للنفط	7
تمهيد	7
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النفط	8
المطلب الأول: مفهوم النفط وخصائصه	8
المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد النفطي والصناعة النفطية	10
المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للنفط	12
المبحث الثاني: الأسواق النفطية وأسباب انهيارها	14
المطلب الأول : تطور الأسواق النفطية وأنواعها	14
المطلب الثاني: خصائص الأسواق النفطية والأطراف الفاعلة فيها	17
المطلب الثالث: أهم الصدمات النفطية وأسبابها	19
المبحث الثالث: محددات أسعار النفط في الأسواق النفطية	22
المطلب الأول: تعريف أسعار النفط وأنواعها	22
المطلب الثاني: تطورات أسعار النفط	23
المطلب الثالث: أهم محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية	27

خلاصة الفصل الأول	30
الفصل الثاني:الإطار المفاهيمي للميزانية العامة للدولة	32
تمهيد	32
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الميزانية العامة للدولة	33
المطلب الأول: تعريف الميزانية العامة للدولة وخصائصها	33
المطلب الثاني: أهمية الميزانية العامة للدولة وأهدافها	34
المطلب الثالث: قواعد ومراحل إعداد الميزانية العامة للدولة	36
المبحث الثاني: النفقات العامة للدولة	39
المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة للدولة وتقسيماتها	39
المطلب الثاني: ضوابط الإنفاق العام وظاهرة تزايد النفقات	42
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامّة	47
المبحث الثالث: الإيرادات العامة للدولة	48
المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة للدولة وأنواعها	48
المطلب الثاني: الجباية البترولية ومكوناتها	52
المطلب الثالث: صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر	54
خلاصة الفصل الثاني	57
الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة حالة الجزائر (2010 م-2019 م)	59
تمهيد	59
المبحث الأول: تطورأسعار النفط الجزائري (2010 م- 2019 م)	60
المطلب الأول: تطور أسعار النفط في الفترة (2010 م-2013 م)	60
المطلب الثاني : انهيار أسعار النفط سنة 2014 م	61
المطلب الثالث : تطور أسعار النفط في الفترة (2015 م – 2019 م)	62

المبحث الثاني: تطور إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة وصندوق ضبط الإيرادات (2010 م -2019م)	70
المطلب الأول: تطور إيرادات الميزانية العامة للدولة (2010 م-2019 م)	70
المطلب الثاني : تطور نفقات الميزانية العامة للدولة (2010 م- 2019 م)	72
المطلب الثالث : تطور صندوق ضبط الإيرادات (2010 م-2019 م)	73
المبحث الثالث: العلاقة بين تقلب أسعار البترول و الميزانية العامة للدولة (2010 م - 2019 م)	75
المطلب الأول : تأثير أسعار البترول على الميزانية (2010 م-2019 م)	75
المطلب الثاني: تأثير أسعار البترول على صندوق ضبط الإيرادات (2010 م- 2019م)	77
المطلب الثالث : أساليب تمويل عجز الميزانية في ظل استمرار انخفاض أسعار النفط	78
خلاصة الفصل الثالث	83
الخاتمة العامة	85
قائمة المراجع	89

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور أسعار النفط سنة 2015 م	62
02	تطورات أسعار النفط سنة 2016 م	64
03	تطور أسعار النفط سنتي 2017 م و 2018 م	66
04	تطور أسعار النفط سنة 2019 م	69
05	تطور إيرادات الميزانية العامة للدولة (2010 م – 2019 م)	71
06	تطور نفقات الميزانية العامة للدولة (2010 م – 2019 م)	72
07	تطورات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2010 م – 2019 م	74
08	رصيد الميزانية العامة للدولة بين 2010 م و 2019 م	75
09	استخدامات صندوق ضبط الإيرادات بين 2010 م و 2019 م	78

شكر وعرفان

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى سيدنا ونبينا
و حبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم أما بعد:
قبل كل شيء أشكر الواحد الأحد الذي سهل عليا سبل إنجاز وإتمام هذا العمل، نحمده حمدا كثيرا مباركا.
كما يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الفاضل
المشرف على هذا العمل«عايد لمين»الذي لم يبخل عليا بنصائحه وتوجيهاته والذي كان حافزا لي في إتمام هذا العمل.
وأشكر كل أساتذة وعمال قسم العلوم الاقتصادية بجامعة المسيلة، وأشكر
الوالدين الكريمين و من قدم لي يد العون من قريب
أومن بعيد وحفزني على إتمام هذا العمل المتواضع.
إلى كل هؤلاء جزاهم الله خيرا.

الإهداء:

الحمد لله فالق الأنوار, وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار.

وأشهد أن لا إله إلا الله الذي أخرجنا من بطون أمهاتنا لا نعلم قليلا ولا كثيرا وجعل لنا السمع والأبصار والأفئدة لنشكره بصرفها إلى المعارف النافعة و كان ربك قديرا وأشهد أن محمد عبده ورسوله الذي أرسل إلى جميع الثقلين بشيرا ونذيرا.

أما بعد أهدي هذا العمل المتواضع إلى من أرضعتني لبن الحنان , وسقتني ماء الحياة , إلى من تطيب أيامي بقربها , ويسعد قلبي بهنائها , إلى أغلى كائن في الوجود.....أمي.

إلى من كان لي سندا طوال الحياة , ولم يبخل عليا بالنفس والنفيس والدي الكريم.

إلى جدتي أطال الله في عمرها.

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم , أخواتي.

إلى أصغر حفيد في العائلة أنيس حفظه الله ورعاه.

إلى من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل ولو بقدر بسيط من المعرفة , أساتذتي الكرام.

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الحب والوفاء أهدي هذا العمل.

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

يحتل النفط مكانة هامة في الإقتصاد العالمي حيث يعتبرالمصدرالرئيسي للطاقة في العالم على إختلاف أنواعها وأشكالها ولا يزال يمثل سلعة استراتيجية عالمية باعتباره محورا أساسيا في التجارة الدولية والعلاقات السياسية.

وقد أدت هذه الأهمية الكبيرة للنفط في الإقتصاد العالمي إلى جعل أسعاره عرضة للتقلبات التي تمارسها الدول المنتجة والمستهلكة حيث شهدت الأسواق النفطية عدة صدمات أهمها صدمة 1973 م و1998 م و2004 م وصدمة 2014 م التي لا تزال تداعياتها قائمة إلى يومنا هذا، والتي أثرت بشكل مباشر على الدول المنتجة ومنها الجزائر، التي تعتمد على النفط كسلعة رئيسية للحصول على إيراداتها المالية لتمويل الميزانية العامة للدولة وتبقى إيراداتها ونفقاتها المالية رهينة لأسعار النفط، فكلما إرتفعت أسعار النفط إرتفعت الإيرادات وتوسعت النفقات والعكس.

وفي مطلع القرن21 إرتفعت أسعار النفط مما جعل الدول المصدرة للنفط تزداد مواردها المالية وهو حال الجزائر حيث بادرت بإنشاء صندوق لضبط الإيرادات يحصل على موارده من الجباية البترولية التي تزيد على حاجة الميزانية العامة للدولة التي تعتمد في إعدادها على السعر المرجعي للنفط، حيث يتم استغلال هذه الفوائض المالية فيما يخدم التنمية الإقتصادية بطريقة عقلانية وسليمة.

أولا/ إشكالية الدراسة:

إن حتمية معرفة آثار تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة، بسبب ما يطرأ على الإقتصاد العالمي من تطورات تجبر الاقتصاد الجزائري إيجاد حلول للخروج من هذه الأزمة من خلال إدارة عقلانية وسليمة للموارد النفطية وإيجاد بديل للمحروقات ومن هنا يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

-كيف أثرت تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2010-2019)؟

ولمعالجة هذه الاشكالية يمكن لنا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1 -ما هي محددات أسعار النفط في الأسواق الدولية؟

2 -ماهي العلاقة التي تربط أسعار النفط بإيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة؟

3 -ما مدى تأثير الصدمات النفطية التي مست الأسعار على الإيرادات والنفقات العامة للدولة؟

4 -ماهي الأدوات التي استعملتها الدولة الجزائرية في مواجهة انخفاض أسعار النفط؟

ثانيا/ الفرضيات:

وللإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة نقترح الفرضيات التالية:

-قوى العرض والطلب ليست هي المحددات الوحيدة لأسعار النفط، بل هناك محددات أخرى لها قوتها التأثيرية في السوق النفطية العالمية.

-العلاقة بين أسعار النفط وإيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة هي علاقة طردية فكلما ارتفعت الأسعار ارتفعت إيرادات وإزدادت النفقات.

-رغم الآثار السلبية لإنهيار أسعار النفط إلا أنه توجد آثار إيجابية المتمثلة في الدفع إلى التحرر من أحادية الموارد.

ثالثا/ أهمية الدراسة:

-يكتسي موضوع أسعار النفط أهمية كبيرة خلال هذه الفترة التي يمر بها الإقتصاد العالمي خاصة الجزائر التي يعتمد إقتصادها على قطاع المحروقات بصفة كبيرة، بالإضافة إلى أن سعر النفط والميزانية العامة كونهما من المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر على النمو الإقتصادي للدولة، كما تكمن أهمية النفط في الصراعات العالمية للظفر بإحتياطاته العالمية والهيمنة عليها من الدول العظمى وهذا ما أثر على أسعار النفط بشدة، كما تعتبر الميزانية العامة المرآة العاكسة للوضعية المالية للدولة.

رابعا/ أهداف الدراسة:

-نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

-معرفة محددات أسعار النفط والأطراف المؤثرة في الأسواق النفطية الدولية.

-معرفة هيكل الميزانية العامة وكيفية إعدادها ومراقبتها.

-التطرق إلى كيفية إستغلال فوائض الجباية البترولية.

- تحليل تطورات أسعار النفط في الفترة (2010 م-2019 م) بالإضافة إلى تحليل تطورات الإيرادات العامة والنفقات العامة وصندوق ضبط الإيرادات لنفس الفترة.

-تحليل العلاقة بين أسعار النفط وعناصر الميزانية وصندوق ضبط الإيرادات والآثار المترتبة على ذلك.

خامسا/ أسباب اختيار الموضوع:

يكمن إيجاز أهم أسباب إختيار هذا الموضوع فيما يلي:

-الموضوع له صلة بالتخصص الذي درسناه (إقتصاد دولي).

-أن الإقتصاد العالمي والجزائري خصوصا يعيش انعكاسات وتأثرات صدمة نفطية عاشتها أسعار النفط.

-الجزائر بلد منتج ومصدر للنفط وأن أغلبية عوائدها من إيرادات الجباية النفطية.

-إثراء البحوث والدراسات التي عالجت هذا الموضوع.

سادسا/ منهجية الدراسة:

إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع الظاهرة محل الدراسة خلال الفترات الزمنية لمعرفة تطورها و أهم المراحل التي مرت بها، في عرض لمراحل تطور أسعار النفط ومحدداتها وأهمية النفط، جمع البيانات وتصنيفها ثم تحليل البيانات وذلك من خلال دراسة حالة الإقتصاد الجزائري من خلال جمع المعطيات المختلفة ذات الصلة لفترات زمنية معينة ومن مصادر مختلفة وتفسيرها ثم عرض النتائج المتوصل إليها واقتراح الحلول والآفاق المستقبلية للظاهرة محل الدراسة .

سابعا/ حدود الدراسة:

تم إنجاز هذا البحث ضمن الحدود التالية:

- الحد المكاني: دراسة حالة الجزائر.

-الحد الزماني: حددنا فترة الدراسة بين 2010 م-2019 م، إذ تمثل الفترة بين 2010 م و 2014 م فترة ذروة أسعار النفط، وسنة 2014 م هي سنة الصدمة النفطية، وما بين 2015 م و2019 م فترة إنهيار الأسعار.

ثامنا/ الدراسات السابقة:

لغرض إثراء جوانب البحث تم الإطلاع على بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوعنا هذا أو أجزاء منه ومن أهمها:

-دراسة الطالب بلقلة إبراهيم بعنوان: سياسات الحد من الآثار غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2014 م/ 2015 م .

وقد أشار الباحث إلى أهمية النفط و كيف يتم تحديد أسعاره في السوق الدولية، كما درس الميزانية العامة للدولة مع تخصيص فترة الدراسة 1973 م-2012 م في الجزائر، ولتجنب سلبيات تقلبات أسعار النفط من

أهم الحلول الاقتصادية التي تطرق إليها الباحث هي إنشاء صناديق سيادية لمواجهة الصدمات النفطية وتنويع الإقتصاد.

-الدراسة التي قام بها الطالب قجاتي عبد الحميد بعنوان: دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1980 م – 2014 م، أطروحة دكتوراه، جامعة أم البواقي، 2016 م – 2017 م.

قام الباحث بدراسة آثار إيرادات الجباية البترولية على التوزانات الاقتصادية، إخترنا هذه الدراسة لأهميتها في الموضوع الذي إخترناه نظرا لأن الجباية البترولية تشكل النسبة الأهم من إيرادات الدولة الجزائرية وعلاقتها بسعر النفط.

– الدراسة التي قام بها الطالب بن عوالي خالدية بعنوان: استخدام العوائد النفطية : مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة ماجستير، جامعة وهران 2، 2015م – 2016 م.

قام الباحث بدراسة العوائد النفطية ومجال إستخدامها من خلال صندوق ضبط الإيرادات كما أشار إلى حالة الجزائر مقارنة بالتجربة النرويجية، وفي دراستنا هذه يهمنا الجزء المتعلق بإنشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر، لأن صندوق ضبط الموارد له علاقة بأسعار النفط وأهم مداخيله من الجباية البترولية، ومساهمته في تغطية عجز الميزانية العامة للدولة.

– الدراسة التي قام بها الطالب لخديمي عبد الحميد بعنوان آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية (دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر)، رسالة ماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة تلمسان، 2011/2010.

قام الباحث في هذه الدراسة بربط العلاقة بين أثر تغير أسعار النفط والاستقرار النقدي على الجزائر بإعتبارها دولة نفطية يتأثر إقتصادها بتقلبات أسعار هذه المادة.

تاسعا/ هيكل البحث:

من أجل إحاطة الموضوع بمختلف جوانبه قمنا بإعتماد خطة من ثلاث فصول، فصلان قمنا بتخصصيهما للجانب النظري والفصل الثالث للجانب التطبيقي إضافة إلى مقدمة عامة اشتملت على إشكالية الدراسة، الفرضيات، الأهداف...إلخ، بالإضافة إلى خاتمة عامة فيها أهم النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول تطرقنا فيه إلى مفاهيم حول النفط وكيفية تحديد أسعاره وقسمناه إلى ثلاث مباحث تطرقنا فيه إلى المفاهيم والأهمية والأسواق النفطية والأطراف الفاعلة فيها ومحددات أسعاره مع ذكر أهم الصدمات النفطية العالمية.

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة الميزانية العامة للدولة وتم تقسيمها إلى ثلاث مباحث تطرقنا فيه إلى مفاهيم عامة حول الميزانية العامة للدولة ثم دراسة النفقات العامة للدولة والإيرادات العامة للدولة، ليخصص الفصل الثالث لدراسة تطبيقية والذي درس فيه مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر خلال فترة الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للنفط

تمهيد:

يعتبر النفط الخام من أهم مصادر الطاقة في العالم، ويشكل سلعة إستراتيجية دولية لها قيمة إقتصادية عالية جدا، وهو محور دورات التقدم البشري في الماضي والحاضر وسنين طويلة قادمة، ولكن في نفس الوقت كان أداة للسيطرة والتمييز والحروب، ومزال المحرك لآليات السياسة والإقتصاد الدول، وتشهد الأسواق النفطية العالمية حركة واسعة تعتمد أساسا على قوى العرض والطلب في تحديد أسعار النفط الخام، بالإضافة لوجود قوى أخرى لها تأثيرها على الأسعار، فمن أجل السيطرة على هذا المورد الحيوي فتشعل لأجله الحروب وتفرض العقوبات مثل ما حدث في العراق سابقا وفي ليبيا، حيث أصبحت الأسواق النفطية ذات طبيعة خاصة تتداخل فيها العوامل الإقتصادية والسياسية والطبيعية التي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على الأسعار التي لازالت تتعرض إلى الصدمات مستمرة.

ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النفط.

المبحث الثاني: الأسواق النفطية وأسباب إنهيارها.

المبحث الثالث: محددات أسعار النفط في الأسواق النفطية.

المبحث الأول: عموميات حول النفط.

بالرغم من بداية تطور موارد الطاقة البديلة إلا أنه لا يزال النفط يعد عصب الإقتصاد العالمي الذي تعتمد عليه إقتصاديات الدول المتقدمة في الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية.

المطلب الأول: مفهوم النفط وخصائصه.

بإعتبار النفط سلعة ومادة استراتجية حيوية وأساسية للصناعة والتجارة الدولية، وعليه سيتم إشارة في هذا المطلب إلى تعريف وخصائص النفط.

الفرع الأول: تعريف النفط وأهميته.

بإعتبار النفط أهم الإكتشافات التي توصل إليها الانسان وبإعتباره عصب الاقتصاد العالمي والمصدر الأول والأساسي للتنمية الإقتصادية، بالرجوع إلى معجم المصطلحات البترول والصناعة النفطية نجد أن كلمة النفط تعني البترول أو زيت البترول.[1]

النفط أو البترول كلمة مشتقة من أصل لاتيني وهي تتكون من جزئين : زيت أي petr والصخر يعني oleum. أي تعني زيت الصخر ويطلق عليها أيضا زيت الخام، كما يطلق عليه الذهب الأسود .

أما مصطلح النفط فهو كلمة ذات أصل فارسي مشتقة من المصطلح " نافاتا " والتي تعني قابلية السريان، أطلقها البابليون والآشوريون، لكونه مادة سائلة .[2]

فعلميا يعرف النفط على أنه السائل الكثيف الأخف من الماء به رائحة خاصة ومميزة، ولونه متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر يوجد على أعماق مختلفة ضمن صخور مسامية. ومما سبق يتبين أن النفط مادة سائلة قابلة للإشتعال مكوناته الأساسية الهيدروكاربونات التي تكونت من بقايا مواد حيوانية ونباتية ترسبت خلال العصور الجيولوجية القديمة.

لذلك لا يمكن إستعمال وإستهلاك النفط كمادة خام إلا بعد تصفيته أو تكريره لتحويله إلى منتجات سلعية نفطية مختلفة، بعضها ذو قيمة سعرية وحرارية عالية مع سعة وتنوع في الإستهلاك والإستعمال، والبعض الآخر منها ما هو منخفض السعر والحرارة مع محدودية وعدم تنوع استعماله وإستهلاكه، ويمكن سرد هذه المنتجات النفطية بحسب قيمتها كالآتي:

1 -المنتجات الخفيفة: منها الغاز الطبيعي، بنزين الطائرات، بنزين السيارات، كيروسين .

---

[1] أحمد شفيق الخطيب، معجم مصطلحات البترول والصناعةالنفطية،مكتبة لبنان، بيروت، لبنان،1999، ص323.

[2] حمد بن محمد آل شيخ،إقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، العبيكان للنشر الرياض، ط1، 2007م، ص70.

2 -المنتجات المتوسطة: زيت الغاز، زيت الديزل، زيت التشحيم .

3 -المنتجات الثقيلة: زيت الوقود، الإسلفت، الشمع[1].

للبترول أهمية غير عادية في حياتنا حيث يلعب دوراً أساسياً وحيويا كبير فيها إذ تكمن أهمية البترول أو النفط بأنواعه في أنه يفتح العديد من فرص العمل أمام ملايين البشر حيث العمليات المتعددة له مثل التنقيب عنه وعمليات التكرير له وعمليات استخراجه ومن ثم نقله وتسويقه، حيث أن البترول يشتمل على العديد من المواد والمنتجات النفطية ذات القيمة العالية والهامة والتي تدخل في المراحل الصناعية المتعددة من بداية المراحل الإنتاجية كتشغيل الماكينات والآلات الخاصة بالإنتاج، حيث يلعب البترول دور رئيسي في الحضارة الصناعية والتقدم حيث استهلاك الطاقة العالمية والمتمثل في الاستهلاك اليومي المحلى بداية من الاستهلاك الشخصي له في البيوت والمنازل أو المصانع والمنشأة الصناعية ومحطات توليد الكهرباء وتشغيل السيارات والقطارات والطائرات والبواخر والسفن والآلات الحربية وصناعات التشييد مثل الحديد ومواد البناء المختلفة إذن فالبترول هو العامل والأساسي بل الضروري لكل تلك الصناعات وبالتالي لا تقدم صناعي من غيره[2].

الفرع الثاني: خصائص النفط.

إن خصائص السلعة البترولية مرتبط بطبيعتها أو بكيفية استغلالها مما تكسبها أهمية كبيرة في تزايد منفعتها إلى جانب استمرارية تعاظم قدرتها التنافسية وبصورة فاعلة ومؤثرة مع السلع البديلة ومن أبرز مميزاتها:[3]

- الميزة التكنولوجية الفنية: ترتبط بمدى تطور أساليب معدات استغلال الثروة البترولية .

- الميزة الإنتاجية (إنتاجية العمل العالية): حيث تتميز بارتفاع إنتاجيتها وتزايدها بصورة مستمرة وكبيرة مقارنة مع بقية السلع الأخرى وخاصة المنافسة لها والبديلة .

- ميزة مرونة الحركة البترولية: حيث تتميز عن غيرها من السلع بمرونة حركتها وتنقلها من مراكز إنتاجها إلى مراكز ومناطق استعمالها واستهلاكها في أي منطقة في العالم.

- الميزة للاستعمال الواسع وغير المحدود: حيث أن لها منافع متنوعة واستعمالات متزايدة رغم سعة وتعدد تلك الاستعمالات.

---

[1] زمال وهيبة، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الإقتصاد الكلي (النمو الإقتصادي) دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2018، ص3،4.

[2] https://www.almrsal.com/post/403327 تاريخ الإطلاع يوم: 2020/03/21 م على الساعة 13:52 سا.

[3] محمد أحمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983 م، ص 15 .

المطلب الثاني: مفهوم الإقتصاد النفطي والصناعة النفطية.

الصناعة النفطية هي جزء من الإقتصاد النفطي، وسنحاول في هذا المطلب التمييز بين مفهوميهما من خلال التطرق إلى مضمون الإقتصاد النفطي وخصائص الصناعة النفطية.

الفرع الأول: تعريف الإقتصاد النفطي ومضمونه.

كان الإقتصاد النفطي موضوع رعاية وإهتمام خاص في الأوساط العلمية والجامعية وتحوله الى مادة علمية مستقلة ومتخصصة لدراسته وتدريسه في العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية.

أولا: تعريف الإقتصاد النفطي.

إن موضوع الاقتصاد النفطي يعتبر من العلوم الاقتصادية التطبيقية واحيانا يطلق عليه بالعلوم الاقتصادية القطاعية أو الفرعية والذي يهدف إليه النشاط الإنساني لايجاد هذه الثروة وتحويلها الى منتجات سلعية تشبع وتلبي حاجات الإنسان إليها، أي أنه ذلك العلم المتعلق بالنشاط الاقتصادي النفطي من إنتاج وتوزيع وإستهلاك للسلعة النفطية[1].

ثانيا: مضمون الإقتصاد النفطي.

سبق أن ذكرنا أن الاقتصاد النفطي، يتضمن مجموع من النشاطات الاقتصادية من البحث عن السلعة النفطية إلى غاية مرحلة الاستهلاك، مرورا بمراحل مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض وهي كالتالي[2]:

1-مرحلة البحث والاستكشاف: ظهرت مرحلة البحث والاستكشاف بوضوح، منذ اكتشاف علاقة النفط بأنواع الصخور المكونة للأرض .حيث ثبت أنه يوجد غالبا في الصخور الرسوبية، ورجحت هذه الظاهرة عبر التاريخ كفة نظرية المنشأ العضوي، وبالتالي يربط المستكشفون احتمالية تواجده بهذه الصخور.

2-مرحلة الحفر والتنقيب: تعتبر هذه المرحلة حاسمة لنجاح عملية إستغلال إقتصادي لثروة النفط الطبيعية.

3-مرحلة الاستخراج والانتاج النفطي: وهي المرحلة الهادفة الى استخراج النفط الخام من باطن الأرض ليكون جاهزا للتصدير والتصنيع في أماكن القريبة أو البعيدة.

4-مرحلة المصب والنقل :المصب نقصد بها مجموعة الانشطة المختلفة والمتعددة لاستغلال النفط بعد استخراجه أما النقل: نقل نفط الخام من مناطق انتاجه الى مناطق تصديره أو تصنيعه التكريري او استهلاكه.

---

[1] محمد أحمد الدوري، المرجع السابق، ص3.

[2] أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2012، ص43-46،44-47.

5-مرحلة التكرير أوالتصفية النفطية: هي المرحلة الهادفة الى تصنيع النفط في المصافي التكيرية بتحويله من صورته الخام الى أشكال من المنتجات السلعية النفطية المتنوعة.

6-مرحلة التسويق والتنويع: هي مرحلة تهدف إلى تسويق وتوزيع النفط بصورته خاما او منتجات نفطية إلى أماكن إستعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة.

7-مرحلة التصنيع البتروكيماوية: وتهدف إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية النفطية إلى منتجات سلعية بتروكيماوية مختلفة ومتنوعة، كالأسمدة الزراعية والمنظفات والمبيدات والأصباغ والمواد البلاستيكية والأنسجة الاصطناعية...إلخ.

الفرع الثاني: الصناعة النفطية وخصائصها.

الصناعة النفطية هي جزأ من الاقتصاد النفطي فهي مجموعة من أنشطة أو العمليات الصناعية المتعلقة بإستغلال الثروة النفطية.

أولا: تعريف الصناعة النفطية.

من المعروف لدى المعنيين بالشؤون الاقتصادية بوجود صنفين من الصناعة تتمثل في الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، الأولى تهدف الى استخراج الثروات الطبيعة من باطن الأرض وتسويقها بعد إجراء مايستلزم هذا التسويق من تركيز أو تنمية أو تعبئة، أما الثانية فهي تهدف إلى تحويل تلك المواد الأولية على أشكال أخرى تزيد من مجالات استخراجها لخدمة المزيد من الأعراض الانتاجية أو الإستهلاكية[1].

ثانيا: خصائص الصناعة النفطية:

تتميز الصناعة النفطية في النقاط الرئيسية التالية[2]:

1-الصناعة البترولية تتطلب توفير رؤوس أموال بكميات كبيرة.

2-أن نسبة رأس المال الثابث في الصناعة البترولية تكون عالية وكبيرة مقارنة بنسبة رأس المال المتغير.

3-الصناعة البترولية تقوم على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة فنيا وتكنولوجيا.

4-النشاط الصناعي البترولي يعتمد بصورة كبيرة على العمل الذي يتطلب مهارات وفنيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم.

---

[1] لخديمي عبد الحميد، آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية (دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011، ص10.

[2] محمد أحمد الدوري، المرجع السابق، ص7.

5-أن العرض والطلب على السلعة البترولية يتصفان يكون مرونتهما معدومة في المدى القصير.

6-إن الصناعة البترولية تقوم في الأساس على الاحتكار في استغلال الثروة النفطية، فقد يكون احتكار ذو طابع عام من شركات الوطنية للدولة أو خاص في حالة احتكار التطور التقني والتكنولوجي في مجال البحث والتنقيب واستخراج النفط.

7-يتميز النشاط الصناعي البترولي بإحتوائه على عنصر المخاطرة خاصة في مراحله الأولى من البحث والتنقيب.

المطلب الثالث: الأهمية الإقتصادية للنفط.

يتميز النفط بخصائص فريدة من نوعها لا تتوفر في المصادر الطاقوية الأخرى ومن هنا تبرزأهمية الثروة النفطية وعلى كافة المجالات الاقتصادية والصناعية والعسكرية والسياسية والزراعية.

الفرع الأول: أهمية النفط في القطاع الصناعي والزراعي.

أولا: أهمية النفط في القطار الصناعي[1].

تبرز أهمية النفط في هذا القطاع من ناحيتين أساسيتين :فهو من جهة مصدر الوقود الذي لا غنى عنه لمختلف وسائط النقل البرية والبحرية والجوية ومن جهة أخرى فإن مادة "الإسلفت والقطران" التي تستعمل في تعبيد الطرقات مصنوعة من رواسب تقطير النفط، فبفضل النفط أحرزت تقنية الطرقات منذ منتصف هذا القرن تقدما هائلا. كما نجد "الصناعة البتروكيمائيات" هذه الصناعة التي شهدت تطورا مهما في العالم، وأصبحت مقياسا ومؤشرا لحضارة الدول.

ثانيا: أهمية النفط في القطاع الزراعي[2].

إن الدور الذي يمثله النفط في هذا المجال، يتمثل في النفط كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة. كما أن إستعمال المنتجات البتروكيميائية قد أسهمت مساهمة فعالة في تنمية مختلف الأنشطة الاقتصادية وتطويرها وخاصة الزراعية منها، وتتمثل هذه المنتجات في الأسمدة الآزوتية التي تستخدم في أغراض تسميد التربة وتحسين انتاجيتها من الحاصلات الزراعية، والمبيدات الحشرية والكيمائيات الزراعية كالتي تستعمل لمكافحة طفيليات المواشي وإبداة الحشرات .وهنا تجدر الإشارة الى الأهمية البالغة التي تمثلها المنتجات النفطية "بروتينات غذائية" في توفر للمواشي علفا أساسيا، اقتصاديا

[1] حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2000م، ص75،76.

[2] حافظ برجاس، المرجع السابق، ص76، 78.

وفعالا .

الفرع الثاني: أهمية النفط في القطاع التجاري والنقل.

أولا: أهمية النفط في القطاع التجاري[1].

تكمن أهمية النفط على الصعيد التجاري في أنه مادة تجارية على المستوى العالمي.حيث نجد أن صناعة النفط في بقية أنحاء العالم تعتمد أساسا على تصدير النفط .ومن المعروف أن الدول الصناعية هي أكبر دول العالم إستهلاكا وأقلها إنتاجا للنفط كما لا تقتصر تجارة النفط العالمية على مادة النفط الخام بل تشمل أيضا المشتقات والمنتجات النفطية المعروفة بالبتروكيمائيات التي هي العامل الأهم في نمو صناعة النفط.

يشكل النفط ومنتجاته إذا سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة كونها تعود بالأرباح الطائلة على الدول المنتجة والشركات والدول التابعة لها، فالشركات الاجنبية تشتري من السوق العالمية أكثرية النفط المستخرج في البلدان النامية ومن ثم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من مئة بلد محققة بذلك أرباحا خيالية.

ثانيا : أهمية النفط في القطاع النقل[2].

النفط هو المصدر الأساسي للوقود، والذي تتحرك بواسطته جميع وسائل النقل البرية والبحرية والجوية، فالسيارات والشاحنات والقطارات والبواخر والطائرات والصواريخ كلها تستمد طاقتها المحركة من النفط ومشتقاته.

الفرع الثالث: أهمية النفط في القطاع السياسي والعسكري[3].

أولا: أهمية النفط في القطاع السياسي: أصبح النفط العامل الأساسي المؤثر في صنع القرارات السياسية في الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، وأصبح النفط أيضا يستخدم كسلاح سياسي للدفاع عن قضايا سياسية، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم نفوذها السياسي والدبلوماسي من أجل مساعدة شركاتها الكبرى على تنقيب والتطوير والإنتاج في مختلف مناطق العالم.

ثانيا: أهمية النفط في القطاع العسكري: يعتبر النفط محرك آلات المصانع الحربية، والتي بدونها لا يمكن إنتاج آلية حربية مهما كان نوعها، ناهيك على أنه يعتبر الوقود الضرورية الذي تشتغل بواسطته الآليات الحربية والتجهيزات العسكرية في المعارك المختلفة.

---

[1] حافظ برجاس، المرجع السابق، ص79، 80، 82.

[2] وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات– دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير ، تخصص إقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013، ص71.

[3] وحيد خير الدين، المرجع السابق، ص74، 76.

المبحث الثاني: الأسواق النفطية وأسباب إنهيارها.

تختلف السوق النفطية عن باقي الأسواق بإرتباطها بسلعة إستراتيجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم، إضافة لكونها سلعة سياسية مهمة.

المطلب الأول: تطور الأسواق النفطية وأنواعها.

شهدت الأسواق النفطية عدة تغيرات وتطورات أثرت على المتغيرات الإقتصادية التي تربط بشكل كبير بأسعاره سواء بالإرتفاع أو الإنخفاض.

الفرع الأول: تعريف الأسواق النفطية وتطورها التاريخي.

أولا: تعريف الأسواق النفطية.

السوق العالمية للنفط تضم كأي سوق كافة المتعاملين من بائعين أو مصدرين والذين يمثلون جانب العرض (المنتجين) من جهة، ومشترين أو مستوردين وهم يمثلون جانب الطلب (المستهلكين) من جهة أخرى، ويمكن وصف السوق العالمية للنفط بأنها سوق إحتكار قلة، كما يمكن وصف الوضع داخل كل مجموعة من المجموعات المكونة لهذه الأسواق بأنه احتكار قلة أيضا، حيث تتميز كل مجموعة بوجود عدد متعاملين محدود يمارس بعضهم تأثيرا كبيرا على السوق نتيجة لكبر حجمه[1].

كما تعرف على أنها المكان الذي يتم فيه تبادل السلع البترولية بين الأطراف المتبادلة، وللأسواق ثلاثة عناصر هي البائعون والمشترون والسلعة محل التداول.

ثانيا: التطور التاريخي للأسواق النفطية.

مرت السوق النفطية بعدة مراحل يمكن تصنيفها كما يلي[2]:

1-خلال الفترة 1857-1870: كانت السوق النفطية في هذه الفترة تنافسية بين الشركات النفطية الصغيرة التي بدأت تستثمر في استغلال النفط خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت المنافسة شديدة فيما بين هذه الشركات مما نتج عنه اندماج بعضها وزوال البعض الآخر، حتى صارت شركات كبيرة وقوية.

2-خلال الفترة 1870-1960: أصبحت السوق النفطية في هذه الفترة سوق احتكار قلة بين الشركات التي سيطرت على الصناعة النفطية الأمركية وتعدى ذلك إلى السوق النفطية العالمية بتحكمها في عمليات

---

[1] بلقلة براهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الاشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2015، ص18، 19.

[2] حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة شلف، 2009، ص 53، 54.

الاستكشاف والاستخراج والنقل والتوزيع والتسعير، وقد عمق من سيطرة هذه الشركات ارتفاع سعر النفط الذي أصبح المصدر الرئيسي للطاقة بدل الفحم بعد الحرب العالمية الأولى.

3-خلال الفترة 1960-1973: مع تأسيس الأوبك في 1960 قل احتكار **الشقيقات السبع*** وتحولت السوق النفطية إلى احتكار المنتج ممثلا في دول الأوبك، وبوجود هذه المنظمة عملت الدول المنتجة على تقوية مركزها والحفاظ على مصالحها والعمل على استقرار أسعار النفط عند المستويات التي تكون في صالحها، وقد بدأت أوبك في تحديد السعر رفقة الشركات النفطية الكبرى نتيجة تضررها من التضخم المستورد وهبوط سعر الدولار.

4-خلال الفترة 1973-1980: في هذه الفترة أصبحت السوق النفطية سوق احتكار قلة لدول الأوبك، حيث بعدما ارتفع سعر النفط إلى 36 دولار للبرميل في 1980 تضررت مصالح الدول المستهلكة للنفط، وزاد إنتاج الدول النفطية من خارج أوبك مما أثر سلبا على موقف أوبك في تحديد السعر، وهنا بدأت المنظمة تفقد قوتها في مجال تسعير النفط.

5-من سنة 1980 حتى 2008: في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية تضم عددا أكبر من المنتجين والمستهلكين، فأصبحت سوقا تنافسية، ولكن بعد اختلال الطلب والعرض النفطي في سنة 1981 بزيادة الإمدادات النفطية خارج أوبك، عمت حالة عدم الاستقرار في السوق النفطية وأصبحت تعرف تقلبات بين الحين والآخر، ولم تبقى أسعار النفط في وضع معين وعرفت الكثير من التذبذبات بين التدهور الشديد في 1986و1998و2008 والإرتفاع الكبير بين 2003-2007 و2010، انخفض الطلب على النفط في سنة 2015 جراء الأحداث الليبية وتغطيته من طرف السعودية.

6-من سنة 2015 إلى يومنا هذا[1]: في نهاية 2015 دفع هبوط النفط لمستويات قياسية إلى دعوات من جانب منتجين أبرزهم الجزائر والعراق، لضرورة الاجتماع والخروج بقرارات تعيد الإستقرار لأسواق النفط الخام.وفي 2016 اتفق الأعضاء في "أوبك" بقيادة السعودية، ومنتجين مستقلين تقودهم روسيا، في ديسمبر 2016، على تنفيذ خفض انتاج الخام وفي مطلع 2017 واصلت أسعار صعودها لكن بشكل بطئ، ويعود البطء في تحسن أسعار النفط إلى نشاط في انتاج النفط الصخري من جانب الولايات المتحدة، مما

---

[1] www.aa-com.tr/ar/1277523. تاريخ الاطلاع يوم: 2020/03/22 على الساعة 17:55سا

* الشقيقات السبع هي: ستاندرد اويل اوف، نيوجرسي التي اصبح اسمها مؤخرا اكسون، وستاندرد الويل أوف كاليفورنيا(يشفرون)، جلف اويل كوربورش، و موبيل وتكساكو الويل، أوبل دتش شل) مجموعة شل الملكية الهولندية، و الانجليزية و الأمريكية(، شركة برتش بتروليوم، الشركة الفرنسية للبترول.

دفع إلى ضغط على المعروض العالمي.

وفي عام 2018 شهدت أسعار برنت ارتفاعات متتالية فوق 70 دولارا للبرميل، بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي مع إيران، واعادة فرض عقوبات إقتصادية على طهران من طرف الولات المتحدة الأمريكية.

سنة 2019 شهدت أسعار النفط المزيد من الارتفاع بسبب العقوبات الأمريكية على صناعة طهران النفطية[1].

الفرع الثاني: أنواع الأسواق النفطية.

تنقسم الأسواق النفطية إلى نوعان مهمان هما:

1-الأسواق الفورية للنفط: تعدّ الأسواق الفورية للنفط العنصر الأكثر تأثيرا في حركة تجارة النفط الخام بعناصرها الثلاثة (العرض، الطلب، السعر)، حيث تعتبر الأسواق الفورية في صناعة النفط وسيلة للتخلص من بعض الفوائض النفطية بأسعار منخفضة وكذا لتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل، ويوجد من بين هذه الأسواق سوق خليج المكسيك وميناء نيويورك وسوق الخليج العربي.[2]

2- الأسواق الآجلة للنفط: نظرا لتطاير الأسعار في السوق للنفط الخام، أدخل المنظمون سوقا للأسعار الثابتة بتسليم مؤجل بما يعرف بالأسواق النفطية الآجلة، ويوجد فرعان لهذا الشكل من الأسواق: الأسواق النفطية المادية الآجلة والأسواق النفطية المالية الآجلة (البورصات النفطية).

أ-الأسواق النفطية المادية الآجلة: تعمل مثل الأسواق النفطية الفورية ولكن بآجال أطول من 15 يوما، وتتم العمليات بالتراضي لسعر معين مع تسليم لآجال لاحقة، لا تكون هذه الأسواق إلا لعدد محدود من النفط الخام والمنتجات النفطية كالبرنت، البنزين، زيت الديزل ووقود الطائرات، وهذه الأسواق غير منظمة في الغالب.

ب-البورصات النفطية: يتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وليس بشحنات النفط الخام وهذه العقود لها طابع السندات المالية، وهي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو المشتقات النفطية من نوع محدد، وتوجد ثلاث بورصات نفطية كبرى منظمة في العالم هي: سوق نيويورك للتبادل التجاري YMEX)، سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن (IPS) وسوق سنغافورة النقدي العالمي (SIMEX)[3].

---

[1] www.aljazeera.net/news/ebusiness/2019/4/21 تاريخ الاطلاع يوم: 2020/03/22 على الساعة 18:02 سا

[2] مولود بوعوينة، العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2010 ، ص 15 .

[3] حمادي نعيمة، المرجع السابق، ص 58، 59.

المطلب الثاني: خصائص الأسواق النفطية والأطراف الفاعلة فيها.

تستقر أسعار النفط بإستقرار السوق التي تخضع بدورها إلى مجموعة من آليات التي تحكمها، كما أن الحكومة تلعب دورا غير مباشرعلى إستقرار سوق النفط، سنتناول في هذا المطلب إلى أهم خصائص أسواق النفط بالإضافة إلى أطراف فاعلة فيها.

الفرع الأول: خصائص الأسواق النفطية.

نلخص أهم خصائص السوق النفطية في النقاط التالية:[1]

1-سوق شبه إحتكارية: ومعنى ذلك أن هناك مجموعة قليلة من الدول تحتكر هذا السوق، وهي الدول المنتجة للنفط والشركات الإحتكارية الكبرى هذا من جهة العرض والدول المستهلكة الكبرى التي تؤثر في السوق من خلال تغيير مخزونها النفطي الاستراتيجي أو من خلال طلبها النفطي، وهذا من جانب الطلب .

2-سوق التكتل (الكارتل، والمنظمات والهيئات): تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، إلى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق وقد ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي في فترة الثلاثينات، ثم تلتها الهيئات والمنظمات الدولية كمنظمة الأوبك (الدول المصدرة للنفط)، الأوبك (الدول العربية المصدرة للنفط)، والوكالة الدولية للطاقة.

3-تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: أي أن السوق العالمية للنفط تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط تقلبات الطلب العالمي على النفط الخام بصورة مباشرة، فإنخفاض الطلب العالمي على النفط يخفض من تكاليف الشحن.

4-السوق النفطية ذات طابع متقلب: وخاصة فيما يتعلق بأسعار النفط التي يفوق تقلبها كثيرا تقلب الأسواق المالية ومعظم السلع الأخرى.

الفرع الثاني: الفاعلون في الأسواق النفطية.

الأطراف المؤثرة في سلوك السوق النفطية العالمية هي[2]:

[1] بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، 2016، جامعة وهران2، ص22، 23.

[2] حمادي نعيمة، المرجع السابق، ص 59- 62.

1-من ناحية الدول المنتجة:

أ-**منظمة أوبك opec:** هي منظمة من المنظمات القائمة بين الحكومات ذات كيان دولي، والتي تم إنشاؤها بناءا على المبادرة الفنزويلية التي دعا على أساسها العراق بعض الدول المنتجة إلى عقد إجتماع في بغداد بين 10-14 سبتمبر 1960، ضم ممثلي إيران، العراق، الكويت، السعودية وفنزويلا إنتهى بإعلان تأسيس هذه المنطقة، وهي تنظيم إحتكار المنتج مشابه للكارتل الإحتكاري الذي كان يسيطر على صناعة النفط.

وتهدف هذه المنظمة إلى التحكم في إستقرار أسعار النفط، وتنسيق الجهود بين أفرادها في مجال السياسة النفطية من أجل ضمان المصالح الفردية والجماعية وإستغلال أمثل للثروة النفطية والدفاع عن حقوق المنتجين.

ب-الدول المنتجة خارج أوبك :وهي الدول المنتجة للنفط غير المنظمة إلى أوبك ويصطلح عليها بدول **أبيك،** إلا أن السمة الغالبة عليها هي أنها دول مستهلكة للنفط ومستوردة له، لأن عددا منها هي دول صناعية متقدمة يزيد طلبها على النفط، وتكاليف الانتاج في معظمها يزيد عن تكاليف إنتاجه في دول الأوبك، وتضم أكبر الدول المنتجة في هذه المجموعة :الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، كندا، النرويج، بريطانيا ودول بحر الشمال ومن الدول النامية :الصين، المكسيك، كازاخستان وسلطنة عمان.

2-من ناحية الدول المستهلكة:

أ-وكالة الطاقة الدولية EIA: هي منظمة دولية تمثل احتكار المستهلك للنفط، هي منظمة تابعة لمنظمة التعاون الاقتصادية والتنمية، وتضم 16 دولة، وكان قيام هذه المنظمة نتيجة للتحولات التي عرفتها السوق النفطية العالمية وبالأخص ما تعلق منها بالمنطقة العربية، حيث تحولت الصناعة النفطية من أيدي الشركات النفطية العالمية التي تملكها الدول الأعضاء في هذه المنطقة إلى سيطرة الدول المنتجة نفسها مما جعلها تتحكم في مستويات الانتاج والأسعار.

ب-الشركات النفطية العالمية الكبرى: سيطرت لوقت طويل مجموعة من الشركات العالمية الكبرى على الصناعة النفطية اصطلح على تسميتها بالشقيقات السبع، وهي التي تتحكم في جانب كبير من الانتاج والنقل والتوزيع والتكرير، وهي مملوكة في معظمها الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى بريطانيا وهولندا، وتملك أكثر من 70% من صناعة التكرير العالمية، وأكثر من 50% من ناقلات النفط في العالم.أكبر هذه الشركات هي "**إكسون**"، "**غولف**"، "**تكساكو**"، "**موبيل أويل**" و"**تشيفرون**"، وكلها شركات أمريكية.بالإضافة إلى الشركتين الهولندية "**شل**" والبريطانية "**بريتيش بيتروليوم**". وتؤثر الشركات النفطية على السوق النفطية من

خلال تطوير أساليب الإنتاج والبحث والتنقيب مما يؤدي إلى التأثير على التكاليف ومن ثم على السعر الأدنى للنفط لاحقا.

المطلب الثالث: أهم الصدمات النفطية وأسبابها.

لقد شهدت أسواق النفط العالمية تطورات كبيرة كان نتيجة للتذبذب في الأسعار، عرفت منها تغيرات أساسية وعدة هزات وأزمات، لهذا فإننا سنحاول التعرض لأهم الأزمات النفطية وأسباب حدوثها.

أولا: الصدمة النفطية لسنة 1973.[1]

عام 1973 استخدمت مصر وسوريا النفط سلاحا ضد إسرائيل في حرب أكتوبر، حيث قررت منظمة أوبك منع تصدير النفط إلى الدول الداعمة لإسرائيل.

وعلى الرغم من أن المقاطعة لم تدم سوى 5 أشهر، إلا أن أثرها استمر إلى الآن. فبعد الحرب بأقل من شهرين خسر مؤشر ناسداك 97 مليار دولار.

وبدأت منذ ذلك الوقت الصناعات اليابانية وخاصة في مجال السيارات تنافس المنتجات الأميركية. وحينئذ بدأت الولايات المتحدة تعمل بسرعة البرق لتأمين مخزونات تسد حاجاتها من المشتقات النفطية.

ثانيا: الاثنين الأسود عام 1987.

في التاسع عشر من أكتوبر عام 1987 اختفت ملايين الدولارات من أسواق الأسهم في كبرى البورصات العالمية. وإلى الآن لم يعرف السبب الحقيقي وراء ما حدث.

وسمي اليوم لاحقا بـــ"الاثنين الأسود"، وفيه خسر اقتصاد هونغ كونغ 45.8 بالمائة من قيمته، في حين خسر الاقتصاد الأسترالي 41.8 بالمائة من قيمته.

أما الخسائر البريطانية فكانت أكبر، وقدرت بقيمة 60 بالمائة. وفسر بعض المحليين الماليين أن ما جرى كان نتيجة خلافات حول السياسات النقدية أو مخاوف من التضخم.

ثالثا: الأزمة المالية في أسواق شرق آسيا عام 1997.

بين يوم وليلة تحولت "معجزة الاقتصاد الآسيوي" إلى كارثة اقتصادية في يوليو من عام 1997، وقد أشارت أصابع الاتهام حينها إلى الولايات المتحدة التي خفضت مستويات الفائدة لتبدو أميركا أكثر جاذبية للمستثمرين مما تسبب بتلك الأزمة.

تضخمت الأزمة عندما تدحرجت ككرة الثلج إلى تايلاند والفلبين وهونغ كونغ وإندونيسيا وماليزيا مهددة بأزمة مالية غير مسبوقة.

---

[1] https://www.albayan.ae/economy/capital-markets تاريخ الإطلاع يوم: 2020/08/28 م على الساعة 18:06 سا.

وخسر الاقتصاد التايلاندي حينها 75 بالمائة من قيمته، في حين تراجعت قيمة الاقتصاد السنغافوري 60 بالمائة.

رابعا: الصدمة النفطية لسنة 1998.[1]

في سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث إختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فإنعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد إرتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي. وببداية 1999 تحسنت الأوضاع وإرتفع سعر النفط بسبب خفض إنتاج دول الأوبك ودول من غير الأوبك، فوصل السعر سنة 2000 إلى 27.6 دولار للبرميل.

وتعود أسباب الصدمة النفطية لسنة 1998 فيما يلي:

1-كانت هناك زيادة كبيرة في انتاج أوبك في أكتوبر 1997، ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة السعودية في انتاجها وكذلك رفض العراق التصدير خلال شهرين متتابعين.

2-الانكماش الذي مس اقتصاديات دول النمور الآسيوية جراء الأزمة المالية.

3-تجاوز بعض دول الأعضاء في منظمة الأوبك حصتها من انتاج النفط بسبب مشاكلها الاقتصادية، واعطاء أوبك الصفة الرسمية لهذه الزيادات في جاكارتا.

4-عودة العراق إلى الانتاج من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي لا يحدد الكمية بل قيمة النفط مقابل الغذاء.

خامسا: الصدمة النفطية لسنة 2004.[2]

تميزعام 2004 بإرتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الإسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36.0 دولار/برميل.

ولقد مثلت الأحداث عام 2004 التي تمثلت في الإضطرابات العمالية في نيجيريا ولهجمات المتكررة على امدادات النفط والمنشآت النفطية في العراق، والاستفتاء العام في فنزويلا وإعصار إيفان في خليج المكسيك والضغوطات التي تمارسها الولايات المتحدة الأمركية على منظمة أوبك وغيرها، وما يثيره من تخوف بين

[1] موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015، ص20، 21.

[2] لخديمي عبد الحميد، المرجع السابق، ص59، 60.

الحين الآخر حول انقطاع الامدادات النفطية السبب الرئيسي في زيادة الطلب على النفط الذي ميز عام 2004 بالإضافة إلى ازدياد الطلب على النفط في الاقتصاديات الناشئة في جنوب شرق آسيا، خاصة الصين والهند.

سادسا: الصدمة النفطية لسنة 2008.

شهدت السوق النفطية خلال عام 2008 ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية وصلت إلى حدود 147 دولار للبرميل، مما أثار حالة من الذعر والقلق في السوق تخوفا قد ينجم عن ذلك مخاطر على معدلات النمو الإقتصادي العالمي. و بإزدياد وتيرة المخاوف من التصاعد المستمر خلال هذه المرحلة، فالبرغم من الإتفاق على دور أساسيات الطلب والعرض والعوامل التقليدية التي تحكم آلية السوق والتي تتمثل في النمو المتسارع للطلب العالمي على النفط، الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند والإختناقات في طاقات التكرير العالمية، بالإضافة إلى العوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية وإنخفاض طاقات الإنتاج الإحتياطية. كل هذه العوامل ساعدت إلى ظهور الأزمة النفطية لسنة 2009 التي كان سببها[1]:

1-التخفيض الكبير الذي أجرته منظمة الأوبك في إنتاجها إعتبارا من بداية شهر جانفي 2009 .

2-التصميم الدولي على مواجهة الأزمة المالية العالمية والإجراءات التي إتخذتها بعض الدول باتجاه تحفيز إقتصادياتها إنعكست ايجابا على الطلب النفطي.

3-اليقين الذي تولد لدى كل من الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء بضرورة العمل سويا من أجل استقرار الأسعار عند مستويات أعلى .

4-المضاربات التي لعبت دورا رئيسيا في رفع أسعار النفط إلى مستويات يصعب تفسيرها ضمن إطار أساسيات السوق.

مما سبق يتبين أنه بالرغم من أحداث 2008 إلا أن صدمة 2009 كانت نتيجة لعوامل كثيرة.

سابعا: الصدمة النفطية لسنة 2014.

تعتبر أزمة إنخفاض أسعار النفط أكبر صدمة عانى منها الإقتصاد العالمي في عام 2014، حيث واصل سعر النفط خام برنت منذ 22 يونيو 2014 تراجعه على نحو كبير من مستوى 115 دولارا للبرميل ليصل سعر النفط من خام برنت إلى حوالي 48 دولار، وهذا ما يعني أن سعر النفط قد تراجع بحوالي 58%، أي إلى أقل من النصف، ويرجع هذا التراجع إلى عوامل العرض والطلب، وعلى رغم من تحليلات الخبراء

[1] مسعود ميهوب، دراسة قياسية لإنعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة 1986-2010، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة،2012، ص112.

وتوقعاتهم، إلا أن هناك صعوبة في التنبؤ ولا أحد يعرف تحديدا إلى أين تتجه أسعار النفط، ومتى ستتوقف عن التراجع، خاصة وأن أسباب التراجع مازالت مستمرة.

وبالرغم من التأثير الكبير لإنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد العالمي، إلا أن هناك بعض الدول المستفيدة من هذا الوضع وأغلبها من الدول التي تستهلك كما كبيرا من النفط وتعتمد على الإستيراد في الحصول عليه.

فإن تراجع أسعار النفط هو سيف ذو حدين يلحق الضرر بالدول التي تعتمد حكوماتها بدرجة كبيرة في إنفاقها على عائداته مثل دول الخليج وأهمها السعودية والكويت وغيرها من مصدري النفط، حيث ستكون هذه الدول الخاسر الأكبر لهذه الأزمة[1].

ويرجع سبب هذه الأزمة إلى:[2]

1-إنخفاض مستويات النمو الإقتصادي في العالم: يؤدي انخفاض الطلب على النفط نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط وعلى رأسها منطقة اليورو والدول الناشئة في آسيا.

2-تركيز الأوبك على الحصص بدلا من الأسعار: من المفترض أن الأوبك كإتحاد منتجين مهمته الأساسية هي العمل على توازن السوق على النحو الذي يضمن استقرار الأسعار، أو ضمان استمرارها مرتفعة، حتى لا يؤدي تراجع الأسعار إلى التأثير على ايرادات أعضاء الإتحاد.

3-تزايد إنتاج النفط الصخري: بفضل إنتاج النفط الصخري تحولت الولايات المتحدة من واحد من أكبر مستهلكي النفط إلى واحد من أكبر منتجيه، حيث أصبحت الولايات المتحدة تنافس منتجي العالم الكبار مثل السعودية وروسيا من حيث حجم الإنتاج اليومي، نتيجة التطور الكبير في تقنيات استخراج النفط الصخري فضلا عن الأنواع الأخرى من النفط صعب الإنتاج، مثل نفط المياه العميقة، وهو ما مكن أكبر مستورد للنفط من إحلال النفط المحلي محل جانب كبير من النفط المستورد.

4-انخفاض تأثير المخاطر الجيوسياسية: فقد ظلت أسعار النفط مرتفعة لفترة طويلة بسبب تركيز المتعاملين في السوق على التأثير الكامن للمخاطر الجيوسياسية العالمية المحيطة بالسوق، وأنه من المتوقع أن يترتب على تلك المخاطر، بصفة خاصة بالنسبة للدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط وبالتحديد العراق وليبيا، التأثير سلبا على العرض العالمي من النفط ومن ثم استمرار ارتفاع الاسعار.

---

[1] حمد الحساوي، مخاطر تراجع سعر النفط، مجلة المصارف، العدد 135، فيفري 2015، ص6، 7.

[2] حمد الحساوي، المرجع السابق2015 ص7- 9.

5-إرتفاع قيمة الدولار: يشهد العالم في الفترة الأخيرة ارتفاع معدل صرف الدولار الأمريكي بالعملات المختلفة في العالم، وبما أن السلع التجارية في العالم، مثل النفط تسعر بالدولار، وهناك علاقة عكسية بين قيمة الدولار وأسعار السلع التجارية التي يقيم بالدولار.

المبحث الثالث: محددات أسعار النفط في الأسواق النفطية.

عرفت السوق النفطية أساليب مختلفة من تسعير السلعة النفطية، ومن خلال هذا المبحث سنلقي الضوء على السعر النفطي وأنواعه بالإضافة إلى محددات السعر النفطي.

المطلب الأول: تعريف أسعار النفط وأنواعها.

إن النفط كغيره من المنتجات والسلع لديه أسعار محددة عالميا ويعطي عادة بالدولار للبرميل الواحد، وفي هذا الصدد سنعطي مفهوما واضحا لسعر النفط بالإضافة إلى أهم الأنواع المستخدمة في تسعيره.

الفرع الأول: تعريف أسعار النفط.

سنعرض لأهم تعريفات سعر النفط كالتالي:

تعريف 1: السعر كمصطلح اقتصادي يقصد به التعبير عن قيمة أي شيء مادي أو معنوي بوحدة نقدية محددة وفي زمان ومكان معلومين، وبذلك فإن سعر النفط نعني به قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة وفي زمان ومكان معلومين.[1]

تعريف 2: السعر النفطي هو القيمة النقدية المعبر عنها بالدولار الأمريكي للبرميل الواحد من النفط حيث يتفاوت سعر البرميل وفق نوعيته أو درجته، ويتصدر النفط الخفيف الحلو قائمة النفوط الأعلى ثمنا في أسواق النفط العالمية .[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف سعر النفط كما يلي:

التعريف الشامل: سعر النفط هو ذلك السعر المعبر عنه برميل واحد من البترول مقوما بالدولار، فهو يتعرض إلى تقلبات في أسعاره بفعل قوى العرض والطلب عليه في الأسواق العالمية.

---

[1] بلقلة براهيم، المرجع السابق، ص23 .

[2] إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسية المالية دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري (1980-2014)، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2016، ص110، 111.

الفرع الثاني: أنواع أسعار النفط.

يمكن التمييز بين المصطلحات التالية لأسعار النفط:[1]

1-الأسعار الفورية (spot prices): هو سعر التسليم الفوري لبرميل النفط خلال فترة لا تتجاوز 2-3 أسابيع، وهو السعر الذي يتحدد بين الأطراف التي تتمتع بإستقلالية تامة فيما تتخذه من قرارات بشأن إنجاز صفقة نفطية معينة، وبإختصار هو السعر السائد عند إتمام الصفقة مثلا.

2-الأسعار الآجلة أو المستقبلية (future prices): وهي أسعار التسوية في عقود آجلة التسليم تتراوح مدتها عادة بين شهر وخمس سنوات وأحيانا ثماني سنوات، حيث يلتزم المشتري بشراء النفط في تاريخ مستقبلي وبسعر محدد سلفا، ويتحدد في العقود الآجلة تفصيلا نوعية وكمية النفط التي تم التعاقد عليها.

3-السعر الإسمي: وهو القيمة النقدية التي تعطي للبرميل من النفط والتي تكون بالدولار خلال لحظة زمنية معينة.

4-السعر الحقيقي: وهو السعر الذي يعبر عن تطورات السعر عبر فترة زمنية بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغير في سعر الصرف الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط، أو بعبارة أخرى هو السعر بالدولار الثابت والذي ينسب إلى سنة الأساس.

المطلب الثاني: تطورات أسعار النفط.

إن تاريخ تطورات أسعار النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة وإنما كان يتم وفقا لمصالح الاحتكارات النفطية من طرف الشركات العالمية الكبرى أو ما يطلق على تسميته بالشقيقات السبع، وسيطرة الدول المنتجة لأسعار النفط.

1/ التطور التاريخي لأسعار النفط قبل سنة 1973م:[2]

في بداية 1970 شهدت الصناعة النفطية تطورات هامة وتجلت في ظهور بوادر اختلال بين ما هو معروض وما هو مطلوب، ويمكن اعتبار مؤتمر أوبك الوزاري الحادي والعشرين الذي انعقد في كراكس في الفترة ما بين 9-12 كانون الأول 1970، بمثابة أول مجابهة تاريخية بين الدول المنتجة للنفط والكارتل النفطي، وقد تضمن وجوب زيادة في الأسعار المعلنة للخام وذلك بهدف تعويض النقص في القوة الشرائية.

وفي عام 1971 قررت الشركات النفطية الإحتكارية بالموافقة على إجراء محادثات رسمية مع أعضاء

[1] بلقلة إبراهيم، المرجع السابق، ص24.

[2] عبد الستار عبد الجبار موسى، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والإقتصاد الجامعة المستنصرية، جامعة واسط، العدد (18)، 2015، ص8.

منظمة الأوبك كمجموعة واحدة لتحديد الزيادة في الأسعار المعلنة.

2/ التطور التاريخي لأسعار النفط بين 1973 و1985:

وفي عام 1973 اجتمعت أقطار الخليج الستة بالكويت واتخذت قراراها التاريخي وذلك بإعلان الأسعار من جانب واحد والنص على زيادة الأسعار المعلنة لنفوط الخليج العربي بمقدار 70% عن الأسعار التي كانت سائدة يوم 15 تشرين الأول 1973.

إن اتخاذ دول منظمة أوبك قرارها التاريخي في 16 تشرين الأول وتسعيرها لنفوطها دون الرجوع إلى الشركات النفطية وضع حد غير الإعتيادي الذي كان يحكم عملية تسعير النفوط فقد أنهى إلى الأبد تحكم الشركات النفطية المطلق بأسعار النفوط المنتجة في بلدان المنظمة التي هي ثروات وطنية خاصة بتلك البلدان.[1]

نظرا لتزايد في الطلب العالمي على النفط ونتيجة فعالية قانون العرض والطلب أدى ذلك الموقف غير المتوازن بالتالي إلى تأثر الأسعار المعلنة للنفط، حيث بلغ سعر النفط الخام حوالي 10.4 دولار للبرميل عام 1974. وفي شهر تموز 1977 عقد مؤتمر استوكهولم تضمن زيادة في سعر برميل الخام إلى 12.6 دولار للبرميل، وتوالت القرارات النابعة من السيادة الوطنية التي استردتها الدول النفطية تحت مظلة الإنتصار في حرب تشرين التحريرية، وارتفع سعر النفط بشكل مفاجئ عام 1979 (على إثر الحرب العراقية الإيرانية) (حرب الخليج الأولى) إلى 29 دولار للبرميل.[2] وفي عام 1980 تضررت مصالح الدول المستهلكة للنفط، وزاد إنتاج الدول النفطية من خارج أوبك مما أثر سلبا على موقف أوبك في تحديد السعر، وهنا بدأت المنظمة تفقد قوتها في مجال تسعير النفط.[3]

وفي عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج لدعم الأسعار وخفضه فعلا عام 1982 سعيا وراء الإبقاء على الأسعار عند مستوى عال، ونتيجة لإستمرار حالة عدم الإستقرار خلال 1985 أقرت منظمة الأوبك تخفيض آخر على الأسعار لتصبح عند مستوى 17.5 دولار للبرميل عام 1985، وعلى الرغم من ذلك فإن حالة عدم الإستقرار قد إستمرت.[4]

---

[1] عبد الستار عبد الجبار موسى، المرجع السابق، ص9.

[2] لخديمي عبد الحميد، المرجع السابق، ص20.

[3] حمادي نعيمة، المرجع السابق، ص54.

[4] لخديمي عبد الحميد، المرجع السابق،ص20.

3/ التطور التاريخي لأسعار النفط 1986- 2000:[1]

خلال الفصل الأول في عام 1986 ومنذ بدايتها حدث تدهور سريع وكبير في أسعار النفط الخام. لقد نجمت عن حالة التدهور في أسعار النفط في نهاية 1985 آثار سلبية تسببت في تناقص كبير في الإيرادات النفطية للدول المنتجة والمصدرة للنفط، فقد خسرت دول الأوبك خلال عام 1986 أكثر من 55 مليار دولارا نتيجة لفروق السعر بين القديم العالي والجديد المتدني. وإستمر سعر برميل النفط بالانخفاض السريع والكبير عام بعد أخرى، وفي عام 1988 بلغ السعرين الاسمي والحقيقي على التوالي (14.2 ،17.7) دولار للبرميل وارتفع السعر الاسمي الى 22.3 والحقيقي 25.6 دولار للبرميل عام 1990 عقب غزو العراق للكويت، واستمر الانخفاض في الأسعار عام 1995 حيث انخفض إلى 16.9 دولار/برميل، وبلغ أدنى حد للهبوط في عام 1998 حيث بلغ السعر الحقيقي 11.7 دولار للبرميل بسبب تزايد العرض النفطي وانخفاض الطلب عليه عقب الأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات دول جنوب آسيا.ثم عادت أسعار النفط لترتفع وتنخفض مجددا منذ منتصف عام 1999 بشكل متذبذب وفي عام 2000 بلغ السعر الاسمي 27.6 دولار للبرميل.

4/ التطور التاريخي لأسعار النفط 2001-2010:[2]

في عام 2001 انخفضت أسعار البترول بمقدار 4.5 دولار للبرميل أي بنسبة 16.3% عن مستويات 2000 والبالغة 26.7 دولار للبرميل ويرجع ذلك إلى إنخفاض الطلب الأمريكي على النفط نتيجة الأداء الإقتصادي الضعيف، والإمدادات المتزايدة من بلد أوبك، وقد انخفضت الأسعار بشكل واضح مع أحداث 11 سبتمبر في الربع الأخير من العام.وقد ساعدت المشاكل الفنية في عام 2002 إلى صعود أسعار النفط إلى مستوى 23.5 دولار وغذت الإضرابات والمشاكل الفنية لمسار النفط الصاعد إلى 2003 ، ليبلغ معدل 26.8 دولار للبرميل وشهد عام 2004 ثورة في أسعار البترول إذ ارتفع السعر إلى 42 دولار للبرميل وقد شهدت 2004 عدة أحداث ساهمت في ارتفاع الأسعار أهمها:

1-الإضطرابات السياسية في نيجيريا واستهداف عمال النفط.

2-المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية بوكوس.

3-الإضطرابات السياسية في كل من فنزويلا والعراق.

4-إعصار إيفيان في خليج المكسيك والتخوف من قدوم شتاء قارص.

5-تزايد معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا وأوربا.

---

[1] عبد الستار عبد الجبار موسى، المرجع السابق، ص10.

[2] زمال وهيبة، المرجع السابق، ص54- 56.

6-إرتفاع نشاط المضاربات على النفط نتيجة التخوف من انقطاع إمدادات البترول لأي سبب من الأسباب المذكورة.

وقد تميزت السوق البترولية عام 2004 بزيادة الطلب على البترول، واستمر سعر النفط بالإرتفاع إلى أن وصل إلى مستويات مرتفعة كحد أقصى خلال شهر سبتمبر 2005، وقد تضافرت مجموعة من العوامل كانت وراء الارتفاع غير المسبوق للأسعار خلال الأشهر الأولى لسنة 2006 أهمها التوترات في منطقة الشرق الأوسط والإضطرابات وأعمال العنف في نيجيريا وتوقف إنتاج شركة البترول البريطانية إضافة إلى تعطل الإنتاج الروسي.

وشهدت سنة 2007 إستمرار في إرتفاع الأسعار، إذ وصل إلى 90 دولار للبرميل في نوفمبر 2007، ووصل السعر سنة 2008 إلى 92.7 دولار للبرميل ثم إلى 113.5 دولار للبرميل ويعود التذبذب الحاد الذي شهدته الأسعار على مدار 2008 بشكل أساسي إلى الأزمة المالية العالمية التي ألقت بضلالها على السوق النفطية العالمية، ثم بعد ذلك أخذت معدلاتها في الإنخفاض في عام 2009 ليصل معدلها السنوي إلى 61 دولار للبرميل، ويعزي ذلك إلى مرور الإقتصاديات بأسوأ ركود عرفته منذ ثلاثينيات القرن الماضي نتيجة الأزمة المالية العالمية، عاودت الأسعار إرتفاعها عام 2010 نتيجة برامج التحفيز الإقتصادي والتي اعتمدتها دول عديدة إلى إنتعاش إقتصادي والذي إنعكس بدوره بشكل إيجابي على تحفيز الطلب على النفط.

5/ التطور التاريخي لأسعار النفط من سنة 2010م إلى سنة 2017م .

شهدت هذه المرحلة حدثين عالميين أثر على توازن السوق النفطية حيث تمثل الحدث الأول في أزمة الربيع العربي سنة 2011 حيث تجاوزت أسعار النفط حدود 110 دولار للبرميل، وذلك إلى غاية 2013 أما الحدث الثاني فتمثل في إنخفاض أسعار النفط إلى مستويات قياسية وصلت إلى 52 دولار للبرميل سنة 2015، وهذا راجع إلى الأسباب التالية:

-ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط حيث وصل سنة 2014 إلى 12 مليون برميل يوميا.

-إنخفاض الطلب العالمي على الطاقة.

-إرتفاع سعر الصرف الدولار إلى مستويات قياسية.

-سياسات الأوبك :رفضت منظمة الأوبك التدخل في السوق النفطية لإعادته إلى حالة التوازن، من خلال تقليص حجم الإنتاج لإمتصاص الفائض المقدر بـــ:2 مليون برميل، وذلك خوفا من فقدان حصتها لصالح الدول المنافسة كروسيا، إيران.[1]

وتزامنا مع بدء سريان اتفاق تخفيض الانتاج الذي توصلت إليه منظمة أوبك مع منتجي النفط من خارجها في نهاية عام 2016، والذي تم تمديده حتى نهاية 2018، حيث سجلت أسعار النفط العالمية ارتفاعا ملحوظا ليصل المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك خلال عام 2017 إلى 52.5 دولار/برميل وهو أعلى مستوى له منذ عام 2014، متأثرة بعوامل عديدة ومتشابكة منها ماله علاقة بأساسيات السوق ونشاط المضاربة وقوة أو ضعف الدولار الأمريكي، سجل الطلب العالمي على النفط نمو بنحو 1.6 مليون ب/ي، مقارنة بنمو بلغ 1.7 مليون ب/ي عام 2016، ليصل مستواه إلى 97 مليون ب/ي عام 2017.

المطلب الثالث: أهم محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية.[2]

إن معرفة العوامل المحددة لسعر النفط أمر مهم خاصة للدول المنتجة له، ومن أهم هذه العوامل هما عاملا الطلب والعرض:

1-الطلب على النفط : يرتبط الطلب على النفط الخام بالطلب على المشتقات النفطية، حيث أن الطلب على هذه الأخيرة هو الذي يعزز الطلب على النفط من أجل تكريره.ويرتكز الطلب على النفط عالميا في مناطق أهمها أمريكا الشمالية وشرق آسيا، والتي تعتبر أكبر المستوردين للنفط وذلك حسب درجة تقدمها الاقتصادي ومعدلات نموها، ويتحدد الطلب على النفط الخام حسب حاجة الدول المستهلكة له، وهي دول مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية ممثلة في دول وكالة الطاقة الدولية، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك في المجموعة والعالم.ومن العوامل المؤثرة على الطلب على النفط الخام هي:

1-1-يتأثر الطلب على النفط الخام بمعدل النمو الاقتصادي ومستوى التقدم الصناعي حيث يزداد الطلب العالمي على النفط مع تزايد درجة التطور الاقتصادي.

1-2-كما يعتبر سعر النفط الخام من العوامل الأساسية التي تؤثر على الطلب على النفط الخام، والعلاقة بينهما عكسية، حيث تحاول الدول المنتجة له أن يعتبر النفط سلعة استراتيجية قاعدة تحديد سعره تختلف عن تحديد أسعار بقية السلع.

---

[1] حمزة بن الزين ووليد قرونقة ، بحث تطورات أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر ، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية ، العدد 03 ، 2016م ، ص 88.

[2] حمادي نعيمة، المرجع السابق، ص 69- 75.

1-3-سعر بدائل النفط من العوامل التي تؤثر على الطلب على النفط. ففي حال تعذر منافستها للنفط فإن الطلب على النفط لا يقل لكون أسعارها مرتفعة جدا عن سعر النفط.

1-4-الاستقرار السياسي والأمني في العالم لا يقل أهمية في تأثيره على الطلب على النفط عن بقية العوامل الأخرى، فلإضطرابات السياسية في بعض مناطق العالم قد تؤدي في بعض الأحيان إلى تقليص الإمدادات النفطية.

1-4-المناخ لا يعتبر عاملا أساسيا لكنه عامل مؤثر في الطلب على النفط في المدى القصير، حيث أن اختلاف فصول السنة واختلاف درجة الحرارة بين الشتاء والصيف وبين مناطق العالم، ففي الشتاء يزيد الطلب على المشتقات النفطية خاصة وقود التدفئة، كما يمكن للكوارث أن تؤثر على الطلب على النفط مثل الأعاصير التي تؤدي إلى تعطيل مصانع التكرير مما يؤثر على العرض النفطي أولا ثم على الطلب على النفط.

1-5-النمو السكاني يؤثر على الطلب على النفط تأثيرا نسبيا حيث كلما زاد النمو السكاني زاد التوجه نحو حياه إجتماعية واقتصادية أكثر رقيا مما يزيد من الطلب على النفط، وهذا ما تشهده الصين والهند حاليا.

2-العرض النفطي: ونقصد به هو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها من النفط الخام أو المكرر عند سعر محدد وخلال فترة زمنية معينة وذلك لتلبية احتياجات المستهلكين عند الأسعار السائدة في السوق ويتأثر العرض النفطي بمجموعة من العوامل التالية:

2-1- الطلب على النفط: حيث إذا لاحظ أحد المنتجين زيادة في الطلب على النفط نتيجة للعوامل التي سبق شرحها، فإن ذلك يشجعه على رفع عرضه النفطي في السوق وزيادة الاستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الانتاج.

2-2- الاحتياطات النفطية وعمليات البحث والتنقيب عن النفط: تلعب الاحتياطات النفطية والطاقة الانتاجية دورا في التأثير على عرض النفط، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة زاد الاعتقاد أن هناك قدرة على زيادة الانتاج، بالإضافة إلى عمليات التنقيب والبحث التي تؤثر على العرض النفطي، حيث تسمح بضخ كميات كبيرة من النفط في وقت قصير ويتكلفة أقل مسايرة للطلب المتزايد على النفط.

2-3- تكلفة الانتاج: كلما زادت تكلفة استخراج النفط وتكريره تقلصت الكميات المعروضة منه لإنخفاض الطلب عليه بسبب انخفاض جودته وارتفاع تكاليف إنتاجه.

2-4- سعرالنفط الخام: أي زيادة في عرض النفط عن الحاجة إليه يتسبب في انخفاض الأسعار، وأسعار النفط كلما عرفت مستويات عالية تشجع الدول المنتجة على رفع عرضها النفطي للحصول على موارد أكبر.

2-5- سعر مصادرالطاقة البديلة: يعتبر مدى توفر مصادر الطاقة البديلة للنفط بأسعار تنافس سعر النفط وإمكانية إحلالها محل النفط في المدى الطويل، عاملا مؤثرا على عرض النفط بالتقلص نتيجة لاتجاه الدول المستهلكة إلى هذه المصادر بدل النفط.

خلاصة الفصل الأول:

لقد تناولنا في هذا الفصل عموميات حول النفط متمثلة في مفهومه وخصائصه وأهميته، ثم قمنا بدراسة السوق النفطية وأنواعها وأهم الصدمات النفطية، وفي الأخير تطرقنا إلى أسعار النفط ومحدداتها في الأسواق النفطية.

واستخلصنا أن النفط مادة استراتيجية الأكثر تداولا في العالم، من خصائصه التي يتميز بها عن غيره من السلع يضفي عليه أهمية خاصة على الصعيد الاقتصادي والسياسي، العسكري، المالي.

وتتميز الأسواق النفطية العالمية بكبر حجمها وتنوعها وقوتها. ويتأثر سلوك الأسوق النفطية العالمية بالعديد من الأطراف التي تسيطر عليها كمنظمة الأوبك والشركات النفطية العالمية الكبرى.

وفي هذه الأسواق يتم تحديد أسعار النفط غالبا بقوى العرض والطلب، بالاضافة الى عوامل اقتصادية أو سياسية أو طبيعية.

الفصل الثاني
الإطار المفاهيمي
للميزانية العامة للدولة

تمهيد:

للموازنة العامة دور فعال وأساسي في السير الحسن للمصالح العمومية، ولم يعد يقتصر دورها بالضرورة على تحقيق التوازن المالي بل إزدادت أهميتها وأصبحت أداة لتحقيق التوازن الاقتصادي، فهي تحتاج إلى موارد أو إيرادات تمكنها من تغطية النفقات اللازمة، ويمكن القول إن الموازنة العامة للدولة ليست مجرد بيان يتضمن الإيرادات العامة والنفقات العامة، وإنما هي وثيقة الصلة بالإقتصاد القومي والأداة الرئيسية التي يمكن عن طريقها تحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولقد اعتمدت الدول المنتجة للنفط على الجباية البترولية كمصدر أساسي للإيرادات.

من هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الميزانية العامة للدولة.

المبحث الثاني: النفقات العامة للدولة.

المبحث الثالث: الإيرادات العامة للدولة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الميزانية العامة للدولة.

للميزانية العامة أهمية كونها أداة رئيسية التي تحدد أهداف الحكومة، وبغية معرفة ما للميزانية العامة من أهمية ومكانة خاصة في الدولة في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والاجتماعية، سنتطرق في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: تعريف الميزانية العامة للدولة وخصائصها.

الفرع الأول: تعريف الميزانية العامة للدولة.

تعددت تعاريف الميزانية العامة للدولة سنذكر أهمهما، وخصائصها:

تعرف الموازنة العامة بأنها:

التعريف 1: "خطة تتضمن تقديرا للنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة قادمة، غالبا سنة، ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية".[1]

التعريف 2: "بأنها برنامج مالي لسنة مالية قادمة، تستطيع من خلاله الدولة القيام بوظائفها وتحقيق نشاطاتها في كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية".[2]

التعريف 3: "هي خطة مالية للدولة، تتضمن تقديرات للنفقات، والإيرادات العامة لسنة مالية مقبلة، وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها، وتعكس الأهداف الإقتصادية والإجتماعية التي تتبناها الدولة"[3].

الفرع الثاني: خصائص الميزانية العامة للدولة[4].

تتضمن الموازنة العامة العناصر التالية:

1-الموازنة العامة خطة مالية للدولة: تعتبر الموازنة خطة مالية للدولة (قصيرة الأجل لأنها لمدة سنة)، فهي تتضمن من جميع أوجه الإنفاق للدولة (النفقات العامة، التي تشمل البرامج والمشاريع التي تنوي الحكومة تنفيذها خلال السنة السنة المالية القادمة).

2-الصفة التقديرية للموازنة العامة: إن جداول النفقات، وجداول الإيرادات، التي تتكون منها وثيقة الموازنة العامة، ماهي إلا أرقام تقريبية، وتقديرات متوقعة، لنفقات الدولة وإيراداتها.

---

[1] طاهر الجنابي ، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر،الموصل، بغداد ،1990، ص102.

[2] أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي(عمان: دار الثقافة ،2008) ، ص89.

[3] محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الثالثة 2011، ص16.

[4] محمد شاكر عصفور، المرجع السابق، ص16- 18.

3-سنوية الموازنة العامة :تحضر الموازنة العامة لمدة سنة واحدة، في معظم دول العالم (قاعدة السنوية)، وهناك إمكانية لوضع موازنات لمدة أقل من سنة، أو لمدة أطول من سنة (لمواجهة بعض الظروف الخاصة التي تمر بها البلاد أحيانا).

4-إجازة الجباية والإنفاق: قبل البدء في تنفيذ الموازنة، فلابد أن تعرض على السلطة التشريعية في البلاد للموافقة عليها، وإجازتها، ومن هنا تتضح علاقة الموازنة العامة بالسلطة التشريعية، فهي تصدر عنها، ولا تصبح نافذة المفعول إلا بعد تصديقها منها.

5-الموازنة العامة تعكس الأهداف الإقتصادية والإجتماعية التي تتبنا الدولة: تتضمن الموازنة العامة برامج، ومشاريع، ستنفذ خلال السنة المالية المقبلة، وتكون تلك البرامج والمشاريع مدرجة ضمن خطة التنمية للدولة، وتؤدي تنفيذها إلى تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للدولة، وتعتبر أداة تساعد في تحقيقها.

المطلب الثاني: أهمية الميزانية العامة للدولة وأهدافها.

تظهرأهمية الميزانية العامة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فأصبحت تحقق الميزانية العامة العديد من الأهداف.

الفرع الأول: أهمية الميزانية العامة للدولة.

للميزانية العامة أهمية من حيث:[1]

أولا/ الأهمية السياسية للموازنة العامة: لم تعد الموازنة العامة مجرد وثيقة محاسبية لنفقات الدولة وإيراداتها، بل أصبحت لها أهمية سياسية كبيرة في الدول ذات الأنظمة النيابية حيث يشترط لتنفيذ بنود الموازنة العامة أن يعتمد مشروعها من طرف البرلمان، وهذا الإعتماد يعد بمثابة الموافقة من ممثلي الشعب على خطة عمل الحكومة.

ثانيا/ الأهمية الإقتصادية للموازنة العامة: لقد أصبحت الموازنة العامة في المالية الحديثة أهم وثيقة إقتصادية تملكها الدولة لكونها توفر معلومات تتعلق بأثر السياسات الحكومية في إستخدام الموراد على مستوى التوظيف والنمو الإقتصادي وتوزيع الموارد داخل الإقتصاد، قد تستخدم الموازنة العامة لتحقيق هدف العمالة الكاملة كما تستخدم أيضا كوسيلة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي.

ثالثا/ الأهمية الإجتماعية للموازنة العامة: تستخدم الموازنة العامة كأداة لتحقيق أغراض إجتماعية، فهي تعمل على تحقيق التوازن الإجتماعي والقضاء على التفاوت بين دخول الأفراد، مع ضمان وصول بعض

[1] نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل إقتصادي خارج قطاع المحروقات-دراسة حالة ولاية تيارت-، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2012، ص47، 48، 49.

الخدمات العامة دون مقابل للفئة عديمة الدخل أو ذات الدخل المحدود معتمدة في ذلك على الضرائب في المقام الأول ثم تأت مدفوعاتها إلى الأفراد في المقام الثاني.

رابعا/ الأهمية المحاسبية للموازنة العامة: تمر الموازنة العامة بعدة مراحل من أهمها مرحلة الإعداد والتنفيذ، مع الإعتماد من الناحية المحاسبية تبدو واضحة فيما يتعلق بتحديد أنواع حسابات الإيرادات والنفقات التي ينبغي على المصالح الحكومة إمساكها لتنظيم معاملاتها المالية، إذ يمسك لكل نوع من الإيرادات والنفقات حساب خاص وفقا لطرق ومدة إعتماد الموازنة، كما يمكن عن طريق النظام المحاسبي إستخراج الحساب الختامي للموازنة العامة، والذي يتضمن الإيرادات والمصروفات الفعلية التي حصلت أو صرفت خلال السنة المالية.

الفرع الثاني: أهداف الميزانية العامة للدولة.[1]

بما أن الموازنة العامة هي تقدير مسبق للنفقات والإيرادات، تسعى الحكومات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

أولا: الأهداف الرقابية

تتيح الموازنة العامة للأمة مراقبة التصرفات المالية للدولة، ذلك أن الموازنة العامة لا تنفذ إلا اعتمادها، مما يمكن من مراقبة التصرفات المالية الحكومية، كما أن الموازنة من جهة أخرى تتيح للمسؤولين مراقبة صرف الأموال العامة وتبرز الأهداف الرقابية للموازنة.

ثانيا: الأهداف الإدارية

يقصد بالأهداف الإدارية أن تسهم الموازنة العامة للدولة في التأكد من الحصول على الموارد واستخدامها بطريقة فعالة لتحقيق الأهداف، وبناء على ذلك فإن الأهداف الإدارية للموازنة العامة تعني أن يكون الإهتمام من خلال الموازنة مركزا على أعمال الإدارة الحكومية، وتقتضي هذه الأهداف تقسيما مختلفا عن موازنة البنود يساعد في تحقيق تلك الأهداف.

ثالثا: الأهداف التخطيطية

تتركز هذه الأهداف في أن الموازنة العامة يمكن أن تكون أداة تخطيطية يتم من خلالها تحديد الأهداف ثم توجيه الموارد نحو أفضل استخدام لتحقيق تلك الأهداف، وقد برزت هذه الأهداف التخطيطية في "موازنة

[1] شباب سيهام، تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980-2016)، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2019، ص20، 21.

التخطيط والبرمجة" والتي تتمثل وظيفتها الأساسية في توجيه إهتمام متخذ القرار للمشكلة وتوضيح مدى النفع الناتج عن البدائل المختلفة.

رابعا: الأهداف الاقتصادية والاجتماعية

لقد إستقر الأمر على إعتبار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو من واجباتها لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم أصبحت الموازنة العامة الأسعار والعمالة الكاملة، وكذا تمويل التنمية وزيادة الدخل القومي ورفع المستوى المعيشي.

المطلب الثالث: قواعد ومراحل إعداد الميزانية العامة للدولة.

للموازنة العامة مبادئ تهدف إلى وضع نشاط السلطة التنفيذية تحت رقابة السلطة التشريعية.أما عن إعداد الموازنة العامة، فإنها تتم في دورة مستمرة تتضمن مراحل يتداخل فيها وتتعاقب وتتكرر عاما بعد عام، حيث تنقسم دورة الموازنة إلى أربع مراحل بدءا بالتحضير والاعداد من قبل السلطة التنفيذية، ثم الاعتماد والاقرار من طرف السلطة التشريعية، ثم التنفيذ لتلبية الرقابة عليه.

الفرع الأول: قواعد الميزانية العامة للدولة.

تتمثل هذه قواعد فيما يلي:[1]

1-قاعدة سنوية الموازنة العامة: يقصد بهذه القاعدة أن تغطي الموازنة العامة فترة سنة كاملة ويتم ذلك بصفة دورية، وأن تعرض سنويا على السلطة التشريعية لمناقشتها وإقرارها.

وتوجد العديد من المبرارات المالية والسياسية التي تحدد فترة الميزانية بالسنوية:

-المبررات السياسية: هو أن عرض مشروع الموازنة العامة كل عام على الهيئة التشريعية يكفل رقابة فعالة لممثلي الشعب على خطط إنفاق الحكومة وإيراداتها.

-المبررات المالية:

*إن زيادة طول الفترة الزمنية للميزانية العامة إلى سنتين أو ثلاثة سنوات مثلا يجعل من الصعب تقدير الانفاق الحكومي والايرادات خلال هذه الفترة.

*بعض النفقات العامة والايرادات العامة خاصة تلك المتعلقة بالنشاط الزراعي والسياحي تتميز بالتقلبات الموسمية فتزيد في فصول معينة وتقل في أخرى من السنة.

[1] خديجة الأعسر،اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، 2016، ص226- 230، 233.

أيضا إذا اقتصرت فترة الموازنة العامة عن سنة ولتكن ست شهور مثلا فإنها ستؤدي لنتائج مضللة، لأن ايرادات الضرائب تحصل على مدار السنة بشكل غير منتظم، ولما كان الانفاق العام يتم عادة بالاستقرار والانتظام فمن الصعب تحقيق توازن الموازنة في الفترات التي تقل عن سنة.

*لا يجب إغفال الجهد الضخم والمال الذي ينفق في إعداد واعتماد الموازنة، لذا يفضل عدم تكرار هذا الجهد أكثر من مرة في السنة الواحدة.

*كما تعد المشروعات الخاصة ميزانياتها سنويا لتحديد وضعها المالي يتطلب الأمر توحيد مدة العمل بميزانيات المشروعات الخاصة وموازنة الدولة.

إضافة مما سبق، فهناك إستثناءات أخرى على هذه القاعدة هي حالة قيام الدولة بإنشاء مشروعات إستثمارية ضخمة لا يتيسر إنجازها في سنة واحدة.

2-قاعدة الشمولية الموازنة العامة: تتطلب هذه القاعدة أن يتم تدوين جميع الايرادات العامة والنفقات العامة مهما قل شأنها في الموازنة .

وتتميز قاعدة الشمول بما يلي :

-توضح بشكل تفصيلي جميع عناصر الايرادات العامة والنفقات العامة مما ييسر مهمة الباحثين وبصفة خاصة السلطة التشريعية التي يهمها التعرف على طبيعة وحجم كل نفقة وكل ايراد.

-تؤدي هذه القاعدة إلى ترشيد الانفاق الحكومي ومحاربة الإسراف فيه.

3-قاعدة عدم التخصيص الموازنة العامة: ترتبط هذه القاعدة بقاعدة الشمول والعمومية للميزانية العامة. حيث تقرر قاعدة عدم التخصيص ضرورة مواجهة جميع أوجه إنفاق الدولة بجميع الايرادات. أي عدم تخصيص إيراد معين لتغطية إنفاق معين.

والحكمة في تطبيق هذه القاعدة هي:

-أن ارتباط ايراد معين بأداء خدمة معينة قد يؤدي في حالة انخفاض الايرادات عن احتياجات الانفاق إلى تقديم خدمات بمستوى غير مرضي.

-إتباع هذه القاعدة يحد من مطالب الفئات السياسية والاجتماعية المختلفة ويحول دون تخصيص إيراد معين لمواجهة إنفاق معين يعود بالنفع عليها ويحقق لأعضائها مزايا ومكاسب معينة.

-يؤدي اتباع هذه القاعدة إلى إحكام رقابة السلطة التشريعية على مختلف أوجه الإنفاق والإيرادات العامة.

-تحقق هذه القاعدة للمجتمع أكبر إشباع ممكن للحاجات العامة حيث يتم توزيع الإيرادات العامة على أوجه الإنفاق العام المختلفة تبعا لدرجة الحاح كل منهما.

4-قاعدة وحدة الموازنة العامة: يقصد بهذه القاعدة وضع موازنة واحدة للدولة تتضمن كافة تقديرات الإنفاق والإيرادات المتوقعة خلال سنة واحدة.

وأهم مزايا هذه القاعدة هي:

- سهولة معرفة المركز المالي الحقيقي للدولة فيما إذا كان هناك توازن أو فائض أو عجز.
- سهولة إجراء الدراسات التحليلية لجميع بنود الميزانية العامة وبالتالي معرفة أثر الموازنة العامة على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية.
- تدوين جميع النفقات العامة والايرادات العامة في وثيقة واحدة يسهل مهمة السلطة التشريعية من حيث إعتماد الميزانية العامة وفرض الرقابة على تنفيذها.

ورغم أهمية ومزايا قاعدة وحدة الموازنة العامة، فقد ظهرت بعض الظرورات التي دفعت كثير من الحكومات إلى الخروج عن هذه القاعدة وذلك في شكل تعدد الموازنات، تماشيا واتساع دور الدولة وزيادة نشاطها، منها الموازنات المستقلة، الملحقة، غير العادية، حسابات خارج الموازنة.

5- قاعدة توازن الموازنة العامة: يقصد بقاعدة توازن الموازنة العامة أن تكون قيمة الإيرادات العامة العادية تعادل قيمة الإنفاق العادي للحكومة.وكان الفكر المالي التقليدي يعتبر قاعدة التوازن ركنا أساسيا أي ضرورة توازن الموازنة العامة للدولة سنويا.

الفرع الثاني : مراحل إعداد الميزانية العامة للدولة.

تمر الميزانية العامة بأربع مراحل تتمثل في: مرحلة التحضير والإعداد، مرحلة إعتماد الميزانية، تنفيذ الميزانية، المراجعة والتقييم، سنتطرق إلى هذه المراحل كما يلي:

أولا : مرحلة إعداد الموازنة العامة.[1]

تقوم الحكومة وهي السلطة التنفيذية عادة بإعداد الموازنة ويرجع ذلك إلى أنها أكثر من البرلمان قدرة، وعلما بتحديد ما تحتاجه المصالح الحكومية والإدارات المختلفة من نفقات وما تدره من إيرادات، إلى جانب قدرتها وإمكانياتها لتحديد الحاجات العامة والاختيار بين البدائل المتاحة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المتوازنين. كما أنها أكثر قدرة على إختيار مصادر الإيرادات العامة التي تحقق عدالة توزيع الأعباء العامة بين مختلفة القطاعات والأفراد.

[1] خديجة الأعسر،المرجع السابق ، ص 241، 242.

ثانيا: مرحلة إعتماد الموازنة العامة.[1]

يعتبر إعتماد الموازنة العامة من أهم المراحل الأساسية التي تمر بها دورة الموازنة العامة، فتنفرد السلطة التشريعية بحق اعتماد الموازنة العامة للدولة، واعتماد البرلمان لهذا المشروع شرط ضروري لا يمكن تجاوزه من أجل تنفيذه، وتعتمد هذه القاعدة على مبدأ يركز عليه علماء السياسة الميزانية وهو مبدأ أسبقية الإعتماد على التنفيذ، فعرض الموازنة العامة أمام البرلمان يدل على وضع السياسة العامة للدولة بجميع نواحيها أمام ممثلي الشعب.

ثالثا: مرحلة تنفيذ الموازنة العامة.[2]

تتولى وزارة المالية بإعتبارها عضوا من أعضاء السلطة التنفيذية مهمة تنفيذ الميزانية، عن طريق تجميع إيرادات الدولة من مختلف مصادرها وإيداعها في الخزينة العمومية أو البنك المركزي وفقا لنظام حسابات الحكومة المعمول به.

رابعا: مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة.

تعد هذه المرحلة الأخيرة التي تمر بها الموازنة العامة للدولة، للتأكد من أن تنفيذها قد تم على الوجه المحدد له، ويوجد في كل وزارة أو إدارة حكومية مصلحة خاصة للرقابة على الإنفاق كما أن هناك رقابة خارجة تمارسها جهة مخولة قانونا، ذات سلطة وحصانة مناسبة.[3]

المبحث الثاني: النفقات العامة للدولة.

تعتبر النفقات العامة الأداة التي تستخدمها الدولة في اشباع الحاجات العامة وفي الدورالذي تقوم به في مختلف المجالات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الإجتماعية، كما أنها تعكس الدور الذي تقوم به الدولة، كما أن ظاهرة ازدياد النفقات العامة أصبحت محل الدراسة لدى الاقتصاديين الذين حاولو السعي دائما إلى ضبط هذه النفقات والتحكم فيها بمختلف أنواعها نظرا للأهمية التي تحظى بها.

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة للدولة وتقسيماتها.

لقد ازداد الإهتمام بالنفقات العمومية نظرا لتطور مفهوم الدولة وإسهامها في الحياة الاقتصادية

---

[1] لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر–تونس)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة ، 2014 ، ص 106، 107.

[2] مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011، ص 63.

[3] الجوزي فتيحة، الإستفادة من الإتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازني بالجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2014، ص38.

والاجتماعية، كما أن التوسع في مهامها ووظائفها العامة أدى إلى اتساع في دائرة حجم الإنفاق العام وفي تعدد أنواع النفقات وآثارها.

الفرع الأول: تعريف النفقات العامة وعناصرها.

تعرف النفقات العمومية على أنها:

-"مبلغ من النقود يقوم بدفعه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام".[1]

-"كم قابل للتقويم النقدي، يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة".[2]

-"هي مبالغ نقدية اقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة، وتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية".[3]

ويتوافر في هذا التعريف ثلاث عناصر هي:[4]

1-الصور النقدية للنفقة العامة: تتم النفقات العامة في صورة النقدية حتى يتسنى للدولة أو غيرها من الأشخاص العامة بالإنفاق من أجل الحصول على السلع والخدمات لاإشباع الحاجات العامة.

2-صدور النفقة بواسطة جهة عامة: النفقات العامة هي التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العامة أي أشخاص القانون العام التي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة.

3-إصدار النفقة لتحقيق منفعة عامة: يجب ان يتم إصدار النفقة بغرض تحقيق منفعة عامة، أي اشباع حاجات عامة مثل: الأمن، الدفاع، القضاء، التعليم....إلخ.

الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العامة.

يعتمد التقسيم الإقتصادي للنفقات العمومية على ثلاث معايير رئيسية وهي:

1-معيار الدورية (التكرار): وفقا لهذا المعيار يتم تقسيم النفقات إلى نوعين وهما[5]:

1 ǂ -النفقات العامة الجارية (العادية): تشمل النفقات التي لا تترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الإجتماعي أو زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أوالهيئات العمومية، فغالبيتها تتسم بالدورة والتكرار، وتشمل بنود الرواتب والأجور ومصروفات الصيانة وفواتير المياه والكهرباء، وكل ما يتطلب لتسيير مختلف الوزارات والوحدات الحكومية.

---

[1] السعيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي، مصر، 1975، ص57.

[2] حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مصر، 2000، ص378.

[3] علي خليل سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص89.

[4] خديجة الأعسر،المرجع السابق ، ص 70- 72.

[5] شباب سيهام، المرجع السابق، ص41.

1 2 -النفقات العامة غير الدورية: هي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة بشكل منتظم في ميزانية الدولة، فهي نفقات لا تتميز بالدورية وتحدث بشكل غير منتظم وتنفق بصورة عرضية ويصعب التنبؤ بحدوثها مسبقا، لذلك تسمى بالنفقات الاستثنائية، مثل حالات الحروب وحالات انتشار الأوبئة الطارئة وحدوث كوارث طبيعية...الخ، وبالتالي نلاحظ أن هذا النوع من النفقات لا تدرج في الميزانية إلا في حالات معينة، وهي حالات غير عادية، ومن نتائج هذا التقسيم أن النفقات غيرالعادية تغطى بإرادات غير عادية[1].

2-معيار التأثير في الدخل الوطني: تقسم النفقات من حيث التأثير على الدخل الوطني أي القدرة الشرائية إلى نفقات حقيقية وأخرى تحويلية:[2]

2-1-النفقات الحقيقية: ويعني بالنفقات الحقيقية تلك المبالغ التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على السلع وخدمات لإقامة المشاريع التي تشبع الحاجات العامة، وتؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور والرواتب العاملية.

2-2-النفقات غير الحقيقية(التحويلية): هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة بهدف توزيع الدخل الوطني دون أن تكون لها مقابل من أداء خدمة لها أو زيادة في الثروة الوطنية، كالإعانات الإجتماعية ومعاشات الضمان الإجتماعي.

3-معيار الوظيفي للنفقات العامة: على هذا الأساس تقسم النفقات العامة وفقا للوظائف التي تؤديها الدولة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التصنيف يعد أحدث التقسيمات للنفقات العامة وبذلك تكون هناك ثلاث أنواع للنفقات تندرج تحت التقسيم الوظيفي هي:[3]

3-1-النفقات الإدارية للدولة: تمثل النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة، وتشمل هذه النفقات مرتبات الموظفين، أجور العمال ومعاشاتهم، ويمكن القول أن هذا الصنف من النفقات (الإدارية) يتضمن نفقات الإدارة العامة، والدفاع، الأمن، العدالة، والتمثيل الديبلوماسي.

3-2-النفقات الإجتماعية للدولة: وهي النفقات المتعلقة بالأغراض الإجتماعية للدولة، أي النفقات الخاصة بتحقيق الأهداف الإجتماعية للأفراد، ومن أهم بنود هذه النفقات، النفقات الخاصة بالتعليم والصحة، والتأمينات

---

[1] لحسن دردوري، المرجع السابق ، ص 43.

[2] بن نوار بومدين، النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان ، 2011، ص 25، 26.

[3] درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006، ص166، 167.

الإجتماعية والثقافية.

3-3-النفقات الاقتصادية للدولة: هي النفقات المتعلقة بالأغراض الإقتصادية للدولة، أي النفقات المرتبطة بقيام الدولة بأنشطة معينة بهدف تحقيق أهداف إقتصادية مثل إستثمار العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات، الري، الكهرباء..إلخ.

4-معيار الشمولية: كما يمكن تقسيم النفقات العمومية حسب معيار الشمولية إلى[1] :

4-1-النفقات المركزية أوالوطنية: هي نفقات ذات طابع وطني تقوم بها الحكومة المركزي وتشمل جميع أفراد الدولة الواحدة كنفقات الدفاع، القضاء والأمن.

4-2-النفقات المحلية: هي نفقات ذات طابع إقليمي أومحلي تتكفل بها الجماعات المحلية كالبلديات والولايات.

وتقسم النفقات العمومية في الجزائر إلى نفقات التسيير والتجهيز:

1-نفقات التسيير تمثل النفقات اللازمة لسير مختلف مصالح الدولة كمعدات المكاتب ومصاريف الصيانة، كما تعتبر نفقات استهلاكية إذ لا ينجم عنها أي قيمة مضافة وتشمل نفقات التسيير على أربعة أبواب، يتعلق الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة ويتم توزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الثالث والرابع فيرتبطان بالوزارة ويوزعان بمقتضى مراسيم التوزيع.

وأبواب نفقات التسيير فهي: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات، تخصيصات السلطات العمومية، نفقات خاصة بوسائل المصالح، التدخلات العمومية.

2-نفقات التجهيز: تسمى أيضا بميزانية التجهيزأو ميزانية الإستثمار، لطابعها الإستثماري الذي يزيد من إجمالي الناتج الوطني فهي تتصف بالإنتاجية التي تسهم في ثروة الدولة، وتضم ثلاث أبواب هي: الباب الأول الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة، إعانات الإستثمار الممنوحة من طرف الدولة، نفقات رأسمالية أخرى.

المطلب الثاني: ضوابط الإنفاق العام وظاهرة تزايد النفقات.

أصبحت ظاهرة تزيد النفقات العامة من الظواهر التي لفتت انتباه العديد من الإقتصاديين والماليين والتي تحتاج إلى ضبط وترشيد حتى تحقق الأهداف المرجوة منها.

الفرع الأول: ضوابط الإنفاق العام.

لكي يقوم الإنفاق العام بتحقيق المصلحة العامة، فإن ذلك يتوقف على أمرين في غاية الأهمية أولهما

[1] زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2014، ص9.

تحقيق أقصى قدر من المنفعة، وثانيهما أن يتم ذلك مع الحرص على الاقتصاد في حجم الإنفاق، ولا يتجسد ذلك إلا من خلال ضرورة تطبيق صور للرقابة المختلفة التي تضمن توجيه النفقات العامة إلى أوجه المنفعة دون إسراف أو تبذير. و إذا تم احترام هذه الضوابط فإننا نكون قد وصلنا إلى الإنفاق العام الرشيد أو الحجم الأمثل اقتصاديا للإنفاق العام.[1]

أولا–ضابط المنفعة: يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائما في ذهن القائمين به، تحقيق أكبر منفعة ممكنة، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها، وبذلك فإن تدخل الدولة بالإنفاق العام في مجال معين دون منفعة تعود على الأفراد من هذه النفقة يعني أن هذا الإنفاق لا مبرر له.

ثانيا–الإقتصاد في النفقات العامة: ضابط الإقتصاد في النفقة العامة لا بد منه ويقصد به إلتزام القائمين على عملية الإنفاق بتجنب التبذير والإسراف حفاظا على عدم ضياع المال العام، ويتوقف ذلك على فعالية الرقابة على كل بند من بنود النفقات العامة، ويقف وراءها رأي عام يقظ ساهر على مصلحته العامة إلى جانب جهاز إداري كفء وعند المسؤولية، والسعي إلى تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة، فالتبذير يؤدي إلى ضياع الأموال العمومية في أوجه غير مجدية، مما يؤدي إلى ضعف ثقة المواطنين في الحكومة وبالتالي يؤدي بهم إلى التهرب من دفع الضرائب.[2]

الفرع الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة.

تعتبر ظاهرة تزايد النفقات العامة من أهم الظواهر التي لفتت انتباه العديد من الاقتصاديين والماليين وخصوصا مع زيادة الدخل الوطني، وتعود ظاهرة ازدياد النفقات العامة إلى أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية سنعرضها كالآتي:

1/ الأسباب الظاهرية :[3]

تعرف الزيادة الظاهرية للنفقات العامة بأنها زيادة الأرقام المعبرة عن النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من السلع والخدمات لأشباع حاجاته العامة، ويلاحظ في ظل هذا النوع من الزيادة أن بيانات

[1] عدة أسماء ، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2 ، 2016 ، ص 43 .

[2] بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف، دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2009/1990، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010، ص20، 21.

[3] بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001–2009، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، ص60، 61.

النفقات العامة للبلد تكون في تصاعد، في حين أنه هناك ثبات أو تراجع في مستوى الخدمات التي يتحصل عليها الأفراد، ومن أهم الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة نجد:

1-1-انخفاض القيمة الحقيقية للنقود: إن إنخفاض قيمة النقود الحقيقية يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس المقدار من الوحدات النقدية عن المقدار الذي يمكن الحصول عليه من قبل، ويرجع ذلك في الغالب إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وعلى هذا الأساس تنشأ العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار وحجم النفقات العامة، إذ أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية النفقات العامة وهو ما يدفع الدولة إلى الرفع من القيمة النقدية لها للمحافظة على منفعتها ثابتة.

1-2-اختلاف الطرق المحاسبية العامة: إن اختلاف طرق المحاسبة العامة وبصفة خاصة طريقة القيد في الحسابات أدى إلى زيادة ظاهرية في حجم النفقات العامة، إذ أن الإنتقال من قواعد الميزانية الصافية، التي تستند على أساس الحق في اجراء المقاصة بين الإيرادات والنفقات إلى قواعد الميزانية العامة للدولة كقاعدة الشمولية التي تقتضي بتقييد الإيرادات والنفقات الكلية دون إجراء أية مقاصة بينهما، أدى إلى الزيادة في حجم النفقات العامة بشكل واضح.

1-3-اتساع اقليم الدولة وزيادة عدد السكان: قد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات العامة مردها زيادة مساحة إقليم الدولة، إذ أن استرجاع الدولة لسيادتها الحكومية على بعض المناطق يزيد من عدد السكان مما يتطلب من الدولة الرفع من نفقاتها العامة لتشمل سكان المساحة الإقليمية الجديدة لكن دون أي زيادة في متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة، كما يعتبر الهيكل السكاني من العوامل المؤدية إلى زيادة النفقات العامة بشكل ظاهري، إذ أن ارتفاع عدد الأطفال في سن التعليم يقود إلى زيادة نفقات قطاع التعليم، كما أن ارتفاع عدد كبار السن في المجتمع يزيد من حصيلة نفقات الرعاية الصحية والإجتماعية، لهذا فإن زيادة عدد السكان وتنوع الهيكل السكاني يمتصان أي زيادة في النفقات العامة بشكل يجعل من زيادة النفقات العامة زيادة الظاهرية.

1-4-أسباب إدارية: وتعتبر من أهم أسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة ، أين يتم التوسع في الأجهزة الإدارية وفي الإنفاق على الأبنية والأثاث والتكاليف الإدارية وغيرها دون الزيادة في المنافع العامة المترتبة عنها، وكذا التوسع في التشغيل في الإدارات والأجهزة الحكومية دون أي منفعة عامة .

2/ الأسباب الحقيقية:[1]

وهي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة فعلية في القيمة الحقيقية للنفقات العامة في بلد معين إذا بقي سكانه ومساحته دون تغيير، وبمعنى أخر زيادة النفقات العامة الناجم عن زيادة السلع والخدمات التي تنفق عليها الدولة في إشباع الحاجات العامة، أي تلك الزيادة التي يمكن أتنجم عن التوسع في الإنفاق لإشباع نفس الحاجات العامة السابقة وإشباع حاجات عامة جديدة أو كليهما، وتكمن أسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة فيما يلي:

2-1-الأسباب الإقتصادية والمالية: تتمثل أهم تلك الأسباب الاقتصادية والمالية فيما يلي:

2-1-1-زيادة الدخل القومي: وذلك أن الزيادة في الدخل القومي ينتج زيادة الطلب على السلع والخدمات الإستهلاكية.

2-1-2-توسع الدور الاقتصادي للدولة: وذلك من خلال توسع الدولة بإنجاز المشروعات العامة نتيجة زيادة نشاطها بوجه عام، كما تقوم الدولة بإنشاء بعض المشروعات التي لا يقبل الأفراد على القيام بها لضخامتها أو قلة ارباحها وبالتالي يترتب عنه زيادة نفقات العامة للدولة، كما أن توسع حجم القطاع العام يترتب عنه زيادة النفقات العامة بصورة ملحوظة.

2-1-3-وجود فائض في الإيرادات: من المبادىء المالية السامية عدم تحصيل الدولة لأموال تزيد على ما يلزمها من نفقات للقيام بوظائفها وتقديم خدماتها، والفائض لا يعد من الأمور غير المرغوب فيها أداة لازمة لتحقيق الإستقرار الاقتصادي في حالات معينة، إذ تقوم الدولة ففي أوقات التضخم بإمتصاص القوة الشرائية الفائضة لتحد من ارتفاع الأسعار ثم تتولى انفاق ذلك الفائض في فترات الكساد لإنعاش الاقتصاد ورفع مستواه.

2-1-4-سهولة الإقتراض: أدى التقدم في أساليب اصدار القروض العامة وتعدد أنواعها إلى لجوء الدول إلى مثل هاته المصادر لسد العجز في إيراداتها، وقد ازدادت توجهات الدول للإقتراض بسبب إزدياد الحاجات العامة وتوسع دور الدولة الاقتصادي وعدم كفاية المصادر العادية لتمويل نفقاتها.

2-2-أسباب عسكرية:[2] تزايد الحروب يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنفاق العام، بالإضافة إلى تزايد أعباء الدفاع الوطني في معظم الدول لمواجهة التزامات الحروب وأصبحت هذه النفقات تشكل نسبة هامة من

[1] بيداري محمود، العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2014، ص68، 69.

[2] فرات محمد سليمان، سياسة الإنفاق العام وأثره على النمو الإقتصادي في سورية (2000-2010)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، 2015، ص30.

إجمالي الإنفاق العام، من جهة أخرى فإن التطور التقني يؤدي إلى زيادة ارتفاع تكاليف التسليح، بالإضافة إلى دفع التعويضات المصابين والمنكوبين، وكذلك دفع تعويضات للخارج من جراء الحروب كما أن طبيعة العمل العسكري تتطلب توفر عامل السرية في الإنفاق مما قد يتيح الفرصة في بعض الحالات للتبذير في استخدام الأموال العامة.

2-3-أسباب إدارية: يترتب على نمو وظائف الدولة وتنوعها، وتضخم الإدارة الحكومية نتيجة خلق العديد من الوزارات والإدارات، للقيام بتقديم الخدمات العامة، وكذلك الإشراف على المشروعات العامة المختلفة يؤدي بالضرورة إلى توسع الجهاز الإداري وبالتالي إلى زيادة حجم النفقات العامة، وكلما كانت الإدارة الحكومية رشيدة، كلما كان هذا الإزدياد مقبولا.

2-4-أسباب سياسية:[1] تؤدي بعض العوامل السياسية إلى زيادة النفقات العامة مثل انتشار مبادئ الحرية والديمقراطية وتقرير مسؤولية الإدارة. فانتشار المبادئ الديمقراطية يجعل الحكومات تميل إلى الإسراف في الإنفاق، كما أن نمو دور الدولة ومسؤوليتها وتحولها من غير مسؤولة إلى مسؤولة يزيد من الحالات التي تلتزم فيها الدولة بتعويض الأفراد عن الأضرار التي تسببها لهم أعمال وتصرفات الإدارة العامة وغيرها من الكوارث الطبيعية. كما يؤثر سوء الأخلاق السياسية ونقص الشعور بالمسؤولية لدى القائمين على الجهاز الإداري على زيادة النفقات العامة بفعل اتساع دائرة التبذيرو الاختلاس وسوء استعمال الأملاك العامة.

2-5-أسباب اجتماعية: تؤثر بعض العوامل الاجتماعية على مستوى الزيادة الحقيقية في النفقات الحكومية، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- **زيادة عدد السكان:** تؤدي إلى زيادة النفقات الحكومية وذلك لتوسع الخدمات التي تقدمها الدولة لتشمل الزيادة الجديدة في السكان، إضافة إلى كون تقديم المعدل نفسه من الخدمات لعدد أكبر من السكان يحتاج إلى وسائل فنية وإدارية أكبر أي المزيد من النفقات، هذا وعادة ما تكون الزيادة السكانية في الطبقات الفقيرة أكثر منه في الطبقات الغنية أي المزيد من الإعانات الحكومية لرفع المستوى المعيشي لهذه الطبقة مما يعني المزيد من الإنفاق.

- **اتساع المدن:** يؤدي هذا إلى زيادة الإنفاق الحكومي وذلك نظرا لكون المدن تحتاج إلى خدمات عامة أكثر من الأرياف، فكلما اتسعت رقعة المدينة كلما زاد نصيب الفرد من النفقات الحكومية.

- **نمو الوعي الإجتماعي:** حسب ما ينص عليه "أثر التفتيش" فإن الدولة ليس لها إلا أن ترضخ أمام الحاجات

[1] سلاطني هاجر ، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2014 ، ص 31 .

الجديدة للأفراد، فلقد أدى إنتشار التعليم والثقافة إلى تعزيز فكرة التضامن الاجتماعي فصار الأفراد يطالبون الدولة بالقيام بوظائف جديدة كالتأمين ضد البطالة والشيخوخة...إلخ وتقديم الإعانات لفئات معينة من المجتمع وكل هذا يتطلب المزيد من الإنفاق الحكومي.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

تؤثر النفقات العامة على سير الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول، فأصبحت تستعمل النفقات العامة كأداة للسيطرة على الإقتصاد الوطني، وتكون الآثار الاقتصادية للنفقات على النحو التالي :

1-أثار النفقات العمومية على الإنتاج الوطني[1]:

يتجلى أثر النفقات العمومية على الإنتاج الوطني من خلال دورها في زيادة حجم الموارداالاقتصادية ورفع درجة تأهيلها وتنظيمها باعتبارها أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية لأي مجتمع ، ويساهم الإنفاق العام في زيادة الطاقة الإنتاجية لإختلاف طبيعة وأوجه الإنفاق العام .

فالنفقات الإنتاجية أو الاستثمارية: تعمل على إنتاج السلع المادية والخدمات العمومية لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد، وتعمل أيضا على تكوين رؤوس الأموال العينية المعدة للاستثمار ، وهذا الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري يعد من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل الوطني ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

أما النفقات الاجتماعية : تشمل النفقات التحويلية والنفقات الحقيقية التي تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية، ولهذا النوع من النفقات آثار مباشرة على الإنتاج سواء كان ذلك في صورة تحويلات نقدية أو تحويلات عينية .

أما النفقات الحربية :[2] أصبحت النفقات الحربية تشكل نسبة كبيرة من مجموع النفقات العامة في الوقت الحاضر، الأمر الذي يزيد من أهمية ما يترتب عليها من آثار في الإقتصاد القومي، وقد مارست النفقات الحربية منذ زمن بعيد هذه الآثار الهامة على الاقتصاد القومي ولا شك أن آثار النفقات الحربية تتزايد بصفة خاصة في أوقات الحروب وفي أوقات الإستعداد لها.

[1] طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1970-2012، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014، ص51- 53.

[2] عزت قناوي ، أساسيات في المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، 2006، ص67- 69.

2-أثر النفقات في الاستهلاك الوطني[1]: يؤثر الإنفاق العام في الاستهلاك بطريق مباشر من خلال ما قد يحدث زيادة أولية في الطلب على السلع الاستهلاكية بسبب هذا الانفاق ويمكن ملاحظة هذا النوع من الآثار المباشرة للإنفاق العام في الاستهلاك القومي من خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الإستهلاكية من السلع والخدمات.

3-أثر النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني:

تؤثر الدولة من خلال نفقاتها تأثيرا "واسعا" في تكوين الدخل الوطني وفي توزيعه ويتحقق هذا التأثير في توزيع الدخل الوطني على مرحلتين هما:

المرحلة الأولى :التوزيع الأول للدخل الوطني وهنا تقوم الدولة بتوزيع الدخل على عوامل الانتاج التي تعمل لدى الدولة مثل الأجور والمرتبات، ونتيجة عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية يحدث خلل في هذا التوزيع الاول للدخل فيزداد دخول افراد وينخفض دخول أفراد مما يتطلب عمل الدولة على اعادة توزيع الدخل مرة أخرى.

المرحلة الثانية :دور الدولة في اعادة توزيع الدخل القومي وتظهر الحاجة لها عندما ينتج عن التوزيع الأولي تفاوت كبير في الدخول الموزعة وترغب الدولة في إعادة توزيع هذه الدخول مرة أخرى لصالح ذوي الدخول المنخفضة أي تسعى إلى تقليص حدة التفاوت بين الذين أصابوا نصيبا "حسنا" من التوزيع الأولي والذين لم يحققوا إلا القدر اليسير.

المبحث الثالث : الإيرادات العامة للدولة.

تعتبر الإيرادات العامة من أهم العناصر التي تعتمد عليها الدولة في تسطير ووضع سياستها المالية لتحقيق أهدافها الاقتصادية، وتعددت أنواع الإيرادات العامة ولعل أهمها في الجزائر الجباية البترولية، وفي سنة 2000 م أنشأت الجزائر صندوق لضبط الإيرادات لتسجيلها فوائض في الجباية البترولية حرصت على تحويل كل فائض إلى صندوق ضبط الموارد.

المطلب الأول : مفهوم الإيرادات العامة للدولة وأنواعها.

سنتعرف في هذا المطلب على مفهوم الإيرادات العامة للدولة وأنواعها.

[1] حداشي حكيم، أثر النفقات العمومية على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010، رسالة ماجستير ، تخصص: إقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013-2014، ص90- 92.

الفرع الأول: تعريف الإيرادات العامة.

تعرف الايرادات العامة: بأنها المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة من أجل إشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع، كما وتعرف بأنها الأموال التي تحصل عليها الدولة من مصادر معينة والتي تحتاج إليها في مباشرتها النشاط المالي.[1]

كما تعرف على أنها مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية عن ذلك سواء قروض داخلية، أو مصادر تضخمية، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك لوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والمالية.[2]

وتعرف أيضا بأنها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة و تعتبر جزء هام و مكمل لتمويل الإنفاق العام.

و يتم تنفيذ الإيرادات العمومية في ثلاث مراحل هي الإثبات و التصفية و التحصيل:[3]

-**الإثبات:** حيث يتم تكريس حق الدائن العمومي طبقا للأحكام التشريعية و التنظيمية سارية المفعول بعد التحقق من وجود الواقعة المنشئة لحق الدائن العمومي.

-**التصفية:** بعد عملية الإثبات، يتم تحديد مبلغ الدين العمومي القابل للتحصيل لفائدة الدائن العمومي و الأمر بتحصيلها.

-**التحصيل:** و هو الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الديون العمومية .أي إدماج الحقوق المالية في الخزينة العمومية، و تحصيل الإيرادات يجب أن يتم في إطار الشرعية بمراعاة الشرطين التاليين:

- الدين يجب أن يكون مستحق أي واجب الأداء .
- الدين لا يجب أن يكون متقادم.

الفرع الثاني: أنواع الإيرادات العامة.

تصنف الإيرادات العامة وفق معايير مختلفة على النحو التالي:

[1] سعود جايد مشكور، عقيل حميد جابر الحلو، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق، الطبعة الأولى، 1437، 2016م، المطبعة العالمية المثنى السماوة-جمهورية العراق، ص53.

[2] عبد الغفور ابراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، ط14، 2013، ص236.

[3] ساجي فاطمة ، الشفافية كأداة لتسيير المالية العامة ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011 ، ص11، 12.

1-إيراد الدولة من ممتلكاتها(الدومين):[1]

يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة، أيًا كانت طبيعتها وأيًا كان نوع ملكية الدولة لها: عامة أو خاصة، ويقصد بالدومين العام: ممتلكات الدولة المعدة للاستعمال العام، ولخدمة المرافق العامة، مثل الطرق، والجسور، والمطارات، والموانئ، وأبنية الوزارات والمصالح...إلخ. ويتميز هذا النوع من الدومين بأن ملكية الدولة له تكون عامة، وتخضع لأحكام القانون العام. فالقاعدة العامة تظل وتبقى، وهي مجانية الإنتفاع بأموال الدومين العام.

أما الدومين الخاص فيقصد به: ممتلكات الدولة غير المعدة للاستعمال العام، كالأراضي الزراعية، وغيرها من العقارات والمشروعات التجارية والصناعية، والأوراق المالية التي تمتلكها الدولة، ويتميز هذا النوع من الدومين بأن ملكية الدولة له تكون ملكية خاصة، مثل ملكية الأفراد، وتخضع لأحكام القانون الخاص.

وينقسم الدومين الخاص إلى عدة أقسام، أهمها ما يلي:

*الدومين الزراعي: ويشمل ممتلكات الدولة من الأراضي الزراعية ومن الغابات .

*الدومين الصناعي والتجاري: ويشمل هذا النوع من الدومين مختلف المشروعات الصناعية والتجارية، التي تقوم بنشاط إنتاجي، تمامًا كالمشروعات الخاصة، وهذه المشروعات هي التي تشكل القطاع العام.

* الدومين المالي: يقصد بالدومين المالي أساسًا الأوراق المالية، أي الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات، والتي تحصل منها الدولة على أرباح وفوائد تدخل ضمن دخل أملاكها .

2- الضرائب والرسوم:[2]

- **تعريف الضريبة:** أنها مبلغ من النقود تجبر الدول أو الهيئات العامة المحلية الأشخاص الخاضعين لسلطاتها طبيعيين كانوا أو معنويين على دفعه إليها بصفة نهائية ودون مقابل خاص بغية تمويل ما تقوم به (الدولة) من إنفاق عام أي بغرض الوفاء بمقتضيات السياسة العامة للدولة، ومن هذا التعريف يمكننا التعرف على أركان الضريبة التي تميزها عناصر الإيرادات العامة وهي:

أ- الضـــريبة اقتطـــاع نقـــــدي.

ب- الضريبة تدفع بصفة نهـــائية.

---

[1] جمال فالح علي الدليمي ، الضوابط الدستورية والقانونية للرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة من باب الإيرادات ، أطروحة ماجستير قسم: القانون العام، جامعة الشرق الأوسط ،2010 ، ص27.

[2] درواسي مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004 ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 2006، ص177.

ج- الضريبة تفرض وتدفع جبرا.

د- الضريبة فريضة بدون مقابل.

ه- الغرض من الفريضة تحقيق نفع عام.

-**الرسم:** يمكن تعريف الرسوم بأنها مبالغ تحصلها من بعض الأفراد مقابل خدمات نوعية من نوع خاص تؤديها لها لهم أو مزايا تمنحها لهم.

والرسوم عدة أنوع نذكر منها على سبيل المثال الرسوم القضائية،الرسوم الجامعية، رسم تسجيل الملكية العقارية، الرسوم المفروضة على بعض النشاطات كالصيد والذبح والحفلات ...إلخ.

من التعريف السابق، يتضح أن الرسم يتميز بالخصائص الثلاثة هي:

أ- الصفة النقدية للرسم.

ب- الصفة الإجــبارية.

ج- تحقيق النفع الخاص إلى جانب النفع العام.

3- القروض العامة:[1]

يعرف القرض بأنه عقد دين مالي تستدينه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة من الجمهور أو المصارف المحلية أو الدولية مع الإلتزام برد قيمته ودفع فوائد عنه طيلة فترة القرض في تاريخ محدد وفقا لشروط العقد نستنتج من ذلك أن للقرض العام خصائص تتعلق به و من هذه الخصائص:

- القرض العام مبلغ من المال.
- القرض العام يدفع بصورة اختيارية.
- القرض العام يدفع من قبل أحد أشخاص القانون العام أوالخاص.
- القرض العام يدفع للدولة.
- القرض العام يتم بموجب عقد.
- القرض العام يتضمن مقابل الوفاء.

وتتنوع القروض العامة بتنوع اصدارها و كيفية سدادها، و قد قسمت القروض إلى قروض داخلية وقروض خارجية يمكن تعريفها على النحو التالي:

[1] علا محمد عبد المحسن الشلة، محددات الإيرادات العامة في فلسطين، أطروحة ماجستير في المنازعات الضريبية ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس-فلسطين، 2005، ص24.

-**القرض الداخلي:** هو الذي تعقده الدولة مع مواطنيها ويلعب هذا النوع من القروض دورا مؤثرا في التنمية الإقتصادية اذا ما وجه إلى الاستثمار المنتج لما يؤديه من زيادة في الدخل القومي، و ذلك بامتصاصه جانبا هاما من الأموال المكتنزة أوالأموال التي توجه للإستهلاك.

-**القرض الخارجي:** هو الذي تعقده الدولة مع الأسواق الخارجية وتكون مصادره أموال عامة و تتمثل في القروض الممنوحة من الحكومات الأجنبية أو من الهيئات الدولية أو من أموال خاصة تتمثل في رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة.

4- الإصدار النقدي:[1]

يقوم على أساس طباعة النقود الورقية وإصدارها في الأسواق، بمعنى أن تلجأ الدولة إلى إصدار كمية إضافية من النقود لتغطية العجز في الموازنة العامة، ومقابل شراء السلع والخدمات المحلية، وكذلك شراء العملات الأجنبية لاستعمالها في سد حاجيات الدولة من السلع والمشتريات الخارجية، إذ تعطي السلطة السياسية أوامرها إلى البنك المركزي، بإصدار النقود لوزارة المالية، مقابل إيصالات (أذونات الخزينة)، في شكل قرض ممثل بوسائل الدفع اللازمة للحكومة لمواجهة عجز الموازنة، لكن تبقى أثار هذه العملية سلبية لما تسببه من تضخم وأرتفاع في الأسعار. و بسبب أزمة تراجع أسعار النفط وعدم وجود مداخيل وإيرادات قامت الجزائر سنة 2017 م بتعديل قانون النقد والقرض من أجل طبع كمية معينة من النقود.

المطلب الثاني: مفهوم الجباية البترولية ومكوناتها.

تعتبر الجباية البترولية أهم مورد من موارد الدولة و الجزء المهم من الإيرادات العامة في الجزائر، لذلك نحتاج إلى معرفة مفهومها ومكوناتها وأهميتها .

الفرع الأول: تعريف الجباية البترولية

يمكن تعريف الجباية البترولية على النحو التالي:

-إن الضرائب البترولية تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة.[2]

- إن الضرائب البترولية، يمكن تكييفها على أساس أنه مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن

[1] قرومي حميد ، الموازنة العامة لبيت المال (دراسة مقارنة مع الموازنة العامة في الإقتصاد الوضعي) ، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009 ، ص208.

[2] قنادزة جميلة ، الجباية البترولية في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة تلمسان، 2011 ، ص 38 .

الأرض التي هي مملوكة للدولة.[1]

وتتمثل الخصائص الأساسية للجباية البترولية فيما يلي:[2]

- احتمالية نشوء عوائد ريعية كبيرة.

- انتشار عدم اليقين: بشكل واضح ولكن ليس فقط في أسعار السلع، ولا تتمثل الصعوبة الأساسية في تفاوتها الواسع بقدر صعوبة التنبؤ بها.

- تفاوت المعلومات: من المحتمل أن يكون مستثمرو القطاع الخاص الذين يقومون بالاستكشاف والتطوير أكثر دراية مثلا من الحكومات المضيفة بالجوانب الفنية والتجارية لمشروع ما، في حين أن الحكومات المضيفة سوف تكون أكثر دراية بنواياها المستقبلية بشأن المالية العامة .

- ارتفاع التكاليف الغارقة، وخلق مشاكل الاتساق الزمني: عادة ما تنطوي مشاريع الصناعات الاستخراجية على نفقات ضخمة جدا يتحملها المستثمرون مقدما ولا يمكن استردادها عند إنهاء المشروع. فإن ميزان القوة التفاوضية يتحول بصورة كبيرة من المستثمر إلى الحكومة المضيفة بمجرد تكبد تلك التكاليف الغارقة.

- تترتب على المشاركة الواسعة للشركات متعددة الجنسيات في العديد من البلدان .

- المشاركة الواسعة للمؤسسات المملوكة للدولة في بلدان أخرى.

الفرع الثاني : مكونات الجباية البترولية[3].

يمكن تقسيم الضرائب المفروضة على البترول إلى:

1-الضرائب المفروضة في مرحلة البحث :في هذه المرحلة لا وجود لأثر الإنتاج أو الربح، لكن هناك العديد من الدول التي تقوم بفرض الضرائب على الشركات من أجل السماح لها من الاستفادة من رقعة للتنقيب فيها، ونميز في هذه المرحلة ضريبتين:

• ضريبة حق الدخول: يمنح للمستفيد من خلال إجراء مناقصة التسريح بالبحث.

• ضريبة حق الإيجار: يدفعها صاحب التصريح بحسب الاستفادة. وهناك ثلاث طرق للدفع:

الدفع الوحيد: أي دفع قيمة الإيجار دفعة واحدة عند استلام المستفيد للتصريح؛ الدفع سنويا(حسب المساحة المستغلة)؛ الدفع حسب المساحة(لكن لفترات مختلفة مثل الأرجنتين).

---

[1] عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014 ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف1، 2014/2013، ص13.

[2] آسيا سعدان، سعاد شعابنية، الميزانية العامة في الجزائر رهان تقلبات الجباية البترولية (2008-2017)، مجلة رؤى اقتصادية،المجلد 08، العدد 01، 2018، ص141، 142.

[3] آسيا سعدان، سعاد شعابنية، المرجع نفسه، ص142.

2- الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال: نميز في هذه الضرائب بين:

• الضريبة على الدخل: استخدمت الدول المستهلكة نظام الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لحساب ضريبتها على الدخل في قطاع المحروقات، أما الدول المنتجة والتي يعتمد دخلها الوطني على المداخيل البترولية فقد تبنت نظاما جبائيا خاصا بالمحروقات.

• حق الإيجار في مرحلة الاستغلال: يدفع الإيجار بالطريقة التي يدفع بها في مرحلة البحث، إلا أن قيمته تكون أكبر، مما قد يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح في هذه المرحلة من الصناعات البترولية، والإيجار يكون سنويا، إما أن يكون ثابتا طول مرحلة الاستغلال، أو متزايدا حسب سقف الإنتاج السنوي.

• الإتاوة أو الريع: هو عبارة عن مدفوعات نقدية أو عينية تلتزم الشركة صاحبة المستفيدة بأدائها إلى الدولة المتعاقدة عن كل وحدة إنتاج بترولي تحصل عليها، ويتم تحديد هذه الإتاوة على أساس مبلغ معين عن كل وحدة إنتاج أو على أساس نسبة مئوية من كمية الإنتاج.

تعد الجباية البترولية في الجزائر أهم إيراداتها العامة والتي تعتمد عليها وذلك في تمويل نفقاتها العامة، فالجزائر تمتلك ثروات باطنية ضخمة ومتنوعة بين البترول والغاز الطبيعي مما جعل أغلب الاستثمارات الأجنبية تنحني لقطاع المحروقات، بالإضافة إلى التطورات التي عرفتها أسعار البترول في السنوات الأخيرة، وعرفت الجباية البترولية في الجزائر العديد من التطورات فارتفعت في سنوات السبعينيات وانخفضت في سنوات الثمانينيات و تذبذبات خلال سنوات التسعينيات وتطور سريع بعد سنة 2000 م ، وانهيار خطير مع منتصف سنة 2014 م أين تهاوت الأسعار من 109 دولار للبرميل سنة 2013 إلى أن وصلت ما دون 50 دولار للبرميل في جانفي 2015، وهو ما يجعل إيراداتنا العامة في مرحلة خطر نظرا لأهمية الجباية البترولية في هيكل الإيرادات العامة.[1]

المطلب الثالث: صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر.

تميزت سنة 2000 م بتحقيق الجزائر لفوائض مالية معتبرة شملت الموازنة العامة وميزان المدفوعات بسبب الارتفاع الهام لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية خلال نفس السنة، ومن أجل استغلال هذه الفوائض واستعمالها في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة بالنظر لعدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المدى المتوسط والبعيد، قررت الحكومة تأسيس صندوق لضبط إيرادات الجباية البترولية يعمل

[1] قجاتي عبد الحميد، دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، تخصص: ماية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2017/2016، ص 226.

على إمتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي يتم إعداده سنويا.[1]

الفرع الأول: تعريف صندوق ضبط الموارد

لقد جاء إنشاء صندوق ضبط الموارد في سنة 2000 م وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار البترول في الأسواق العالمية، إذ حقق رصيد الميزانية للدولة فائضا قدره 400 مليار دينار جزائري بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية، ومن أجل الاستفادة من هذه الفوائض واستعمالها في الحفاظ على استقرار الميزانية العامة للدولة قررت الحكومة تأسيس صندوق لضبط إيرادات الجباية البترولية يعمل على امتصاص فائضها الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة خلال السنة، بالإضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، وقد تأسس هذا الصندوق تحت عنوان "صندوق ضبط الموارد" بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000 م، وهو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص والتي تتميز بأنها مستقلة عن الميزانية العامة كما أنها لا تخضع لرقابة السلطات التشريعية.[2]

وتتمثل أهداف الصندوق فيما يلي:[3]

- تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية .
- تخفيض المديونية العمومية.

لكن هذه الأهداف تم تعديلها وذلك بعد صدور قانون المالية التكميلي سنة 2006 م ليمس التعديل الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح كالتالي: تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري، أما مصادر تمويل الصندوق فيمكن إيجازها في الآتي:

- إن الفوائض المالية التي حققتها الجزائر مع مطلع العقد الحالي، شجعت الحكومة على تنفيذ سياسة إقتصادية جديدة سميت "سياسة الإنعاش الإقتصادي".
- استخدام موارد الصندوق لتمويل العجز الموازني.

---

[1] بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011، ص198.

[2] حاج قويدر عبد الهادي، الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران ، 2012 ، ص 51.

[3] بن عوالي خالدية ، المرجع السابق ، ص 134.

الفرع الثاني: مبررات إنشاء صندوق ضبط الموارد

وتتمثل دوافع إنجاز هذا الصندوق في:[1]

- **دوافع داخلية:** يعاني الاقتصاد الوطني من اختلالات هيكلية خطيرة نتيجة ارتباطه القوي بقطاع المحروقات الذي يظهر تأثيره على الاقتصاد الوطني من خلال ثلاث مستويات نوجزها فيما يلي :

المستوى الأول: تأثير قطاع المحروقات على معدل نمو الناتج الداخلي الخام حيث نجد أن قطاع المحروقات في الجزائر يساهم بنسب معتبرة في الناتج الداخلي الخام.

المستوى الثاني: تأثير قطاع المحروقات على الميزانية العامة للدولة حيث تعد الجباية البترولية المساهم الأول في الإيرادات العامة للدولة، فقد بلغ متوسط نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة 74.34% سنة 2000، وهو ما يؤدي إلى تأثر موازنة الدولة بشكل مباشر بالتطورات التي تشهدها السوق الدولية للنفط وخاصة أسعار النفط.

المستوى الثالث: تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات.

- **دوافع خارجية:** لا يمكن فصل الدوافع الداخلية عن الدوافع الخارجية نظرا لارتباط أداء قطاع المحروقات أساسا بمستويات أسعار النفط التي تحدد في الأسواق العالمية، إضافة إلى أن الجزائر باعتبارها بلدا نفطيا، حيث لا يمكن تجاهل مختلف السياسات التي تنفذها البلدان النفطية والهادفة إلى الاستغلال الأمثل لمداخيل النفط ويمكن أن تحدد الدوافع الخارجية في:

أ- تقلبات أسعار النفط في السوق الدولية: تتميز أسعار النفط بعدم استقرارها بالنظر لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية كالطلب والعرض على الطاقة، والسياسية كالحروب، والمناخية كالأعاصيروالاحتباس الحراري .

ب- رواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية بين الدول النفطية: حيث نجد أن بعض الدول قد قامت بتأسيس صناديق سيادية خلال فترات الستينات والسبعينات من القرن العشرين مثل صندوق الاحتياطات العامة الكويتي (1960)، هيئة أبو ظبي للاستثمار (1976)، دولة ماليزيا (1993)، وبالتالي يمكن القول أن تأسيس صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر هو نتيجة حتمية لانتشار ورواج فكرة إنشاء هذه الصناديق بين الدول النفطية خصوصا، كما أن تعدد تجارب هذه الدول يسمح للحكومة بالاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال على غرار الكويت، النرويج وماليزيا.

[1] قجاتي عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص 247.

خلاصة الفصل الثاني:

تناولنا في هذا الفصل من دراستنا إلى موضوع الميزانية العامة للدولة، لما لها أهمية بالغة نظرا لارتباط الميزانية العامة في الجزائر بأسعار النفط. و باعتبار أن النفط يعد مصدرا مهما للدخل القومي الإجمالي.

للميزانية العامة للدولة أهداف ومبادئ وخصائص تمتاز بها، كما أنها تمر بعدة مراحل لإعدادها، وتتكون من عنصرين أساسيين هما الإيرادات العامة للدولة والنفقات العامة للدولة.

أما الإيرادات العامة للدولة فتنقسم إلى أنواع ولكن أهمها في الجزائر الإيرادات البترولية أو الجباية البترولية، ونتيجة لإرتفاع فوائض الإيرادات البترولية أنشأت الجزائر صندوق ضبط الإيرادات.

أما النفقات العامة للدولة فتنقسم إلى عدة تقسيمات، هذا الأمر الذي دفع علماء المالية إلى البحث في هذا الموضوع من أجل ترشيد النفقات وضبطها.

الفصل الثالث

تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة

– حالة الجزائر–

(2010م – 2019 م)

تمهيد:

بعد دراستنا في الفصل الأول إلى موضوع النفط ومحددات أسعاره في الأسواق النفطية العالمية، ثم موضوع الميزانية العامة للدولة وعناصرها المتكونة من النفقات والإيرادت العامة جزء كبير منها يكون مصدرها الأرباح التي تحصل عليها الدولة من النفط لإعتماد الاقتصاد الجزائري على الثروة النفطية والمتمثلة في الجباية البترولية، كما تطرقنا الى موضوع صندوق ضبط الإيرادات، نظرا للأهمية التي يكتسيه موضوع الجباية البترولية وصندوق ضبط الموارد في دراستنا، لذا سنقوم في هذا الفصل دراسة العلاقة التي تربط بين أسعار النفط والميزانية العامة للدولة في الفترة بين 2010 م و2019 م ، ثم دراسة تطورات الإيرادات العامة للدولة والنفقات العامة للدولة وصندوق ضبط الإيرادات في نفس الفترة، من خلال تحليل البيانات لمعرفة كيفية تأثير الأسعار على أداء الميزانية.

وبناء على هذا فإننا سنتطرق إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : تطور أسعار النفط الجزائري (2010م – 2019 م).

المبحث الثاني: تطور إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة وصندوق ضبط الإيرادات (2010 م – 2019 م).

المبحث الثالث : العلاقة بين تقلب أسعار البترول و الميزانية العامة للدولة (2010 م –2019 م).

المبحث الأول: تطورات أسعار النفط في الجزائر (2010م– 2019م).

يشكل قطاع المحروقات ركنا هاما نظرا لإعتماد الاقتصاد الجزائري على الثروة النفطية ، حيث سنتناول في هذا المبحث تطورات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 م و2019 م ، وقد شهدت هذه الفترة تطورات كبيرة في سعر النفط .

المطلب الأول: تطور أسعار النفط في الفترة (2010م –2013م).

بسبب الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008 م شهدت العديد من الإقتصاديات العالمية حالة من التباطؤ في معاملات النمو بعد عدة سنوات النمو الاقتصادي المميز، حيث أثر ذلك على أسواق النفط بشكل كبير نحو إنخفاض الأسعار وإرتفاع الطلب العالمي عليه، مما أدى إلى زيادة الكميات المنتجة، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على النفط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة، وفي الاقتصاد العالمي بصورة عامة. لقد ألقت الأزمة المالية العالمية بظلالها على السوق النفطية، حيث انعكست هذه الأزمة على انخفاض حجم الطلب الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط مما أثر على عائداتهم النفطية للدول العربية الأعضاء في أوبك ودول مجلس التعاون الخليجي،حيث بلغ معدل الإمدادات النفطية لبلدان أوبك مليون برميل يوميا خلال عام 2010 ، لتزداد بذلك حصة بلدان أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية من 33 مليون ب/ي عام 2009 إلى 34 مليون ب/ي خلال عام 2010 ، كما ارتفعت إلى 34.6 مليون برميل يومياً عام 2011.[1]

وفي عام 2012، إستمر الإتساع في الفروقات بين أسعار خام غرب تكساس وخام برنت لتصل إلى 17.4 دولار/ برميل لصالح خام برنت، وهو أعلى مستوى للفروقات خلال فترة الدراسة. ومنذ عام 2013، بدأت تلك الفروقات في التقلص حيث بلغت 10.8 دولار/ برميل لصالح خام برنت، وانخفضت إلى 5.8 دولار/ برميل في عام 2014، ثم إلى 3.7 دولار/ برميل لصالح خام برنت أيضا 2015. ويعزي ذلك إلى ارتفاع الطلب على خام غرب تكساس، في الوقت الذى أثرت زيادة الإمدادات وتباطؤ الطلب العالمي على نمو أسعار خام برنت.[2]

[1] عماد الدين محمد المزيني ، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية ، مجلة جامعة الأزهر ، العدد 1 ، غزة فلسطين ، 2013، ص 321، 323، 324.

[2] http://www.oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Secretary-General-Annual-Report /2016.
تاريخ الإطلاع يوم: 2020/06/15 على الساعة: 19.11سا

المطلب الثاني: انهيار أسعار النفط سنة 2014 م.[1]

انخفضت أسعار النفط العالمية خلال عام 2014 بشكل ملحوظ، لتصل إلى أقل مستوياتها منذ عام 2010، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق كبير ما بين حوالي 59.5 و 107.9 دولار/ برميل خلال أشهر السنة، وبلغ المتوسط السنوي للسلة 96.2 دولار/ برميل خلال العام منخفضا بحدود 9.7 دولار/برميل ، ما يعادل انخفاض نسبته 9 % بالمقارنة مع عام 2013.

وشهد النصف الأول من العام تقلبات سعرية محدودة لتتراوح خلاله المعدلات الشهرية لسعر سلة أوبك ما بين حوالي 104.2 و 107.9 دولار/ برميل بالمقارنة مع النصف الثاني من العام الذي شهد انخفاضا حادا في الأسعار.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الفصلية لأسعار النفط، فقد بلغ معدل سعر بواقع سلة أوبك 104.7 دولار/ برميل خلال الربع الأول من العام منخفضا 1.8دولار/ برميل، ما يعادل حوالي 1.7% بالمقارنة مع الربع الرابع من العام السابق، ليرتفع خلال الربع الثاني إلى 105.9 دولار/ برميل. قبل ان يعاود السعر الانخفاض خلال الربع الثالث بحوالى 5 دولار/ برميل، ما يعادل 4.8% بالمقارنة مع الربع الثانى من العام ليصل إلى 100.8 دولار/ برميل، ثم واصل الانخفاض خالال الربع الرابع من العام ليصل إلى 73.4 دولار/ برميل، أي بما يعادل انخفاض بنسبة 27% بالمقارنة مع الربع الثالث، وهو أقل مستوى له منذ الربع الثالث من عام 2010. وفيما يتعلق بالمعدلات الشهرية لسعر سلة أوبك، فقد استهلت العام بالارتفاع لحين وصولها الحد الأعلى البالغ حوالي 107.9 دولار/ برميل خلال شهر جوان، لتبدأ بعدها بالانخفاض بشكل تدريجى كبير خلال باقى أشهر السنه لتصل إلى 59.5 دولار/ برميل خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر، وهو أقل معدل لها منذ أيار/مايو 2009.

وبالنتيجة شهد عام 2014 إتساعا واضحا في الفروقات ما بين الحد الأقصى والأدنى لأسعار سلة أوبك خلال العام لتصل إلى حوالي 48.4 دولار/ برميل المقارنة مع 12 دولار/ برميل، كفرق ما بين أعلى وأدنى معدل شهري لأسعار السلة خلال عام 2013.

كما شهد عام 2014 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت بتباين الفروقات، وبدرجة محدودة نسبية، بين أسعار النفوط الخفيفة منخفضة المحتوى الكبريتي والثقيلة عالية المحتوى الكبريتي خلال العام بالمقارنة

[1]http://www.oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Secretary-General-Annual-Report /2014
تاريخ الإطلاع يوم: 2020/06/15 على الساعة: 19.23سا

مع العام السابق. وذلك على الرغم من التوترات الجيوسياسية فى العديد من المناطق خلال العام وبخاصة من ليبـــــــــــيا وتأثير ذلك بشكل مباشر على أسعار نفط برنت.

وانعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال العام على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية بشكل عام التي شكلت ذات المسلك، حيث شهدت انخفاضا خلال العام بالمقارنة مع العام السابق وبدرجات متفاوتة.

انخفض الخام الجزائري بواقع 9.8 دولار/ برميل ليصل إلى 99.6 دولار/ برميل خلال العام، أي بنسبة انخفاض 9% بالمقارنة مع العام السابق. وانخفض خام التصدير الكويتي بواقع 9.9 دولار/ برميل ليصل إلى 95.2 دولار/برميل أي بنسبة انخفاض 9.4% بالمقارنة مع عام 2013، ما أدى إلى عدم تغير الفروقات بين الخام الجزائري والكويتي خلال العام عن العام السابق لتستقر عند 4.4 دولار/برميل.

وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد تراجع الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة (9%) ليبلغ 97.1 دولار/ برميل، وخام موربان الإماراتي بنسبة (8.3%) ليصل 99.3 دولار/ برميل، وخام السدرة الليبي بنسبة (9.4%) ليصل إلى 98.4 دولار/ برميل، والخام البحري القطري بنسبة (8.6%) ليصل إلى 96.3 دولار/ برميل والبصرة العراقي بنسبة (9%) ليصل إلى 94.4 دولار/برميل تباعا خلال العام.

المطلب الثالث: تطور أسعار النفط في الفترة (2015 م – 2019 م).

بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 استمرت اسعار النفط في تذبذب سنة 2015، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 01: تطور أسعار النفط سنة 2015 م.

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
السعر (دولار للبرميل)	44.4	54.1	52.5	57.3	62.2	60.2	54.2	45.5	44.8	45	40.5	33.6

المصدر : موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، النشرة الشهرية .

من خلال الجدول نلاحظ أن أسعار النفط شهدت تذبذبا بشكل ملحوظ، حيث استمرت أسعار النفط بالانخفاض في شهر جانفي من سنة 2015 م إلى 44.4 دولار للبرميل بعدما كانت تقدر شهر ديسمبر 2014 م بـــ 59.5 دولار للبرميل وذلك بسبب:

– وفرة الإمدادات العالمية من أبرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، وخاصة بعد تحقيق الولايات المتحدة الأمريكية زيادة صافية في الامدادات النفطية لمجموعة دول خارج أوبك.

– تباطئ في معدلات نمو الطلب العالمي على النفط بشكل عام، والطلب الصيني بشكل خاص.

–توجه كبرى الدول المصدرة للبترول إلى الحفاظ على حجم إنتاجها لضمان حصتها السوقية بدلا من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض الانتاج.

–كان للمضاربة دور كبير، وبخاصة منذ النصف الثاني من عام 2014، في ظل طبيعة العوامل الجيوسياسية السائدة خلال العام.

بدأت بالتحسن التدريجي في شهر فيفري وذلك بسبب ارتفاع وتيرة النمو في الطلب على النفط من مجموعة الدول الصناعية وارتفع طلب بلدان أوربا الغربية بالمقابل انخفض طلب بلدان المحيط الهادي الصناعية، وتعتبر التطورات في الاقتصاد الأمريكي العامل الأكثر أهمية بالنسبة لإستهلاك النفط العالمي فقد تميز استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية باتجاه تصاعدي وذلك نتيجة تزايد الاستهلاك من وقود النقل، وانتعاش الطلب في الأسواق الأوروبية والآسيوية.

ثم انخفضت انخفاضا طفيفا في شهر مارس بسبب وفرة المعروض النفطي نتيجة زيادة الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية ومناطق أخرى من خارج أوبك إضافة إلى انخفاض الطلب وزيادة المخزون الاستراتيجي للنفط لدى الولايات المتحدة الأمريكية للتعويض عن النقص في الامدادات .

وعاودت الأسعار الارتفاع في شهر أفريل بسبب عودة المصافي البترولية وتوقّع الارتفاع في الطلب والتطورات الجيوسياسية وضعف الدولار الأمريكي لتستمر بالارتفاع شهر ماي لتبلغ أعلى مستوى لها في عام 2015 م.عقدت منظمة أوبك إجتماعين عاديين خلال عام 2015 واتخذت الاجراءات التي من شأنها أن تسمح بتحقيق توازن أكبر في السوق، وفي أدناه بعض التفاصيل حول الاجتماعين:

–عقد اجتماع لمنظمة الأوبك في فيينا بالنمسا في 05 يونيو 2015 م في مقر المنظمة فيينا، استعرض الاجتماع التطورات الأخيرة في سوق النفط والنمو الإقتصادي العالمي، ولاسيما توقعات العرض والطلب في النصف الثاني من عام 2015، فضلا عن التوقعات عام 2016، وقد لوحظ أن الانخفاض الحاد في الأسعار منذ نهاية عام 2014 وبداية عام 2015 بسبب زيادة المعروض النفطي في الأسواق وتزايد حدة نشاط المضاربة، قد خفت وطأته مع تحرك الأسعار نحو الإرتفاع الطفيف خلال الأشهر الأخيرة كما لاحظ الاجتماع أن حركة البناء في المخزونات النفطية العالمية وفائض المعروض النفطي في الأسواق تشير إلى مستويات مريحة من الإمدادات، وبناءا على ذلك قررت الدول الأعضاء في أوبك الإبقاء على سقف الإنتاج

السائد والبالغ 30 مليون/ برميل.

-عقد الاجتماع العادي الثاني في الرابع من شهر ديسمبر 2015 في مقر المنظمة في فيينا، والذي شهد عودة اندونيسيا الى عضوية المنظمة، واستعرض الاجتماع تطورات السوق النفطية لعام 2015، والتوقعات المحتملة لعام 2016، وقد لوحظ أن نسبة النمو الإقتصادي بلغت 3.1 % في عام 2015، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 3.4 % في عام 2016، كما تم ملاحظة أن المعروض النفطي من خارج أوبك قد يتراجع في عام 2016، وفي المقابل قد يرتفع الطلب العالمي مجددا ليصل إلى 1.3 مليون برميل/ يوم.

وبناءا على ذلك تقرر أن تستمر المنظمة في مراقبة تطورات السوق النفطية، حتى موعد الاجتماع في جوان.

أما في الجزائر انخفض الخام الجزائري بواقع 46.8 دولار/ برميل ليصل إلى 52.8 دولار/ برميل خلال عام 2015.

و في شهر جانفي سنة 2016 م انخفض المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك مقارنة بالشهر السابق ليصل إلى 26.5 دولار للبرميل خلال جانفي 2016. وذلك بسبب وفرة الإمدادات من النفط الخام وتباطؤ أداء الاقتصاد الصيني، دورا رئيسيا في انخفاض الأسعار خلال شهر جانفي 2016.

والجدول التالي يوضح تطورات أسعار النفط خلال سنة 2016 م:

الجدول رقم 02: تطور أسعار النفط سنة 2016 م.

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
الأسعار (دولار للبرميل)	26.5	28.7	34.7	37.9	43.2	45.8	42.7	43.1	42.9	47.9	43.2	51.7

المصدر: موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، النشرة الشهرية .

من خلال الجدول نلاحظ أن: في شهر فيفري شهدت أسعار النفط ارتفاعا حيث قدر المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك ارتفاعا بمقدار 2.2 دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، أي بنسبة 8.4%، بالرغم من وفرة الامدادات من النفط الخام وتباطؤ أداء الاقتصاد العالمي وارتفاع مستوى المخزونات النفطية وارتفاع الدولار، إلا أن جهود المنتجين الرئيسيين لخفض الإنتاج، وتوقعات تراجع انتاج الولايات المتحدة الأمريكية وتحسن الطلب على النفط وبخاصة آسيا، كان لها دورا رئيسيا في ارتفاع الأسعار خلال شهر فيفري 2016.وفي شهر مارس وأفريل وماي وجوان إستمرت أسعار النفط في الارتفاع ، وقد كان الارتفاع المستمر في المخزونات الاستراتيجية في الصين والولايات المتحدة الأمريكية و كان للانخفاض

المستمر في الانتاج في إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط، وضعف الدولار الأمريكي، وقد كان لتعطل الإمدادات في عدد من الدول المنتجة مثل نيجيريا وكندا، والمؤشرات بشأن ارتفاع الطلب العالمي على النفط دورا رئيسيا في ارتفاع الأسعار خلال هذه الأشهر من سنة 2016.

ليواصل إرتفاعه خلال شهر جوان بمقدار 45.8 دولار/للبرميل بسبب ارتفاع واردات الولايات المتحدة من النفط الخام خلال شهر جوان 2016 بنحو 2.7 % لتبلغ 7.8 مليون برميل/ يوم.

وفي شهر جويلية شهدت أسعار النفط إنخفاضا بمقدار42.7 دولار/للبرميل كان لوفرة الإمدادات، وارتفاع المخزونات وبخاصة من المنتجات النفطية، سببا في انخفاض الأسعار خلال شهرجويلية.

وفي شهر أوت ارتفعت اسعار النفط وقد كان للانتعاش الطفيف الذي شهده سوق النفط نتيجة التوقعات بشأن اتفاق منتجي النفط على خفض الانتاج في اجتماع شهر سبتمبر بالجزائر، وضعف الدولار، دورا رئيسيا في ارتفاع الأسعار خلال هذا الشهر.

أما في شهر أكتوبر ارتفع المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك ارتفاعا ملحوظا بمقدار47.9 دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، وقد كان للاتفاق الذي توصلت إليه الدول الأعضاء في أوبك خلال اجتماعها رقم 170 بالجزائر بشأن دعم إعادة التوازن إلى السوق النفطية، وتراجع مخزونات النفط الخام الأمريكية، وانخفاض واردات النفط الخام إلى ساحل الخليج الأمريكي نتيجة تأخر تفريغ شحنات بعض السفن في تكساس ولويزيانا بسبب الإعصار الاستوائي هيرمين، دورا رئيسيا في ارتفاع الأسعار خلال شهر أكتوبر.

وفي شهر نوفمبر تراجعت أسعار النفط وقد كان لحالة عدم اليقين بشأن تنفيذ الاتفاق الذي توصلت إليه الدول الأعضاء في أوبك خلال اجتماعها رقم 170 بالجزائر بشأن دعم إعادة التوازن إلى السوق النفطية،والزيادة الكبيرة في إمدادات النفط العالمية، ونتيجة الانتخابات الرئاسية الأمريكية، والزيادة في الدولار الأمريكي، دورا في انخفاض الأسعار خلال شهر نوفمبر.

شهدت أسعار النفط خلال شهر ديسمبر ارتفاعا بمقدار51.7 دولار للبرميل وقد كان لقرار خفض الإنتاج الذي توصلت إليه الدول الأعضاء في أوبك خلال اجتماعها رقم 171 بمدينة فيينا – النمسا، بالإضافة إلى اتفاق دول منظمة أوبك مع احدى عشرة دولة منتجة للنفط من خارجها على خفض انتاجها، اعتبارا من الأول من شهر جانفي2017 ، دورا رئيسياً في ارتفاع الأسعار خلال شهر ديسمبر 2016 .

انخفض الخام الجزائري سنة 2016 بواقع 8.6 دولار/ برميل ليصل إلى 44.2 دولار/برميل خلال العام أي بنسبة انخفاض 16.3% بالمقارنة مع العام السابق.

والجدول التالي يوضح تطور أسعار النفط سنة 2017 م أي بعد اتفاق دول منظمة أوبك تخفيض إنتاجها ثم

سنة 2018 م:

الجدول رقم 03: تطور أسعار النفط سنتي 2017 م و 2018 م.

الشهر (سنة 2017)	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
السعر (دولار للبرميل)	52.4	53.4	50.3	51.4	49.2	45.2	46.9	49.6	53.4	55.5	60.7	62.1
الشهر (سنة 2018)	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
السعر (دولار للبرميل)	66.9	63.5	63.8	68.4	74.1	73.2	73.3	72.3	77.2	79.4	65.3	56.9

المصدر: موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، النشرة الشهرية .

نلاحظ من الجدول أن سنة 2017 م شهدت تذبذبا في أسعار النفط حيث قدر المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك خلال شهر جانفي 2017 ارتفاعاً بمقدار0.7 دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، أي بنسبة 1.4 % ،ليصل إلى 52.4 دولار للبرميل، وقد كان لقرار خفض الإنتاج الذي توصلت إليه الدول الأعضاء في أوبك خلال اجتماعها رقم 171 بمدينة فيينا – النمسا، بالإضافة إلى اتفاق دول منظمة أوبك مع عدد من الدول المنتجة للنفط من خارجها على خفض إنتاجها اعتبارا من الأول من شهر جانفي 2017 ، دوراً رئيسيا في ارتفاع الأسعار خلال شهر جانفي 2017، وذلك بالرغم من المخاوف بشأن ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام، وضعف البيانات التجارية للصين.

وفي شهر فيفري شهدت أسعار النفط ارتفاعا و ذلك بسبب قرار خفض الإنتاج الذي توصلت إليه الدول الأعضاء في أوبك خلال اجتماعها رقم 171 بمدينة فيينا – النمسا، بالإضافة إلى ضعف الدولار الأمريكي.

وفي شهر مارس سجلت أسعار النفط انخفاضا بمقدار 50.3 دولار للبرميل و هذا راجع لإرتفاع إنتاج ومخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية.

ليعاود الارتفاع خلال شهر أفريل 2017 بمقدار 51.4 دولار للبرميل ، وذلك بسبب التوقعات بشأن تمديد اتفاق خفض الإنتاج الذي وصلت إليه الدول الأعضاء في منظمة أوبك مع عدد من الدول المنتجة للنفط من خارجها حتى نهاية عام 2017 ، وتعطل الإمدادات من نيجيريا وليبيا وبحر الشمال.

وفي شهر ماي انخفض سعر النفط بمقدارليصل إلى 49.2 دولار للبرميل، وقد كان لتزايد المخاوف بشأن وفرة إمدادات النفط الخام العالمية، على خلفية انتعاش الإمدادات من ليبيا ونيجيريا، وارتفاع الإمدادات من

الولايات المتحدة الأمريكية، دوراً رئيسياً في انخفاض الأسعار خلال شهر ماي 2017.

لم يكن هناك استقرار للأسعار حيث عاودت الانخفاض إلى مستوى 45.2 دولارا للبرميل شهر جوان، لكنها ارتفعت مرة أخرى في النصف الثاني لتصل مستوى 62.1 دولارا للبرميل وهو أعلى مستوى منذ شهر جوان 2015 م .

شهدت أسعار النفط لشهر جويلية 2017 ارتفاعا بمقدار 46.9 دولار للبرميل وقد كان لإرتفاع الطلب الموسمي، وتراجع مخزونات النفط العالمية، وارتفاع واردات النفط الصينية، وتباطؤ عمليات الحفر في الولايات المتحدة الأمريكية، سببا في ارتفاع الأسعار خلال شهرجويلية 2017.

وقد كان للتحسن الملحوظ في نسبة التزام دول أوبك وخارج أوبك باتفاق خفض الإنتاج، إضافة إلى ارتفاع الطلب الموسمي، وتراجع مخزونات النفط الأمريكية، دوراً رئيسياً في ارتفاع الأسعار خلال شهر أوت 2017 ليصل إلى 49.6 دولار للبرميل.

أما في شهر سبتمبر 2017 ارتفع سعر النفط وقد كان لتهديد تركيا بغلق خط الأنابيب الذي يحمل صادرات النفط من إقليم كردستان في شمال العراق500–600ألف برميل/يوم إلى ميناء جيهان التركي، وذلك لتكثيف الضغط على الإقليم في ظل استفتاء على الاستقلال دورا في ارتفاع الأسعار خلال شهر سبتمبر 2017.

وشهد المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك خلال شهر أكتوبر 2017 ارتفاعاً بمقدار 2.1 دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، أي بنسبة 3.9 %، ليصل إلى 55.5 دولار للبرميل، مسجلا بذلك ارتفاعا بنحو 7.6 دولار للبرميل، أي بنسبة 15.9 % مقارنة بمعدله المسجل خلال الشهر المماثل من العام الماضي. وقد كان للتحسن الملحوظ في سوق النفط إضافة إلى ارتفاع الطلب، وتراجع مخزونات النفط الأمريكية سببا في ارتفاع الأسعار خلال شهر أكتوبر2017.

شهدت أسعار النفط خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2017 ارتفاعاً ليصل إلى 60.7 دولار للبرميل في شهر نوفمبر و 62.1 دولار للبرميل في شهر ديسمبر، وقد كان الإنخفاض الملحوظ في إمدادات الخام الكندي عبر خط أنابيب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتراجع مخزونات النفط الأمريكية وتعطل إمدادات النفط من ليبيا،مع استمرار تحسن الطلب على النفط، وتراجع مخزونات النفط العالمية، سببا في ارتفاع الأسعار.

وفي الجزائر، وقعت شركة سوناطراك على اتفاقية تعاون مع شركة Total لتعزيز الشراكة بين الطرفين مما قد يتجسد على هيئة مشاريع جديدة ضمن مجال الاستكشاف والإنتاج بما في ذلك الإطار التعاقدي الجديد لمشروع (تيميمون)، ومتابعة العمليات المشتركة في حقل "تين فويي تبنكورت" في إطار عقد جديد. وجاء في بيان لشركة سوناطراك نشرته على موقعها الرسمي أن الاتفاقية تهدف أيضا إلى توسيع التعاون في أنشطة أخرى،

بما في ذلك الاستكشاف والبتروكيماويات والطاقة الشمسية والتنمية الدولية.

وفي سنة 2017 أعلنت سوناطراك عن خطة لرفع معدل إنتاجها من النفط بنسبة 14 % خلال أربع سنوات،ومن المتوقع أن تنفق الشركة 9 مليار دولار بين عامي 2017 و 2021 على عمليات التنقيب عن احتياطيات جديدة من النفط والغاز في البلاد.أعلنت شركة النقل الوطنية الجزائرية سوناطراك عن تعليق العمل في خطة إنشاء مصافي النقل الجديدة لمضاعفة الطاقة التكريرية في الجزائر، بهدف تلبية الطلب المحلي على المنتجات النفطية، وذلك بسبب عدم توفر التمويل اللازم للمشاريع نتيجة هبوط أسعار النفط. تجدر الاشارة إلى أن شركة سوناطراك كانت قد أعلنت عن خطة لانشاء ثلاث مصاف جديدة في "بسكرة"، و"غرداية"، و"حاسي مسعود"، طاقة كل منها 100 ألف ب/ي.

وفي سنة 2018 نلاحظ من الجدول أن أسعار النفط شهدت عدم الإستقرار ففي شهر جانفي شهدت أسعار النفط ارتفاعا بمقدار 66.9 دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، أي بنسبة 27.6 % مقارنة بمعدله المسجل خلال الشهر المماثل من العام الماضي. وقد كان للتحسن الملحوظ في سوق النفط على خلفية قرار تمديد العمل باتفاق خفض الإنتاج بين منظمة أوبك ومنتجي النفط من خارجها حتى نهاية عام 2018 ، إضافة إلى ضعف الدولار الأمريكي والتوترات الجيوسياسية، مع استمرار تحسن الطلب على النفط، وإنخفاض المخزونات النفطية العالمية، سببا في ارتفاع أسعار النفط.

لينخفض سعر النفط خلال شهر فيفري 2018 ليصل إلى 63.5 دولار للبرميل. وقد كان توقع تراجع الطلب تزامنا مع بدء موسم صيانة مصافي التكرير، وارتفاع الدولار على خلفية التحسن الملحوظ في سوق العمل الأمريكي، سببا في إنخفاض الأسعار خلال شهر فيفري.

ليعاود الارتفاع خلال شهري مارس وأفريل 2018 وقد كان ضعف الدولار الأمريكي والتوترات الجيوسياسية، ، والسحب الكبير من مخزونات النفط الخام الأمريكية، وارتفاع الطلب العالمي على النفط الذي خفف من تأثير قوة الدولار الأمريكي وارتفاع إنتاج النفط في الولايات المتحدة، دوراً رئيسياً في ارتفاع الأسعار خلال شهري مارس وأفريل.

ليواصل ارتفاعه خلال شهري ماي وجوان 2018 وقد كان تصاعد التوترات الجيوسياسية، وعمليات السحب القوية من مخزونات النفط الخام الأمريكية، سببا في ارتفاع الأسعار خلال شهري ماي وجوان 2018 .

لكن في شهر أوت شهدت أسعار النفط إنخفاضا بمقدار 72.3 دولار للبرميل، أي بنسبة 1.4 %، وقد كان لتصاعد المخاوف بشأن تراجع الطلب على خلفية التوترات التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول العالم، بالإضافة إلى ارتفاع المخزونات الأمريكية وتوقع وفرة الإمدادت دوراً رئيسيا في إنخفاض الأسعار خلال شهر أوت 2018.

ليعاود الارتفاع خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2018 وذلك بسبب تزايد المخاوف بشأن نقص إمدادات النفط العالمية، والارتفاع النسبي في الطلب العالمي على النفط، إضافة إلى تصاعد التوترات الجيوسياسية.

ولقد كان لتزايد المخاوف بشأن زيادة إمدادات النفط العالمية، وتوقعات إنخفاض نمو الطلب العالمي على النفط، وضعف بيانات الاقتصاد العالمي بخاصة في منطقة اليورو والصين والهند، فضلا عن قوة الدولار الأمريكي، وضعف هوامش التكرير، سببا في انخفاض أسعار النفط خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2018.

وفي سنة 2018 ارتفع الخام الجزائري بنسبة 1.5 % بالمقارنة مع الربع السابق(جانفي–مارس) ليبلغ 75.4 دولار/ برميل، مشكلا ارتفاعا بنسبة 45.2 %بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

والجدول التالي يوضح تطور أسعار النفط سنة 2019 م:

الجدول رقم 04: تطور أسعار النفط سنة 2019 م.

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
الأسعار دولار للبرميل	58.7	63.8	66.4	70.8	70.0	62.9	64.7	59.6	62.4	59.9	62.9	66.5

المصدر: موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، النشرة الشهرية.

من خلال الجدول نلاحظ أنه في شهر جانفي ارتفع المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك ارتفاعاً بمقدار1.8 دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، أي بنسبة 3.2 %، ليصل إلى 58.7 دولار للبرميل.

وقد كان ارتفاع الطلب على النفط وبخاصة من دول آسيا، سببا في ارتفاع الأسعار خلال هذا الشهر.

أما في شهري فيفري ومارس شهدت أسعار النفط ارتفاعا بمقدار 63.8 دولار للبرميل في شهر فيفري و66.4 دولار للبرميل في شهر مارس، وقد كان تزايدالمخاوف بشأن نقص الإمدادات المستقبلية تزامنا مع ارتفاع الإنقطاعات غير المخطط لها بسبب عوامل فنية وجيوسياسية، وارتفاع الطلب على النفط وبخاصة من دول آسيا سببا في ارتفاع الأسعار خلال شهري فيفري ومارس 2019.

وانخفض الخام الجزائري بنسب 6.2 % في شهر مارس ليبلغ 63.3دولار/ برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 6.3 % بالمقارنة مع العام الماضي.

أما في شهر أفريل ارتفع المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك بنسبة 6.6%(4.4 دولار للبرميل) مقارنة بالشهر السابق ليصل إلى 70.8 دولار للبرميل، بسبب ارتفاع الطلب على النفط، والتوترات الجيوسياسية، وانقطاع امدادات الخام الروسي إلى أوربا الشرقية وألمانيا عبر خط أنابيب druzhba أطول خطوط أنابيب نقل النفط

في العالم، على خلفية تلوث شحنات النفط الروسي بالكلوريد العضوي والذي يتحول بمرور الوقت خلال عملية التكرير إلى حمض الهيدروليك، وهو ما يمكن أن يتسبب في ضرر لمصافي النفط، وهذا يعتبر دورا رئيسيا في ارتفاع الأسعار خلال شهر أفريل لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ شهر أكتوبر 2018.

وارتفع الخام الجزائري بنسبة 9.1 % بالمقارنة مع الربع السابق(أفريل–جوان) ليبلغ 69.1 دولار/ برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 7% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

ارتفع المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك بنسبة 2.9% (1.8 دولار للبرميل) مقارنة بالشهر جوان ليصل 64.7 دولار للبرميل خلال شهر جويلية، وقد كان لكلا من تراجع المعروض النفطي تزامنا مع تمديد اتفاق خفض الانتاج بين دول اوبك لمدة تسعة أشهر، أي حتى شهر مارس 2020، إلى جانب ارتفاع الطلب على النفط الخام في آسيا (بخاصة في الصين)، وتحسين هوامش التكرير، دورا رئيسيا في ارتفاع الأسعار خلال شهر جويلية.

وقد كان لكلا من المخاوف بشأن تباطؤ الاقتصاد العالمي وتأثيره السلبي على الطلب على النفط، والتوترات التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، سببا في انخفاض الأسعار خلال شهر أوت إلى أدنى مستوياتها في سبعة أشهر.

ليرتفع في شهر سبتمبر بمقدار 62.4 دولار للبرميل، وذلك بسبب تعطيل الامدادات وتزايد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الثاني: تطور إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة وصندوق ضبط الإيرادات (2010م – 2019م).

بما أن موضوع دراستنا يتمحور حول أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة، وبعد دراستنا في المبحث الأول لتطورات أسعار النفط خلال الفترة 2010 م – 2019 م فلابد من الدراسة حول تطورات الإيرادات العامة للدولة والنفقات العامة للدولة وكذلك صندوق ضبط الإيرادات خلال نفس فترة الدراسة .

المطلب الأول : تطور إيرادات الميزانية العامة للدولة (2010 م–2019 م).

تميزت أسعار النفط في الفترة من 2010 م إلى 2019 م بإرتفاعا ثم إنهيارا لها، مع تغير في الإيرادات العامة للجزائر والجباية البترولية التي تعتبر كأهم مصدر في إيراداتها العامة، ومن خلال الجدول التالي نحاول توضيح التطورات في الإيرادات العامة والجباية البترولية مقارنة مع التطورات في أسعارالنفط :

الجدول رقم 05: تطور إيرادات الميزانية العامة للدولة 2010م – 2019 م.

السنة	متوسط أسعار النفط	نسبة التغير %	الإيرادات العامة (مليار دج)	نسبة التغير %	الجباية البترولية الموجهة للميزانية العامة للدولة (مليار دج)	نسبة الجباية البترولية من الإيرادات %
2010	80.35	/	3081.5	/	1835.8	59.58
2011	112.92	40.35	2992.4	-2.89	1472.4	49.2
2012	111.49	38.75	3455.65	12.14	1561.6	52.18
2013	109.38	36.12	3820	23.96	1615.9	42.3
2014	96.2	19.72	4218.18	36.88	1577.73	37.4
2015	49.53	-38.35	4684.65	52.02	1722.94	36.77
2016	40.69	-49.35	4747.43	54.06	1682.55	35.44
2017	52.50	-34.66	5635.51	82.88	2200.12	39.04
2018	69.52	-13.47	6714.27	117.88	2776.22	41.34
2019	64.05	-19.93	6507.91	111.19	2714.46	41.71

المصدر:إعداد الطالبة بناء على قوانين المالية الجريدة الرسمية الجزائرية للسنوات من 2010 إلى 2019

من خلال تحليل معطيات الجدول نلاحظ أن الإيرادات العامة للدولة شهدت ارتفاعا منذ سنة 2010 م إلى غاية سنة 2019 م ماعدا الانخفاض الطفيف سنة 2011 م مقارنة بالانخفاض الذي شهدته أسعار النفط في سنة 2014 م الأزمة النفطية التي ضربت الاقتصاد الجزائري إلا أن الإيرادات العامة استمرت في الارتفاع هذا راجع إلى :

- ارتفاع الإيرادات الجبائية العادية وهذا راجع للإجراءات الردعية التي اتخذتها الدولة لمحاربة الغش والتهرب الضريبي من جهة وتحسين أوضاع بيئة الاعمال وترقية الاستثمار مما يسمح للمؤسسات بدفع مبالغ كبيرة من الضرائب وهذا خلال سنة 2011و 2013.

-ارتفاع أسعار البترول خصوصا في 2011 و2012 ، وبالتالي فإن قيمة الجباية البترولية ارتفعت بسبب الاستغناء عن صندوق ضبط الإيرادات وصب كل قيمة الجباية البترولية في إيرادات الميزانية، وهذا ما يفسر الزيادة الكبيرة في قيمة الجباية البترولية سنتي 2017م و2018م مقارنة بسنة 2012م الذي كان فيها سعر النفط مرتفعا جدا .

أما سبب زيادة الإيرادات العامة للدولة بالرغم من انخفاض أسعار النفط وهو لجوء الحكومة الجزائرية إلى

السياسة النقدية المتبعة في تلك الفترة والمتمثلة في التمويل غير التقليدي.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الجباية البترولية من الإيرادات العامة انخفضت قليلا سنة 2016 م وعاودت الارتفاع سنة 2018 م و2019 م.

المطلب الثاني : تطور نفقات الميزانية العامة للدولة (2010 م- 2019 م).

إن الزيادة الكبيرة في الإنفاق العام كان سببه الارتفاع في الإيرادات العامة في الجزائر ، ولكن منذ سنة 2016 م بدأ ينخفض الإنفاق بسبب الأزمة النفطية ليعاود الارتفاع بمجرد ارتفاع أسعار النفط .

والجدول التالي يوضح تطور النفقات العامة للدولة خلال الفترة 2010 م – 2019 م، نفقات التسيير ونفقات التجهيز ثم مجموع النفقات.

الجدول رقم 06: تطور نفقات الميزانية العامة للدولة 2010م – 2019 م.

السنة	متوسط أسعار النفط	نسبة التغير %	نفقات التسيير الوحدة مليار دج	نسبة التغير %	نفقات التجهيز الوحدة مليار دج	نسبة التغير %	مجموع النفقات الوحدة مليار دج	نسبة التغير %
2010	80.35	/	2837.99	/	3022.86	/	5860.86	/
2011	112.92	40.35	3434.30	21.01	3184.12	5.33	6618.42	12.92
2012	111.49	38.75	4608.25	62.37	2820.41	-6.69	7428.66	26.75
2013	109.38	36.12	4335.61	52.76	2544.20	-15.83	6879.82	17.38
2014	96.2	19.72	4714.45	66.11	2941.71	-2.68	7656.16	30.63
2015	49.53	-38.35	4972.27	75.2	3885.78	28.54	8858.06	51.13
2016	40.69	-49.35	4807.33	69.39	3176.84	5.09	7984.18	36.22
2017	52.50	-34.66	4591.84	61.79	2291.37	-24.19	6883.21	17.44
2018	69.52	-13.47	4584.46	61.53	4043.31	33.75	8627.77	47.20
2019	64.05	-19.93	4954.47	74.57	3602.68	19.18	8557.15	46.00

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية للسنوات من 2010 إلى 2019.

من خلال تحليل معطيات الجدول نلاحظ الإرتفاع المتزايد لحجم النفقات العامة للدولة، هذا الإرتفاع يعود إلى السياسة التوسعية التي إنتهجتها الحكومة الجزائرية، لقد ازدادت النفقات في سنة 2011 السنة التي تميزت بعجز إجمالي طفيف للخزينة العمومية أين كانت قفزة أسعار المحروقات عاملا حاسما.

شهدت سنة 2011 بعد سنة 2010 ، تباطؤا محسوسا في الاستيعاب مترجما رقابة أكثر صرامة للنفقات التجهيز المتعلقة بإنجاز برامج البنى التحتية العمومية، ومن الملاحظ أن نفقات التسيير أكبر من نفقات

التجهيز أين شهدت الجزائر برامج دعم النمو في العديد من المشاريع الكبرى.

أما سبب إرتفاع نفقات التسيير خلال سنوات 2012 و2013 فيعود إلى مسألة صرف مخلفات مراجعة الأجور. والملاحظ أن نفقات ميزانية سنة 2015 م أنها بقيت مرتفعة وذلك بسب الأزمة النفطية التي ضربت الاقتصاد الجزائري أواخر سنة 2014 م لذلك جاءت تقديرات الميزانية على أساس أسعار النفط المرتفعة في هذه السنة. لكن في سنة 2016 م بدأت الحكومة في انتهاج سياسة ترشيد النفقات حيث تقلصت نفقات التسيير بمستوى أقل لكن نفقات التجهيز تقلصت بنسبة كبيرة، واستمر تقليص نفقات التجهيز سنة 2017 م بنسبة كبيرة بلغت 27.87 % مقارنة بسنة 2016 م.

لكن في سنة 2018 م عادت النفقات إلى الارتفاع وهذا راجع إلى تعافي أسعار النفط مرة أخرى ويلاحظ قانون المالية للعام 2018 الذي استند الى معدل 50 دولارا لسعر برميل النفط، ارتفاعا للضريبة على المنتجات النفطية تبلغ اكثر من 17% على البترول ونحو 11.5% على الديزل. ومع بداية الخماسي (2015 –2019) زاد حجم النفقات العامة وهذا رغم بوادر الأزمة التي بدأت تظهر نهاية سنة 2014 من خلال تهاوي أسعار المحروقات، وهذا راجع إلى رغبة الحكومة في تلبية الطلب الداخل وفي تمويل المشاريع الكبرى والتي قدر حجمها بـــ 26 مليار دولار في سنة 2015.

المطلب الثالث: تطور صندوق ضبط الإيرادات (2010 م–2019 م).

تميز الإرتفاع الكبير لأسعار النفط في سنة 2000 م في تحقيق إيرادات بترولية معتبرة خاصة في شقها الجبائي ما دفع للحكومة إلى التفكير في إنشاء هذا الصندوق تحت اسم "صندوق ضبط الموارد" في أواخر جوان من سنة 2000 م صندوق يعمل على إمتصاص الفوائض البترولية والعمل على تغطية العجز الذي قد يحدث في موازنة الدولة في المستقبل. وفي سنة 2006 م عدل قانون المالية التكميلي الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح على النحو التالي: " تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري". من هذا التعديل يبين بأن تمويل عجزالموازنة العامة قد وسع ليشمل تمويل عجز الخزينة العمومية .

ويمكن توضيح تطورات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2010 م – 2019 م في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: تطور صندوق ضبط الإيرادات 2010م – 2019 م.

السنة	مجموع موارد الصندوق مليار دج	إيرادات الصندوق من الجباية البترولية مليار دج	استعمالات الصندوق مليار دج	الباقي في الصندوق مليار دج
2010	5634.78	1318.3	791.94	4842.8
2011	4842.8	2300.3	1761.45	5381.7
2012	5381.7	2535.3	2283.26	5633.8
2013	5633.8	2062.2	2132.47	5563.5
2014	5563.5	1810.3	2965.7	4408.2
2015	4408.2	552.2	2886.5	2073.8
2016	2073.8	98.6	1387.9	784.5
2017	784.5	/	/	/
2018	/	/	/	/
2019	/	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير وزارة المالية (2010-2017).

من خلال الجدول نلاحظ أنه في سنة 2010 كان مجموع موارد الصندوق 5634.78 مليار دينار جزائري، و إستمر في الارتفاع حتى سنة 2013 م، في سنة 2014 م نلاحظ إنخفاضا محسوسا في الصندوق حيث وصل إلى 5563.5 مليار دينار جزائري نتيجة لانخفاض الذي شهدته أسعار النفط في الاسواق العالمية ابتداء من جويلية 2014 م تراجعت العائدات البترولية، مما أدى إلى تكثيف الدولة من اللجوء للصندوق لتغطية العجز المستمر في الميزانية و توالت الانخفاضات المتتالية في الصندوق، ليستمر التراجع في سنة 2015 م إلى أن وصل إلى 2073.8 مليار دينار جزائري سنة 2016 م بسبب التراجع الكبير في نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة، بسبب بقاء أسعار البترول في مستوى أقل أو يساوي أو أكثر بقليل من السعر المرجعي لسعر البترول المحدد في الميزانية العامة للدولة .

في سنة 2017 م تم تمويل جزء من عجز الميزانية بأخر إقتطاع من صندوق ضبط الايرادات بواقع 784.5 مليار دينار جزائري ليستنفذ الصندوق كليا.

يعتبر صندوق ضبط الموارد من أكثر المتأثرين بالانخفاض الحاصل في أسعار النفط عالميا، باعتباره يمول مباشرة من فائض إيرادات الجباية البترولية، ويهدف أساس إلى تغطية العجز في الموازنة العامة، فإذا ارتفعت أسعار زادت الإيرادات وانخفضت النفقات العكس صحيح. تعتمد الجزائر بشكل كبير على الجباية

البترولية بل و تعتبر أحد أهم العناصر الأساسية في بناء الميزانية السنوية التقديرية. إذ يتم تقديرها بناءا على سعر مرجعي للبترول يتم وضعها وفقا للنفقات المقدرة في الموازنة العامة للدولة.و يعتبر صندوق ضبط الإيرادات أدات لتغطية العجز في الموازنة العامة.

المبحث الثالث: العلاقة بين تقلب أسعار البترول وأداء الميزانية العامة للدولة (2010 م – 2019 م).

سنحاول في هذا المبحث تفسير كيفية تأثير أسعار البترول على أداء الميزانية العامة للدولة وكيف أثرت على صندوق ضبط الإيرادات.

المطلب الأول: تأثير أسعار البترول على أداء الميزانية (2010 م–2019 م).

تتأثر مداخيل الميزانية العامة بتغيرات أسعار النفط، فكلما ارتفعت هذه الاسعار في الأسواق الدولية إلا وصاحبها ارتفاع في حصيلة الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي حدوث فائض في الميزانية، حيث أن رصيد الميزانية هو نقطة أساسية تقف عليها الدولة خاصة و إن كانت هذه الأخيرة تعتمد على مورد واحد كالنفط، و الجدول التالي يوضح تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة بين 2010–2019.

الجدول رقم 08: تطور رصيد الميزانية العامة للدولة 2010م – 2019 م.

السنة	متوسط أسعار النفط	نسبة التغير %	مجموع الإيرادات مليار دج	نسبة التغير %	مجموع النفقات مليار دج	نسبة التغير %	رصيد الميزانية
2010	80.35	/	3081.5	/	5860.86	/	2779.36-
2011	112.92	40.35	2992.4	-2.89	6618.42	12.92	3626.02-
2012	111.49	38.75	3455.65	12.14	7428.66	26.75	3973.01-
2013	109.38	36.12	3820	23.96	6879.82	17.38	3836.16-
2014	96.2	19.72	4218.18	36.88	7656.16	30.63	3437.98-
2015	49.53	-38.35	4684.65	52.02	8858.06	51.13	4173.41-
2016	40.69	-49.35	4747.43	54.06	7984.18	36.22	3236.75-
2017	52.50	-34.66	5635.51	82.88	6883.21	17.44	1247.70-
2018	69.52	-13.47	6714.27	117.88	8627.77	47.2	1913.51-
2019	64.05	-19.93	6507.91	111.19	8557.15	46.00	2049.24-

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات قانون المالية (الجريدة الرسمية).

من خلال الجدول نلاحظ الإرتفاع المستمر في حجم العجز الموازني، ومع حلول سنة 2010 م وتزامنا مع الإرتفاع المحسوس لأسعار النفط، ارتفعت إيرادات الجباية النفطية، وهو ما أدى إلى انخفاض العجز أما في سنة 2012 م إرتفع العجزالموازني ليصل إلى 3973.01 مليار دينار جزائري مع تميز ارتفاع قوي لأسعار النفط، مما أدى إلى ارتفاع النفقات العامة التي قدرت بـــ7428.66 مليار دينار جزائري.

ويعود الارتفاع في العجز الموازني ما بين سنة 2012 م و سنة 2015 م إلى السياسة التوسعية التي اعتمدتها الدولة من خلال الزيادة الكبيرة للنفقات العامة التي نمت بمعدلات تفوق معدلات نمو الإيرادات العامة دون احتساب إيرادات صندوق ضبط الإيرادات.

وفي سنة 2016 اتخذت تدابير حاسمة في موازنة من خلال ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات، حيث انخفضت ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8,8%، وقد شملت تدابير التقشف من خلال تخفيض الإستثمار العمومي(تجميد مشاريع ترامواي، مستشفيات...)، وتقليص الواردات مع فرض رخص إستراد على منتجات منها السيارات والإسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة، وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 دفع بعض الرسوم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية بـــ 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

ومن خلال الجدول نلاحظ سجلت الجزائر عجزا مستمرا خلال السنوات الأخيرة وذلك بسبب:

أولها إتباع الجزائر لسياسة إنفاق توسعية مما أدى إلى ارتفاع كبير في حجم النفقات العامة وانتهجت الجزائر هذه السياسة للارتفاع الذي شهدته أسعارالنفط والتي سرعان ما أخذت بالتذبذب متجهة في غالب الأحيان إلى الانخفاض والتي انعكست بدورها سلبيا على العوائد البترولية.

وفي سنة 2019 حرصت الحكومة على القيام بإجراءات مكافحة الفساد وتطوير المؤسسات المعنية بهذه المهمة، خاصة أن بعض المؤسسات العمومية مثل سوناطراك النفطية تعرضت في السنوات الماضية لمحاولات نهب وتحايل في بعض الصفقات التي تعقدها مع شركات دولية في مجال البترول، وواصلت الحكومة في الاعتماد على التمويل غير التقليدي لدعم موازنة البلاد بطبع مزيد من النقود مثلما تم السنة الماضية، لكن هذا الإجراء يحمل في طياته جوانب سلبية تتمثل في خفض جديد للعملة الوطنية وارتفاع في العملات الأجنبية المقابلة لها. تضمن قانون مالية 2019 بعض الإجراءات التي اتخذها الحكومة بهدف تقليص العجز في الميزانية وتغطية تبعات تهاوي أسعار النفط، منها السعي لتحسين تسيير المالية العمومية

وتعزيز محاربة التهرب الضريبي . ومنه يمكن القول أن الموازنة العامة للدولة تعتمد على الإيرادات البترولية كمصدر تمويلي مهم، من خلال نسبة مساهمة الجباية البترولية والتي ترتبط هذه الاخيرة بأسعار النفط حيث ترتفع بارتفاع الأسعار وتنخفض بإنخفاض الأسعار. مما يجعل استقرار الموازنة العامة رهينة إستقرار النفط وأي انخفاض مفاجيء فيه تشهد الموازنة العامة إختلالات في التوازن. وسبب العجز المستمر التي سجلته الميزانية العامة للجزائر خلال هذه الفترة سببه:

-تراجع الجباية البترولية بسبب التقلبات التي شهدتها أسعار البترول و الاعتماد المبالغ للميزانية العامة على الجباية البترولية كمصدر رئيسي لتمويل الميزانية مع تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع البترول.

-زيادة الجباية البترولية كان له أثر إيجابي على المدى القصير لاسيما في ظل الطفرة التي عرفتها أسعار البترول، لكن سرعان ما تحول إلى أثر سلبي في الأجل الطويل بسبب عدم للتخطيط للمدى البعيد.

لذا يجب على الدولة أن تقوم بترشيد النفقات بصفة فعلية وعدم التوسع فيها لإرتفاع إيرادات البترول لتجنب الضغوط التي قد تحدثها إذا ما انخفضت تلك الإيرادات. يجب على الدولة أن تقوم بإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية وذلك لن يتأت إلا من خلال خلق اقتصاد متنوع قائم على عدة قطاعات تملك الجزائر المقومات الطبيعية والبشرية التي تساعد على تفعيلها والتحرر بصفة فعلية من التبعية لقطاع أوحادي وهو قطاع البترول متقلب العوائد وغير قابل للتحكم وذلك بالإهتمام بالقطاع الصناعي والفلاحي ورفع نسبة مساهمتهما في تركيبة الناتج الوطني. وإصلاح النظام الضريبي في الجزائر خاصة في مجال البترول والتركيز على جعله يتفادى قدر الإمكان تقلبات أسعار البترول ويمكن من رفع قيمة الجباية البترولية. ترشيد استخدام أموال صندوق ضبط الإيرادات التي وجه جزء كبير منها لتغطية عجز الميزانية العامة بدل تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: تأثير أسعار البترول على أداء صندوق ضبط الإيرادات (2010م- 2019م).

من خلال دراستنا لتطور صندوق ضبط الإيرادات تبين لنا أن هذا الصندوق منذ نشأته وإلى غاية سنة 2014 م كانت مداخيله وفيرة جدا بسبب ارتفاع أسعار النفط، ابتداءا من سنة 2006 م أقر قانون المالية إمكانية اللجوء إلى آلية تمويل العجز الموازني وهو صندوق ضبط الإيرادات لسد عجزها، وقد شرعت الحكومة فعليا في استخدام رصيد الصندوق في تمويل عجز الميزانية 2006 م وقد ساهم في تسديد المديونية العامة بين سنتي 2000 م و2008 م. ومنه يمكن القول أن إرتفاع أسعار النفط هي التي كانت سببا في وجود هذا الصندوق، وفي السنوات الأخيرة تراجعت إيرادات الصندوق بسبب تراجع أسعار النفط.

إن سوء تسيير الصندوق والإتكالية عليه مما جعل نفاذ إحتياطاته وعدم صمودها.

في الجدول الموالي سنعرض استخدامات صندوق ضبط الإيرادات في الفترة 2010 م – 2019 م:

الجدول رقم 09: استخدامات صندوق ضبط الإيرادات واستعمالاته في الفترة 2010 – 2019.

السنة	متوسط أسعار البترول	نسبة التغير%	مجموع موارد الصندوق	نسبة التغير%	نسبة تغطية عجز الميزانية
2010	80.35	/	5634.78	/	% 39.15
2011	112.92	40.35	4842.8	-14.05	%58.56
2012	111.49	38.75	5381.7	-4.49	%65.27
2013	109.38	36.12	5633.8	-0.01	%95.19
2014	96.2	19.72	5563.5	-1.26	%91.62
2015	49.53	-38.35	4408.2	-21.76	%69.16
2016	40.69	-49.35	2073.8	-63.19	%73.56
2017	52.50	-34.66	784.5	-86.07	/
2018	69.52	-13.47	784.5	-86.07	/
2019	64.05	-19.93	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقارير وزارة المالية.

يتضح من خلال الجدول تنامي صندوق ضبط الإيرادات بشكل كبير بسبب ارتفاع أسعارالنفط وهذا ما ساهم في تحسين الوضعية المالية للجزائرمنذ سنة 2010-2013.

وفي سنة 2014 م تراجع رصيد الصندوق بسبب انخفاض اسعار النفط وتدخل الخزينة العمومية لسد العجز الموازني، لينخفض أكثر في نهاية 2016 م بحكم تواصل العجز الموازني وعدم قدرة الحكومة على اتخاذ اجراءات وتواصل السياسة الانفاقية في زيادة وعدم قيامها بإجراءات لترشيدها.

ويمكن القول أن سبب تغير موارد الصندوق بسبب تراجع أسعار النفط وبما أن الصندوق لا يخضع إلى الرقابة فإنه تحول إلى تمويل العجز الكبير للميزانية بسبب كثرة استعمالاته في تغطية العجز.

وحسب موقع وزارة المالية فإن صندوق ضبط الإيرادات قد نفذ تماما سنة 2017 م .

المطلب الثالث : أساليب تمويل عجز الميزانية في ظل استمرار انخفاض أسعار النفط.

منذ الهبوط الشديد في الأسعار عام 2014 م، انخفضت إيرادات الخارجية إلى النصف، ما سبب مشكلة كبيرة للجزائر التي تعتمد على العائدات النفطية الضخمة للاستمرار في تمويل برنامج الرعاية الاجتماعية والنموذج الاقتصادي المركزي.

فمنذ انخفاض أسعار النفط في العام 2014 م، اتبعت الحكومة الجزائرية ثلاث مقاربات:

1- انطلاقا من توقعها حدوث ارتفاع جديد في الأسعار الدولية.

2-مرحلة من الإجراءات التقشفية في العام 2015 م.

3-الإعلان عن خطة طموحة للتنويع الاقتصادي.

اختارت الدولة الإنتظار أملا في أن تنقضي مرحلة الانخفاض في الأسعار.

وعولت على الاحتياطي الحكومي لمعالجة العجوزات في الميزانية العامة والميزان التجاري.

وفي العام 2015 م، بدأ البنك الدولي وسواه من المراقبين الخارجيين تسليط الضوء على المخاطر التي تواجهها المالية الجزائرية، ومع استمرار السلطات الجزائرية في رفض الاستدانة من الخارج، اختارت اتخاذ إجراءات تقشفية حازمة من أجل الحفاظ على احتياطاتها بالعملات الأجنبية لتسديد ثمن وارداتها الكبيرة من السلع الغذائية الاستهلاكية.

الإجراء الأبرز الذي اتخذ في سنة 2016م:

1-خفض الإنفاق على الاستثمارات بنسبة تسعة في المئة.

2-زيادة الضرائب على المحروقات في الميزانية.

3-تجميد العديد من مشاريع البنى التحتية.

4-وقف التوظيف في الخدمة المدنية في مختلف أنحاء البلاد.

بيد أن التقشف شكل إجراء مؤقتا، لاسيما بعد قيام الحكومة استخدام مبادرة لبيع السندات السيادية أطلقت في أفريل من أجل تمويل العجز بعدما كانت قد وعدت بأن هذه العائدات سوف تستخدم في تمويل استثمارات. علاوة على ذلك أعلن الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر في أوت 2016م أن قيمة الدينار الجزائري تسجّل أدنى مستوياتها تاريخياً في مقابل الدولار واليورو، ما شكل مؤشرا عن عجز المقاربة التقشفية عن وقف تدهور الوضع الاقتصادي. وهكذا اضطرت الحكومة إلى إعادة النظر في مقاربتها.

تحدث رئيس الوزراء السابق عبد المالك سلال خلال المؤتمر السنوي معلناً عن "نموذج جديد للنمو الاقتصادي". كانت لهجته مطمئنة ، مشدداً على أنه لم يعد بإمكان الجزائر الاعتماد على نفطها وغازها، وأنه "علينا أن نبحث عن النمو في الفضاء الاقتصادي الحقيقي أين تشكّل المؤسسة، خاصة كانت أو عمومية ".

وفي سنة 2017 م تبنت الحكومة الجزائرية سياسة حديثة على الاقتصاد الجزائري لتمويل العجز في

الموازنة العامة من خلال التمويل غير التقليدي.

ومن أساليب تمويل عجز الميزانية ما يلي:

الفرع الأول: الإصدار النقدي

تتم هذه العملية في شكل إصدار نقدي أي طبع أوراق مالية جديدة موجهة خصيصا لتمويل احتياجات الخزينة، إلا أن البنك يقوم بعملية الإصدار النقدي أو طباعة عملة إضافية وفق قانون النقد والقرض، في ظل القوانين الاقتصادية السائدة وفق حسابات اقتصادية دقيقة حول وضعية الاقتصاد مرتبطا بشروط التغطية من السبائك الذهبية، والعملات الأجنبية، وسندات الخزينة، غير أن بنك الجزائر وفقا للتعديل الجديد عوفي من هذا القيد وأصبح بإمكانه القيام بالإصدار النقدي لتغطية احتياجات الخزينة تحت غطاء آلية التمويل غير التقليدي للإقتصاد، بغية تجنب اللجوء إلى الاستدانة الخارجية.

فإنها تعمد إلى سد ذلك العجز عن طريق الوسائل النقدية التي تدعى لدى العامة " طبع العملة" أي اصدار كمية جديدة من النقود تضاف إلى الكتلة النقدية المتوفرة في البلاد، وهذا الإصدار يتولد عنه ما يعرف بالتضخم وتدهور القدرة الشرائية.

الفرع الثاني: تحسين آداء الجباية العادية

أكد وزير المالية عبد الرحمان راوية في سنة 2017 واعترف الوزير أن هناك نقصا في أداء مديريات الضرائب في مجال التحصيل، مشيرا إلى أن تبادل البرامج مع الدول الأوروبية يشكل فرصة لتحسين أداء هذه الهيئات، لاسيما في ظل الوضع الراهن الذي تعيشه بلادنا، والمتميز خصوصا بتراجع الجباية البترولية، وهو ما يفرض تحسين تحصيل الجباية العادية.

أشار وزير المالية، عبد الرحمان راوية، في سنة 2018 وخلال تطرقه إلى المسألة الجبائية، أوضح الوزير أنه أضحى "ضروريا تجنيد كل الموارد الجبائية عن طريق توسيع الوعاء الجبائي"، من أجل تحسين المداخيل وبالتالي الموارد المالية للبلد، كما يضاف إلى ذلك متابعة صارمة لتحصيل بعض الضرائب والرسوم.

وحسب راوية، فإنه من الضروري وجود مجهود جماعي من أجل تحسين التحصيل والجباية العادية بتعويضها بتلك المتأتية من المحروقات، موضحا أن نتائج التحصيل الجبائي ملموسة كونها تشكل حصة هامة من ميزانية الدولة، ليس فقط خلال سنة 2016 حيث سجلت 64٪، بل في سنة 2017 كذلك، كما أننا ننتظر تحصيلا جيدا عام 2018.

وأضاف وزير المالية بأن هذه المداخيل الجبائية تشهد تطورا شاملا بنسبة 9.2٪ مع تسجيل معدل إنجاز مقدر ب 121٪ مقارنة بأهداف قانون المالية لعام 2016 وعلى الرغم "من أن مردود بعض الضرائب والرسوم دون توقعاتنا، فإنها تستدعي إعادة توزان"، يضيف الوزير.

أوضح مدير العلاقات العامة بالمديرية العامة للضرائب "براهيم بن علي"، في مداخلة له، خلال ندوة أقيمت حول موضوع النظام الجبائي في الجزائر بين الفعالية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية"، أن الضريبة على الدخل الشامل قد سمحت باسترجاع ما قيمته 800 مليار دينار جزائري في سنة 2019، والتي تمثل حصة الأجور، منها 85 % تشكل المصدر الرئيسي لمداخيل الجباية العادية، في حين لا تزال المداخيل الضريبية على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني ضعيفة، بعدما تم تحصيل 400 مليار دينار فقط كضرائب لأرباح الشركات المصرّحة، بينما بلغت مداخيل الرسم على النشاط المهني 200 مليار دينار خلال نفس الفترة.

وانطلاقا من هاته المعاينة أشار "إبراهيم بن علي"، إلى العديد من الاقتراحات التي من شأنها السماح بتحقيق عدالة جبائية أحسن، داعيا السلطات العمومية إلى عدم الإقدام على اقتطاعات قوية في الساحة الاقتصادية، والتي تمثل – حسبه – كبحا للنشاط الاقتصادي والإيرادات الجبائية على وجه العموم.

وفي اطار هذا الإصلاح الموصى به لأجل تحسين الجباية العادية، اقترح المسؤول ذاته ما يلي:

1- توسيع الوعاء الجبائي من خلال ادراج رسوم عقارية جديدة، وكذا اقتطاع الرسم على القيمة المضافة على كل المنتجات الاستهلاكية باستثناء المواد الأساسية.

2- إعادة تنظيم الرسم على الدخل الاجمالي بالنسبة للأجراء، مع الأخذ في الحسبان الوضعية العائلية للعمال الخاضعين للنظام الضريبي، وهذا ما يتطلب الشروع في إصلاح جديد للسياسة الجبائية في الجزائر خاصة فيما يتعلق بالضرائب التي اعتمدت خلال الإصلاحات التي جرت في 1990، والمتعلقة أساسا بضرائب أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني، وغيرها من الضرائب التي باتت تحتاج إلى إصلاحات عميقة في الكثير من جوانبها لضمان تمويل التنمية، وتحقيق المساواة الاجتماعية في البلد.

ومن بين الوسائل الأخرى الواجب تنفيذها لأجل عدالة جبائية وهي:

1-تقليص مجالات الفرض الجبائي والضغط الجبائي، والذي كان قبلا بنسبة07.20% خاصة في مجال اصلاح الجباية المحلية في اطار سياسة شاملة من أجل منحه السلطة الجبائية للجماعات المحلية.

2-تحسين استرجاع الموارد الجبائية التي تشكل نشاطات ذات أولوية للانخراط في الهدف المسطر آفاق 2024 ، خاصة من أجل ضمان التغطية الكاملة لنفقات تسيير الدولة عن طريق الجباية العادية.

الفرع الثالث: تطوير وتنويع الإقتصاد خارج المحروقات

إلا أنه يبقى الحل في التنويع الاقتصادي بما في ذلك تطوير القطاعين الصناعي والزراعي والإعتماد على الثروات التي تملكها الجزائر في القطاع السياحي بالإضافة إلى الطاقات المتجددة والكفاءات البشرية و عدم الاعتماد على قطاع وحيد وهو المحروقات وذلك لتخفيض الاعتماد على النفط لتجنب الصدمات وترشيد الانفاق الحكومي بشكل جاد وفعال مع ضرورة العمل على محاربة التبذير والفساد.

يهدف التمويل غير التقليدي في الوصول للتوازنات المالية العامة سواء توازن الميزانية العامة للدولة أو ميزان المدفوعات للدولة وبالتالي فهدفه تحقيق المصلحة العامة.

خلاصة الفصل الثالث:

بعد أن درسنا تطور أسعار النفط والميزانية العامة للدولة استنتجنا أن الميزانية العامة للدولة تتأثر بتدهور أسعار النفط، كما درسنا صندوق ضبط الايرادات الذي نفذ خلال السنوات الأخيرة بسبب استعماله الكبير لسد عجز الموازنة في ظل انعدام الرقابة.

كما تطرقنا الى أساليب تمويل عجز الميزانية وهي: الإصدار النقدي ونقصد به طبع العملة وهذا الإصدار يتولد عنه ما يعرف بالتضخم وتدهور القدرة الشرائية.

وتحسين أداء الجباية العادية عن طريق التوسيع في الوعاء الجبائي وتقليص مجالات الفرض الجبائي والضغط الجبائي، وتطوير وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات من أجل التحرر من تبعية قطاع المحروقات.

الخاتـــمـــة العامة

الخاتمة العامة:

يعتمد الإقتصاد الجزائري وبشكل أساسي على القطاع البترولي إذ يعتبر النفط من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة المتأتية عن طريق الجباية البترولية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط.

ومن خلال دراستنا هذه حاولنا توضيح إنعكاس أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة وركزنا على جانب الإيرادات الذي يؤثر على جانب آخر في ميزانية النفقات.

أولا/ نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها:

-أن النفط هو سلعة إستراتيجية تعتمد عليها معظم دول العالم بالرغم من محاولات بعض الدول استبداله بمصادر أخرى كالغاز أوالطاقات البديلة.

- تقلبات أسعار النفط تتدخل في تحديدها عوامل أخرى أهمها العوامل الجيوسياسية حيث أصبح النفط وسيلة للهيمنة وسببا في إشتعال الحروب، وهذا ما يجعل أن أسعاره لم تعد تهيمن عليها قوى العرض والطلب.

- العلاقة بين سعر النفط والإيرادات والنفقات العامة للدولة في الجزائر علاقة طردية، حيث من خلال الدراسة تبين أن إيرادات الدولة خاصة ايرادات الجباية البترولية ترتفع إذا ارتفعت أسعار النفط وتنخفض بانخفاضها ونفس الشيء بالنسبة للنفقات فإنها تزيد إذا زادت الإيرادات والعكس، و من الملاحظ عدم إستغلال الفوائض المالية عند ارتفاع الإيرادات من خلال صندوق ضبط الايرادات في مشاريع استثمارية حقيقية وأن الإنفاق الحكومي أغلبه يكون في مجالات إستهلاكية غير إستثمارية.

ثانيا/ اختبار الفرضيات:

قمنا باقتراح بعض الفرضيات في المقدمة العامة، وبعد اختبار الفرضيات توصلنا إلى ما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى التي نصت المحددات الوحيدة لأسعار النفط ليست قوى العرض والطلب، بل هناك محددات أخرى لها يتأثر بها السوق النفطية العالمية:

ففي الفترة التي ازدهرت فيها الأسعار كانت الكميات المعروضة كبيرة وتزداد ورغم ذلك إرتفعت الأسعار، وبعد انخفاض الأسعار سنة 2014 م حاولت منظمة أوبك الحفاظ على إمداداتها ولكن ظلت الأسعار تنهار، خاصة مع السياسة التي إنتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية في إغراق السوق بالإمدادات النفطية.

ومن أهم الأسباب التي التي أدت لتقلبات الأسعار: العوامل الجيوسياسية، الصراعات في الشرق الأوسط

وليبيا ونيجيريا، العقوبات على إيران ... إلخ.

بالنسبة للفرضية الثانية التي نصت على أن العلاقة بين أسعار النفط وإيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة هي علاقة طردية فكلما ارتفعت الأسعار ارتفعت الإيرادات وازدادت النفقات :

أثبتت الدراسة أنه رغم انخفاض أسعار النفط إلا أن الإيرادات بقيت مرتفعة وذلك بسبب التخلي عن صندوق ضبط الايرادات والاعتماد على الجباية المحلية، أما النفقات بسبب سياسة التقشف انخفضت ثم عاودت الارتفاع بمجرد تحسن في الأسعار.

بالنسبة للفرضية الثالثة التي نصت على أنه رغم الآثار السلبية لانهيار أسعار النفط توجد بعض الآثار الإيجابية المتمثلة في تحفيز العمل على التحرر من أحادية الموارد :

إن إنهيار أسعار النفط كان له أثّر سلبي على الاقتصاد الجزائري، لكن الخبراء الاقتصاديين يعتبرون هذا الانهيار عاملا إيجابيا للخروج من التبعية للمحروقات، إلا لأنه بالرغم من قيام بإصلاحات إقتصادية للحد من التبعية اقتصادية للمحروقات كبرنامج النمو الاقتصادي إلا أن الإقتصاد الجزائري ظل رهينة لصعود ونزول أسعار النفط.

ثالثا/ الحلول والاقتراحات:

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم مجموعة من الحلول والاقتراحات التي سنوجزها فيما يلي:

- على الدولة الجزائرية أن تقوم بتطوير مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية خاصة في صحراء الجزائر والطاقة الهوائية والطاقة المائية، والقطاعات الحيوية الأخرى كقطاع السياحة والفلاحة و مختلف الأنشطة خارج المحروقات من أجل تنويع الإقتصاد والحد من التبعية لقطاع المحروقات.
- تعديل قانون الاستثمار تلبية لرغبات المستثمر الأجنبي دون المساس بالسيادة الوطنية وحصة الاقتصاد الوطني.
- إعادة ضبط التشريعات والتنظيمات الخاصة بصندوق ضبط الإيرادات و الاستغلال العقلاني لموارده.
- ترشيد النفقات العامة بإعطاء أولوية للإنفاق الاستثماري على الانفاق الاستهلاكي.
- تحسين أداء الجباية العادية لما تمثله من أهمية خاصة الإحصائيات في السنوات الأخيرة.

رابعا/ آفاق الدراسة:

تناولنا دراسة أثار تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائرخلال الفترة بين2010و2019، وهذه الدراسة جزءا من موضوع مهم يتعلق بالاقتصاد الدولي وبهذا فقد فتح هذا

الموضوع أمامنا آفاقا متعددة يمكن مستقبلا التطرق إلى دراسات في نفس المجـــال وبشـــكل أوســـع يمكـــن عرضها فيما يلي:

-التنويع الاقتصادي ودوره في الحد من أثار تقلب أسعار البترول.

-الاستغلال العقلاني لصندوق ضبط الايرادات.

- إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

-استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر خاصة الشمسية.

-قانون استثمار المحروقات وتطويره في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1/المراجع باللغةالعربية:

أ)- الكتب:

1-أحمد شفيق الخطيب، معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1999م.

2-أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، عمان، دار الثقافة، 2008م.

3-السعيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي، مصر، 1975م.

4-حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2000م.

5-حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مصر، 2000م.

6-حمد بن محمد آل شيخ، إقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، العبيكان للنشر الرياض، ط1، 2007م.

7-خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، 2016م.

8-سعود جايد مشكور، عقيل حميد جابر الحلو، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق، الطبعة الأولى، المطبعة العالمية المثنى السماوة،جمهورية العراق،1437ه، 2016م.

9-طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، بغداد ،1990م.

10-عبد الغفور ابراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع،ط14،2013 م.

11- عزت قناوي ، أساسيات في المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، 2006م.

12-علي خليل سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران لنشر والتوزيع، الأردن، 2000م.

13-محمد أحمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م.

14-محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الثالثة 2011م.

ب)- المذكرات:

1- أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2012 .

2-إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسية المالية دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري (1980-2014)، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان، 2016م.

3-أوكيل حميدة، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2016م.

4-الجوزي فتيحة، الإستفادة من الإتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازني بالجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3،2014.

5-بلقلة إبراهيم، سياست الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف، 2015.

6-بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2010.

7-بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر3، 2011.

8-بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2016 .

9-بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف، دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2009/1990، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان، 2010.

10-بن نوار بومدين، النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان، 2011.

11- بيداري محمود، العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران، 2014.

12-جمال فالح علي الدليمي ، الضوابط الدستورية والقانونية للرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة من باب الإيرادات ، أطروحة ماجستير، قسم: القانون العام، جامعة الشرق الأوسط ، 2010 .

13-حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2009.

14-حداشي حكيم، أثر النفقات العمومية على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2014.

15-حاج قويدر عبد الهادي ، الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران ، 2012 .

16-دردوري لحسن، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014 .

17-درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006.

18-زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2014.

19-زمال وهيبة، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الإقتصاد الكلي (النمو الإقتصادي) دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان، 2018.

20-سلاطني هاجر ، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2014.

21-ساجي فاطمة ، الشفافية كأداة لتسيير المالية العامة ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011.

22-شباب سيهام، تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980-2016)، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان، 2019.

23-طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1970-2012، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014.

24-علا محمد عبد المحسن الشلة ، محددات الإيرادات العامة في فلسطين ، أطروحة ماجستير في المنازعات الضريبية ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس-فلسطين ، 2005 .

25-عدة أسماء ، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2، 2016 .

26-عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014 ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، 2014.

27- فرات محمد سليمان، سياسة الإنفاق العام وأثره على النمو الإقتصادي في سورية (2000-2010)، راسلة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة دمشق، 2015.

28-قجاتي عبد الحميد، دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعة أم البواقي، 2017.

29- قنادزة جميلة ، الجباية البترولية في الجزائر ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان، 2011 .

30-قرومي حميد ، الموازنة العامة لبيت المال (دراسة مقارنة مع الموازنة العامة في الإقتصاد الوضعي) ، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009 .

31-لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر-تونس)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة ، 2014.

32-لخديمي عبد الحميد، آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية (دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان، 2011.

33-مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان، 2011.

34- موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015 .

35- مولود بوعوينة، العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010.

36-مسعود ميهوب، دراسة قياسية لإنعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة 1986-2010، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة،2012.

37-نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل إقتصادي خارج قطاع المحروقات-دراسة حالة ولاية تيارت-، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان،2012.

38- وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات- دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013.

ج)- المجلات العلمية:

1-آسيا سعدان، سعاد شعابنية، الميزانية العامة في الجزائر رهان تقلبات الجباية البترولية (2008-2017)، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2018.

2-حمزة بن الزين ووليد قرونقة ، بحث تطورات أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر ، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية ، العدد 03 ، 2016م.

3-حمد الحساوي، مخاطر تراجع سعر النفط، مجلة المصارف، العدد 135، فيفري 2015.

4-عبد الستار عبد الجبار موسى، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والإقتصاد الجامعة المستنصرية، جامعة واسط، العدد (18)، 2015.

5-عماد الدين محمد المزيني ، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية ، مجلة جامعة الأزهر ، العدد 1 ، غزة فلسطين ، 2013.

د) التقارير:

-موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مطبوعات النشرات الشهرية لعام 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019.

2/ المراجع باللغة الفرنسية:

أ)- المواقع الإلكترونية :

1-https://www.almrsal.com/post/403327

2-www.aa-com.tr/ar/1277523

3-www.aljazeera.net/news/ebusiness/2019/4/21

4-www.opec.org

5- http://www.oapecorg.org/ar/Home

6-https://www.albayan.ae/economy/capital-markets

ب)- التقارير :

- Le rapport de la banque d'Algerie , 2015 , 2016 , 2017